المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية

الاستراتيجية الأوربية تجاه الهجرة غير الشرعية 2011-2015

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية ودولية

إعداد الطالب:
بومنجل محمد

الأساتذة المشرفة:
د/ رقية العاقل

أعضاء لجنة المناقشة

1- د/لعجاني غنية .....رئيسة
2- د/ رقية العاقل..... مقررة ومشرفة
3- أ/غول حمزة.....عضوا

السنة الجامعية 2015/ 2016

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية

الاستراتيجية الأوربية تجاه الهجرة غير الشرعية 2011-2015

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية ودولية

إعداد الطالب:
بومنجل محمد

الأساتذة المشرفة:
د. رقية العاقل

أعضاء لجنة المناقشة

1- د/لعجاني غنية .....رئيسة
2- د/الدكتورة رقية العاقل..... مقررة ومشرفة
3- أ/غول حمزة.....عضوا

السنة الجامعية 2015 /2016

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَاب

سورة الزمر، الآية: 9

شكر وتقدير

- الشكر لله والحمد لله الذي أعانني ويسّر لي أمري وشرح لي صدري.
- ثم الشكر الجزيل للمشرفة الأستاذة **العاقل رقية** على مرافقة جهودي بتوجيهاتها وتصويباتها طوال فترة البحث .
- مع خالص الشكر والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة مناقشة المذكرة **د/لعجاني غنية** رئيسة د/ **غول حمزة** عضو والأستاذة د/**العاقل رقية** مشرفة ومقررة.
- والأساتذة الذين كان لهم الفضل في تدريسنا خلال السنتين الجامعيتين (2014م –2015 م) و(2015م- 2016م)
- الشكر الموصول لمن أشرفوا على تسيير إدارة المدرسة وخاصة أولئك الذين فتحوا لنا أباب مكاتبهم وصدورهم
- الشكر والتقدير لكل من ساهم وساعد من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

إهداء

- هذا العمل المنجز وأنا في الثالثة والخمسين من العمر، ثمرة أهديها إلى ***أولادي وأحفادي*** أملا في أن يتذوّقوها وينتفعوا بها ولزوجتي التي سهرت وصبرت، إلى كل أفراد الأسرة والعائلة الصغير والكبيرة .
- إلى كل زملاء العمل والدراسة في كل مراحل العمر، وأخص بالذكر الدفعة السادسة في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .
- إلى كل الأصدقاء في كل مكان
- إلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل

ملخص الدراسة

الملخص بالعربية:

انطلقت الدراسة من تساؤل هو إلى أي مدى استطاعت الاستراتيجية الأوربية الفردية والجماعية، الحدّ من الهجرة غير الشرعية، التي أصبحت تهدد مجتمعه ، في ظل الأزمات التي تشهدها دول جنوب المتوسط في الفترة الأخيرة ؟ ، وبعد الاستهداف بالبحث والتقصي، لموضوع الدراسة تبين أن الاستنتاجات التي توصلنا إليها قد غطت التساؤلات التي أثرناها وعبرت عن الأهداف التي وضعت، كما يستشف من خلالها أن الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي كانت في البداية ظاهرة اقتصادية إيجابية يمكن الاستفادة منها، لكن أصبحت تشكل في المرحلة الراهنة تهديدا جديدا للاتحاد الأوروبي لاعتبارات سياسة واقتصادية واجتماعية، وبناءا على ذلك انتهج استراتيجية متمثلة في جملة من والآليات، كعلاج ووقاية لهذه الظاهرة، وفق مستويين، داخلي وخارجي، فالأول كان ضمن السياسات الوطنية المنفردة المتنوعة التي ركزت على الأليات الأمنية التي أقرها الاتحاد الأوروبي، والاتفاقيات الثنائية مع دول الجنوب، أما الثاني فكان بواسطة الاتحاد الأوروبي الذي اتخذ عدة آليات أمنية لحماية الحدود الخارجية للدول الأعضاء، معتمدا على نظام شنجن للتحكم في العبور عبر الحدود، ونظام فرونتكس واليوروبول والأوروفورس، وسياسة الاحتجاز والإرجاع إلى الموطن الأصلي، إلا أنه ونظرا لاعتماد على الآليات الأمنية، ولطبيعة الظاهرة كونها عابرة للحدود فإن السياسات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي وسياسة الإدارة الإقليمية للاتحاد ككل لم تكن كافية لاستيعاب هذه الظاهرة ومواجهتها، فقد استدعى أولا تبني سياسة خارجية عبر إشراك دول المنشأ والعبور، إضافة إلى الحوار في جملة مشاريع التعاون الإقليمي، كالشراكة الأورو متوسطية وسياسة الجوار مع دول الجنوب، كمصدر للهجرة غير الشرعية، وهو ما ترجم في انعقاد القمة الأوروبية الافريقية سنة 2015، والقمة التركية الأوروبية بداية 2016 ، تتويجا للمفاوضات التي بدأت بينهما في 2015، وثانيا التعاون الدولي العالمي والإقليمي لوضع حدّ لتدفقات الهجرة غير الشرعية، ولحماية المهاجرين واللاجئين من الاستغلال والاضطهاد، والحفاظ على حقوق الانسان، بما فيها حرية التنقل.

ورغم كل هذه المجهودات المبذولة من دول الاتحاد الأوروبي وإدارته الإقليمية ومساعدة دول المنشأ ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات واللجان العالمية العديدة المهتمة بقضية الهجرة فإن النتائج المرجوة لم تتحقق، وهو ما يعيد طرح تساؤل آخر: ما مدى فعالية الآليات المتبعة للحدّ من الهجرة غير الشرعية، وهل هناك متغيرات أخرى تحول دون تحقيق الأهداف؟.

Résumé **الملخص بالفرنسية:**

Nous essayons à travers notre étude à mettre l'accent sur la stratégie européenne « individuelle ou collective » adoptée à fin de mettre fin l'immigration clandestine, ce phénomène qui est devenu une menace réelle pour les pays européens.

Cette étude a pu montrer que dans un premier lieu, l'immigration clandestine avait un impact économique positif sur le développent des ces pays du nord, puisque leurs autorités ont bénéficient de la main d'ouvre gratuite, mais cette dernière est devenue une menace réelle pour l'union européenne .

La conclusion de cette étude montre que malgré toutes les procédures prisent par les pays européens a fin de mettre fin a l'immigration clandestine, soit on basant sur les facteurs sécuritaires a fin de contrôler les frontières, ou on passant aux conventions mutuelles avec les pays du sud, Sans oublier tout les efforts des organisations internationales pour résoudre ce problème, les résultats restent insuffisants, et le phénomène menace toujours la stabilité européenne، Qui restaure poser une autre question: Quelle est l'efficacité des mécanismes en place pour lutter contre l'immigration illégale, et s'il y a d'autres variables empêchent la réalisation des objectifs?

Abstract: ملخص بالانجليزية

We try through our study to focus on the EU strategy "individual or collective" adopted at the end to end illegal immigration, a phenomenon that has become a real threat to European countries.

This study was able to show that in the first place, illegal immigration had a positive economic impact on developing countries of the North, as their authorities have the free hand to open, but it has become a real threat for the European union.

The conclusion of this study shows that despite all the procedures snuff by European countries has end to end to illegal immigration, it is based on security factors end of border controls, or is going to mutual agreements with countries south, Not to mention all the efforts of international organizations to solve this problem, the results are still insufficient, and the phenomenon is still threatening European stability, Who restores another question: How effective mechanisms in place to fight against the illegal immigration, and if there are other variables prevent the achievement of objectives?

خطة البحث

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

المبحث الاول : مفاهيم الدراسة

المطلب الأول : مفهوم الاستراتيجية

المطلب الثـاني : مفهوم الاتحاد الأوربي

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية ضمن التهديدات الأمنية الجديدة

المبحث الثــاني: دوافع و مسار وانعكاسات الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: دوافع الهجرة غير الشرعية

المطلب الثـاني: مسار الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث: المقاربات النظرية للهجرة غير الشرعية كتهديد أمني جديد

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية من منظور مقاربة الأمن الإنساني

المطلب الثـــاني: الهجرة غير الشرعية من منظور مقاربة الأمن الشامل

الفصل الثاني: الآليات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية على المستوى المحلي

المبحث الأول: الآليات الوطنية لدول الاتحاد الأوربي تجاه الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: الآليات الوطنية الفرنسية تجاه الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: الآليات الوطنية الإيطالية تجاه الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: الآليات الوطنية الإسبانية تجاه الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: آليات الاتحاد الأوربي تجاه الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: آليات الاتحاد الأوربي الأمنية تجاه الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: آليات الاتحاد الأوربي التنظيمية تجاه الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: الاقتراب الأوربي الجديد الخاص بالهجرة والحركة

المبحث الثالث: مدى تعارض وتوافق السياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: مجال توافق السياسات الأوربية

المطلب الثاني: المعارضة والتشكيك في السياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية

الفصل الثالث: الآليات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية على المستوى الخارجي

المبحث الأول: آليات التعاون في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية تجاه الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

المطلب الثاني : اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو

المطلب الثالث: اللجنة العالمية للهجرة الدولية

المطلب الرابع: المنظمة الدولية للهجرة

المبحث الثاني: آليات التعاون الإقليمي تجاه الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: التعاون الأور ومتوسطي

المطلب الثاني: القمة الأوروبية الإفريقية (مالطا 2015)

المطلب الثالث: القمة الأوروبية التركية للحد من الهجرة غير الشرعية

الفصل الرابع: تقييم آليات الاستراتيجية الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: تقييم الآليات الأمنية الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الأوروبية

المطلب الثاني: الإجراءات الأمنية بين الفشل والتشكيك

المطلب الثالث: الحلول المقترحة

المبحث الثاني: حرية التنقل و حماية المهاجرين من زاوية حقوق الإنسان

المطلب الأول: تهديد حرية التنقل بين دول أوروبا

المطلب الثاني: حماية المهاجرين واللاجئين من التهريب

المطلب الثالث: الحماية من الاتجار بالبشر

المبحث الثالث: تقييم أليات الشراكة والجوار الأوروبية مع دول الجنوب

المطلب الأول: سياسة الشراكة الأورو متوسطية

المطلب الثاني: إدارة الهجرة على المستوى المحلي كسبيل للحد من الهجرة غير الشرعية

المقدمة

تتنزل الهجرة ضمن الاهتمامات الوطنية والإقليمية والدولية الرئيسيّة في الوقت الحالي لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة التي تقضي بفتح الحدود وتخفيف القيود على السلع وحركة رؤوس الأموال، وهو ما كانت له آثار اقتصادية واجتماعية متنوعة على الدول النامية والفقيرة.

تشهد الدول الفقيرة تغيرات كبيرة وضعتها على مفترق طرق جديدة، في خضم جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي لها تداعيات شديدة على حراك السكان والهجرة الدولية، ذلك أنّه من شأن هذه الأوضاع أن تزيد من تردّي مستوى عيش العديد من الفئات وبخاصة الشباب، نتيجة لتنامي البطالة وقلة فرص العمل وعدم الاستقرار السياسي، ومن المعروف أن ذلك أدى إلى تزايد أعداد الشباب من الدول جنوب المتوسط لعبور البحر بشكل سري باتجاه أوربا خاصة في السنوات الأخيرة بالرغم من البرامج والإجراءات التي اتخذتها كل من دول الإرسال والاستقبال للحد من هذه الهجرة، ناهيك عن المخاطر التي كثيرا ما تفضي بمثل هذه الرحلات إلى المجهول، لذلك أضحت ظاهرة معقدة وذات أبعاد عالمية، لارتباطها بشبكات إجرامية، مما جعلها تصنف ضمن التهديدات الأمنية الجديدة بعدما كانت ظاهرة اجتماعية، وأصبحت من المواضيع التي تشكل تحديات للحكومات والمؤسسات والمنظمات الاقليمية والعالمية، فنالت قدرا من الاهتمام والبحث والدراسات والمؤتمرات لمناقشة آثارها وسبل محاصرتها عن طريق التجارب وتبادل الخبرات، وإصدار التشريعات وتحديثها، خاصة بعدما زادت تدفقات المهاجرين بأعداد كبيرة تجاه الضفة الشمالية من البحر المتوسط، ونظرا لأن تأثيرات هذه الظاهرة لا تقتصر على منطقة معينة فقد لقي استجابة واسعة عالميا للبحث في وسائل التصدي لها، و الاتحاد الأوروبي بمأنه من أكبر المستقبلين للمهاجرين استشعر خطورتها وقام بوضع استراتيجية للحدّ منها تمثلت في عدة آليات أمنية وتنموية مند بداية التسعينات إلى يومنا هذا .

أدى تزايد عدد المهاجرين إلى أوربا تركيز اهتمامها على ضرورة إيجاد حلا لهذه المشكلة التي باتت تؤرق كل الدول في الضفة الشمالية كونها تعتبر مصدر العديد من المخاطر على المجتمع الأوربي كالجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والتطرف الديني والعرقي ما يؤدي إلى عدم الأمن والاستقرار، غير أن هذا الاهتمام قد ركز بشكل أساسي على الأليات الأمنية دون الأخرى التي لم تكن بالشكل المطلوب حيث أدى ذلك إلى تفاقم الظاهرة بشكل كبير من سنة لأخرى، وأصبحت من أبرز التحديات التي يواجهها المجتمع الأوروبي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا، الأمر الذي استوجب منه إيجاد آليات ناجعة ضمن استراتيجيته للحد من حجم آثارها السلبية على المدى القريب و البعيد، مما يستلزم التوقف عندها للكشف عنها وبيان كيفية تطبيقها.

1.بناء على ذلك فإن تساؤل الانطلاق يتضمن المشكلة المدروسة بمسبباتها وانعكاساتها ويفيد بالضرورة تلك الآليات الأوربية المتبعة سواء كانت فردية أو جماعية أو بالتعاون الخارجي والذي جاء كما يلي:

إلى أي مدى استطاعت الاستراتيجية الأوربية الفردية والجماعية، الحدّ من الهجرة غير الشرعية ،التي أصبحت تهدد مجتمعه، في ظل الأزمات التي تشهدها دول جنوب المتوسط في الفترة الأخيرة؟

وهذا التساؤل تفرعت عنه أسئلة جزئية :

- ماهي دوافع الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على المجتمع الأوربي ؟
- ماهي الآليات الأوربية المحلية تجاه الهجرة غير الشرعية ؟
- ماهي الآليات الأوربية الخارجية تجاه الهجرة غير الشرعية؟
- هل نجحت أوربا في الحد من الهجرة غير الشرعية ؟

للإجابة على الإشكالية وما اندرج تحتها من تساؤلات تطرح الفرضيات التالية:

2.الفرضية: هي تفسيرات مقترحة للعلاقات بين متغيرين أو أكثر منها متغيرات مستقلة ومنها التابعة[1]، والبحث يسير في مجال هدفه يبحث عن مدى الترابط النسبي بين بعض المتغيرات التي أشرنا إليها في الإشكالية، وقد كانت الفرضية المحورية كما يلي:

الهجرة غير الشرعية لها دوافعها ولها انعكاسات أمنية واجتماعية واقتصادية وسياسية مؤثرة على المجتمع الأوربي وأنظمته السياسية، تستلزم إيجاد أليات فردية وجماعية وبالتعاون إقليميا ودوليا للحد منها.

وتتفرع عن الفرضية المحورية السابقة فرضيات جزئية أهمها :

- ترجع الهجرة غير الشرعية إلى عدة أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية و لها انعكاسات في مختلف المستويات على المجتمع الأوروبي.
- الهجرة غير الشرعية تتطلب أليات متعددة أمنية وتنموية تنفذها الحكومات الوطنية وإدارة الاتحاد الأوروبي للحد منها.
- الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية، تتطلب آليات دولية تقوم على التعاون والتشاور بين دول الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي حكومات ومنظمات للحد منها.
- الآليات المعتمدة من الاتحاد الأوربي فرديا وجماعيا لم تحدّ من الهجرة غير الشرعية، يتطلب انتهاج سياسات وآليات جديدة، و تكثيف جهود التعاون.

[1] – محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، ط5، الجزائر، دار هومة، 2002، ص41.

3 . أهمية موضوع الدراسة:

1/3 . الأهمية العلمية: التحولات الكبيرة في العلاقات الدولية، أفرزت تحديات جديدة تتطلب طرح أفكارا وتصورات استراتيجية لاستشراف المستقبل قصد تجنب الآثار السلبية التي قد تحدث فتصيب الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه، مما يتطلب إيجاد الآليات والسبل الكفيلة بمواجهتها، والهجرة غير الشرعية هي إحدى هذه الإفرازات الجديدة التي تهدد الكيانات المجتمعية والوطنية خاصة عند توفر الأسباب المساعدة، لذلك أخدت اهتماما بالغا من طرف المنظمات والحكومات ومراكز الأبحاث، لدراسة أبعادها وتأثيراتها المختلفة الإقليمية والدولية وإيجاد آليات حسب متطلباتها، وموضوع الدراسة يساعد على فهم المنطلقات الأوربية ويسمح بالوقوف على سياساتها وآلياتها تجاه الهجرة غير الشرعية ضمن استراتيجية الاتحاد الأوربي داخليا وخارجيا.

2/3. الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية في :

- تشخيص ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا .
- الوصول إلى معرفة دوافع الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها ومختلف الأليات ضمن الاستراتيجية التي اتبعتها دول الاتحاد الأوربي فردية ومجتمعة للحد منها .

4. أسباب اختيار الموضوع: اختيار الموضوع جاء مدفوعا بأسباب موضوعية وذاتية

1/4. الأسباب الذاتية: يشكل موضوع البحث "الاستراتيجية الأوربية تجاه الهجرة غير الشرعية 2011– 2015" قلقا بحثيا ملحاً للباحث.

- رغبة الباحث التعرف على التهديدات التي تشكلها الهجرة غير الشرعية على أوربا وسبل مواجهتها.
- الميول الشخصي نحو التخصص في دراسة ظاهرة الهجرة وأبعادها الأمنية خاصة ما تعلق منها بمنطقة الأورو متوسطية التي ننتمي إليها .
- محاولة الربط المنطقي للأدوات العلمية التي تمت الاستفادة منها في حقل الدراسات الاستراتيجية والدولية لكسب مهارة التحليل في البحث والتأليف.
- تقديم إسهاما علميا بهذه الدراسة لإثراء المكتبة الوطنية والعربية .
- الانتماء إلى بلد يُؤثر ويتأثر بهذه الظاهرة .

2/4 . الأسباب الموضوعية:

- تفاقم تدفق المهاجرين غير الشرعيين على أوربا خاصة في السنوات الأخيرة، حيث كانت النزاعات المسلحة و فساد الأنظمة السياسية والمشاكل الاقتصادية أهم العوامل المساعدة على ذلك.

- التعرف على الآليات التي واجهت بها أوربا الهجرة غير الشرعية على امتداد عقود من الزمن ، التي تشكل خطرا على البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الأوربي، محاولا وصف هذه الظاهرة وربطها ببعض المقاربات والنظريات الأمنية .
- معرفة مدى نجاعة هذه الآليات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

5. أهداف الدراسة :

ينصبُّ الهدف الرئيسي المتوخى من هذه الدراسة حول معرفة مجموع الآليات والإجراءات التي استخدمتها أوربا ممثلة في الاتحاد الأوربي والحكومات الوطنية ضمن استراتيجيتها لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا سيما سنوات 2011– 2015 وتتفرع عنه الأهداف الجزئية التالية :

- التعرف على دوافع الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على منطقة الاتحاد الأوربي.
- التعرف على آليات الاتحاد الأوربي الأمنية والتنظيمية تجاه الهجرة غير الشرعية.
- التعرف على الآليات الوطنية لدول الاتحاد الأوربي تجاه الهجرة غير الشرعية.
- التعرف على أليات وإجراءات الاتحاد الأوربي في إطار الاتفاقيات والتعاون الدولي تجاه الهجرة غير الشرعية.
- التعرف على الاقتراب الجديد الخاص بالهجرة والحركة.
- التعرف على مدى نجاح الآليات الأوربية المتبعة للحد من الهجرة غير الشرعية.

6 . حدود الدراسة:

1/6 . المجال المكاني: الحدود المكانية التي تختص بها الدراسة هي حدود الاتحاد الأوربي الذي يستقبل أعدادا كبيرة من المهاجرين وقام بصياغة أفكار استراتيجية وأليات لتطبيقها، بالإضافة إلى منطقة جنوب المتوسط التي تعتبر إما مصدرة أو منطقة عبور للمهاجرين.

2/6 . المجال الزمني: شملت الدراسة كل الاجراءات والآليات والسياسات الاوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية المتخذة من بداية التسعينات إلى يومنا هذا، إلا أن التركيز على فترة 2011– 2015 التي تزامنت مع الحراك العربي أو ما يعرف بالثورات العربية، وظهور نزاعات مسلحة في العديد من البلدان جنوب المتوسط، حيث تفاقمت هذه الظاهرة في هذه الفترة بسبب فشل الأنظمة الحاكمة في الضفتين وعجزها عن إيجاد الحلول المناسبة، بالإضافة إلى العوامل المحفزة في الضفة الشمالية.

3/6 .المجال الموضوعي: موضوع الدراسة شمل دوافع الهجرة غير الشرعية من الضفة الجنوبية للمتوسط نحو الضفة الشمالية، وانعكاساتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والآليات والإجراءات المتبعة للحد من تدفق المهاجرين ضمن استراتيجية الحكومات والاتحاد الأوروبي، ومدى نجاحها في ذلك.

7 . أدبيات الدراسة:

المعرفة العلمية تتميز بالتراكمية و النسبية خاصة في مجال العلاقات الدولية نظرا للتطور المستمر على مستوى الفواعل والتفاعلات لذلك يكون الزمن عامل مهم لإعادة فهم الظواهر وتحليلها وفقا لهذه التغيرات، وتعتمد المعرفة العلمية على التراكمية، كل هذا يجعل الباحث يرجع دوما إلى الدراسات السابقة للمشكلات أو الظواهر المراد دراستها بهدف الاستفادة منها .

في هذا الصدد حاولنا الاطلاع على مختلف الدراسات والبحوث التي تعالج موضوع الاستراتيجية الأوربية تجاه الهجرة غير الشرعية فعثرنا على مرجع يتناول معظم جوانب الظاهرة المدروسة لـ :

- الطالبة لادمية فريجة، بعنوان "استراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة: الهجرة غير الشرعية أنموذجا.[1]

وهناك العديد من الكتاب والباحثين والمحللين تطرقوا لظاهرة الهجرة غير الشرعية من زوايا و مجالات مختلفة، وهو ما جعلنا نعتمد على بحوث لها صلة بالموضوع سواء كانت كتب أو مذكرات منها:

- كتاب لهشام صاغور، السياسة الخارجة للاتحاد الأوربي تجاه الجزائر.[2]
- مذكرة الطالبة / فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية.[3]
- مذكرة الطالبة / ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأور ومغاربية 1995-2010.[4]
- مذكرة الطالبة خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية.[5]

ونشير إلى أن ثمة مراجع أخرى ساعدتنا في إثراء هذا البحث لا تقل أهمية سوف نتعرض لها في مضمون البحث.

[1] - لادمية فريجة، بعنوان "استراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة: الهجرة غير الشرعية أنموذجا "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2009-2010

[2] - هشام صاغور ، السياسة الخارجة للاتحاد الأوربي تجاه الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية ،الإسكندرية ،1988-2008.

[3] - فايزة بركان ، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير في الحقوق تخصص: علم الإجرام والعقاب، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2011-2012 .

[4] - ختو فايزة ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأور ومغاربية 1995-2010 مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الدراسات الاستراتيجية والأمنية ، جامعة الجزائر 3 ،2010-2011 .

[5] - خديجة بتقة ، السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: علاقات دولية واستراتيجية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2013-2014 .

8.الإطار النظري:

أ- النظريات: هناك عدة أطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربات شاملة تفسر لنا ظاهرة الهجرة و حركة الأشخاص، سواء من قبل المختصين في المجال الاقتصادي أو علم الاجتماع أو الجغرافيا و هذه الأطر هي:

• **النظرية النيوكلاسيكية:** تعود هذه النظرية إلى نموذج " التطور في الاقتصاد المزدوج" لصاحبه W.A. Lewis أين حاول أن يجد تفسيرا للهجرة، ففي التحليل النيوكلاسيكي المبني على المفاضلة بين المزايا و التكاليف و تعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعد الهجرة استثمارا قادرا على إحداث فائض صاف ايجابي يتأتى من الفوارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل و الدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المضيف مع احتساب و طرح نفقات النقل والتنقل.[1]وتفيدنا هذه النظرية في دراسة أسباب ودوافع الهجرة

• **النظرية التبعية:** تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجته تعميق عدم المساواة في الأجور و مستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز و قد استطاع بورس تطبيق نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها النظام الرأسمالي، فكثافة الهجرة يعود إلى توسع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط و اختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر.[2] تفيد هذه النظرية الدراسة في تفسير ومعرفة أسباب ودوافع الهجرة

• **النظرية الاجتماعية:** تفيدنا هذه النظرية في دراسة أثر وفود المهاجرين و انعكاسات ذلك على المجتمع المضيف وكذا دراسة مجموعة المشاكل التي يخلفها عدم الاندماج، لأن هذه النظرية تهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية ووضعيات مجتمعات المهاجرين المقيمين، مع التركيز على وضعية الاستغلال و التمييز الاجتماعي و الثقافي، و نضال المهاجرين ضد هذا التمييز من اجل الحصول على حقوقهم و كذا التنظيمات المساندة لهم.[3]

ب- المقاربات النظرية:

• **مقاربة الأمن الإنساني:** الأمن الإنساني هو تصور شمولي و نقدي للمقاربة الواقعية و التي فتحت المجال لنقاشات كبيرة حول مدى "نجاعة الأمن الإنساني " كمقاربة في الدراسات الاستراتيجية

[1] – فايزة بركان، أليات التصدي للهجرة غير الشرعية، (مذكرة شهادة الماجستير في الحقوق ،تخصص علم الإجرام والعقاب، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة الحاج لخضى ،باتنة، 2012/2011، ص10.

[2] – المرجع نفسه، ص11.

[3] – المرجع نفسه، ص11-12.

خاصة بالنظر لتسييسها أكثر من التنطير لها، وكانت أول معالجة مؤسساتية رسمية لمفهوم "الأمن الإنساني" عبر تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP هذا التقرير الذي أضحى "مرجعية مفهومية" في هذا المجال أمام غياب تعريف شامل ومعتمد عالميا لأمن الإنسان تتبناه الأطراف المعنية كافة.[1] وقد استعملنا هذه المقاربة لمعرفة تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الإنساني

• **مقاربة الأمن الشامل:** يعود التفكير في هذا المفهوم إلى بداية 1980 على هامش التفكير في كيفية اعتماد الأمن البشري وتدارس الخيارات الأخرى لتعزيز الأمن والبعيدة عن الأمن العسكري وانطلق مفهوم الأمن الشامل مع تقرير (لجنة أولوف بالم) سنة 1982 بعنوان "الأمن المشترك" والذي أكد فيه أن سباق التسلح النووي والتدمير المتبادل يمكن أن يؤدي إلى تدمير الحضارة البشرية وأنه لا يمكن تحقيق الأمن إلا عن طرق التعاون.[2] والهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الشامل تعتبر من بين التهديدات الأمنية الدولية العابرة للحدود.

9. الإطار المنهجي:

بالنظر لطبيعة الدراسة التي تتطلب التطرق لعدة آليات وإجراءات وسياسات معينة فإنه من الضروري الاعتماد على المنهج الوصفي بالإضافة إلى منهج دراسة حالة المتمثل في الهجرة غير الشرعية وعلاقتها باستراتيجية بعض دول الاتحاد الأوربي ، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي عند تتبعنا لتطور هذه الظاهرة محل الدراسة.[3]

1/9 . المنهج الوصفي: ويقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها، لذلك فهو يشتمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة، ويشمل على عدد من المناهج الفرعية كدراسة الحالة و الدراسات الميدانية و التاريخية أو المسوح الاجتماعية.[4]

هذا المنهج يفيد هذه الدراسة لأنها تعتمد أساسا على وصف واقع الظاهرة محل الدراسة وصفا مجردا عن طريق التعريف بها والكشف عن العوامل المساعدة عليها، والآثار التي تنتجها، و يقودنا إلى استنتاجات تساعدنا على فهم الظاهرة المدروسة، وتقصي الآليات المتبعة .

[1] - فريجة لدمية ، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة : الهجرة غبر الشرعية أنموذج،(رسالة ماجستير العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة)،2010/2009)،ص22.

[2] - المرجع نفسه، ص24.

[3] - المرجع والكان نفسه.

[4] - محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1986 ، ص 11

2/9 . منهج دراسة حالة : يعتبر أحد أساليب البحث والتحليل الوصفي المطبقة في مجالات علمية مختلفة، وقد تكون الحالة المدروسة: شخصا، جماعة، مؤسسة، مدينة. يتجه هذا المنهج دائما إلى جمع البيانات قصد التعمق في دراسة معينة ومحاولة تعميمها على الوحدة المدروسة سواء تعلقت بدراسة أفراد أو مؤسسات أو مراحل ،وهو وسيلة لفهم التفاعل الذي يحدث بين العوامل التي تؤذي إلى التغيير والنمو والتطور على نذى فترة من الزمن وهي تتكامل مع عملية خدمة الفرد التي تهدف إلى العلاج اعتمادا على ما تقدمه لها دراسة الحالة .[1]

وتم استعماله في هذه الدراسة لتناول مجموعة من الأليات لوحدات معينة تخص دول من الاتحاد الأوربي وآليات معينة في مرحلة محددة تجاه الهجرة غير الشرعية.

3/9 . المنهج التاريخي : هو الطريق الذي يختاره الباحث في تجميع معلوماته وبياناته العلمية في دراسة الموضوع ، ويربط بين الماضي والحاضر والمستقبل ويعتمد على أدلة وأدوات ومصادر يمكن استعمالها بعد التأكد منها.[2]

ويذهب هذا المنهج إلى تقديم تصورات للظروف المحيطة و المتحكمة بظهور الظاهرة محل البحث، كذا محاولة إيجاد القوانين المتحكمة فيها واستخلاص العلاقات الموجودة بين الظاهرة و الظروف التي وجدت فيها.

10.الإطار المفاهيمي:

المفاهيم المتعلقة بموضوع الدارسة (الهجرة الشرعية وغير الشرعية ، المفاهيم المشابهة، الاستراتيجية، الاتحاد الاوروبي والتهديدات الأمنية) تناولناها بالتفصيل في الفصل الأول.

وهناك بعض المفاهيم ضرورية جاءت في المتن نستعرضها باختصاركما يلي:

أ – الآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية : تتمثل في مجموعة الإجراءات والأفعال المتخذة لمواجهة الهجرة غير الشرعية من بينها :

- **مسيرة (مسار) برشلونة:** وافق وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي ونظراؤهم من الدول المتوسطية المجاورة على إضفاء الطابع المؤسساتي للشراكة وتم خلال اجتماع نوفمبر 1995 اعتماد مسيرة برشلونة، وتشمل الأبعاد الرئيسية الثلاثة: **الحوار السياسي والأمني ، الشراكة الاقتصادية والمالية والشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية** ، ويعقد وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية

[1] - مروان عبد المجيد ابراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،الاردن، عمان، دت، ص134.
[2] - المرجع السابق، ص147.

المجاورة اجتماعات دورية لتقويم تنفيذ مقتضيات إعلان برشلونة وتحديد الأعمال المقبلة، وأعيد إطلاق الشراكة الأوروبية المتوسطية في يوليو 2008 من خلال إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط، وتهدف المبادرة إعطاء دفع جديد لعلاقات الشراكة ورفع المستوى السياسي للعلاقات الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار في الجنوب مع الحفاظ على مكتسبات المبادرة السابقة، مسيرة برشلونة.[1]

- **الآلية الأوروبية للجوار والشراكة . جنوب** : مصطلح يستخدم منذ أن حلت الآلية الأوروبية للجوار والشراكة محل الآلية المالية المعروفة باسم "ميدا" عام 2007. ويشمل المصطلح بلدان جنوب المتوسط التي تستفيد من هذه الآلية.
- **الاتحاد من أجل المتوسط** : أعيد إطلاق الشراكة الأوروبية المتوسطية، أو ما يعرف بمسار برشلونة، في يوليو 2008، من خلال إعلان الاتحاد من أجل المتوسط في قمة باريس للمتوسط وأقر بصفة نهائية في اجتماع مرسيليا لوزراء خارجية الدول الأوروبية والمتوسطية في نوفمبر من العام نفسه.
- **الشراكة الأورو متوسطية:** مصطلح آخر يستخدم لوصف مسيرة برشلونة مشيرا إلى العلاقات والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في جنوب المتوسط.

ب- تهريب المهاجرين: تمكين شخص من الدخول غير القانوني عبر حدود بلد آخر مقابل منفعة مالية منفعة مادية أخرى.[2]

ج – الاستراتيجية : فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب أي أن الاستراتيجية تضع مخطط الحرب، وتحدد التطور المتوقع لمختلف المعارك التي تتألف منها الحرب، كما تحدد الاشتباكات

التي ستقع في كل معركة، أو هي فن وتوزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة.[3]

11.تقسيم الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الإشكالية، قسمت الدراسة إلى **أربعة فصول** كما يلي:

- **الفصل الأول** تناولنا فيه الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة والذي اشتمل على ثلاثة مباحث درسنا في الأول مفاهيم كل من الاستراتيجية والاتحاد الأوروبي والتهديدات الأمنية الجديدة والهجرة، ثم دوافع ومسار وانعكاسات الهجرة غير الشرعية في الثاني، وفي الثالث المقاربات النظرية للهجرة غير الشرعية كتهديد أمني جديد.

---

[1] – قاموس الجوار الأوروبي، صادر عن مركز معلومات الجوار الأوروبي .
http://www.enpi-info.eu/index.php

[2] – المنظمة الدولية للهجرة – المغرب ، دليل خاص بالتكوين الأساسي، التحرك لمناهضة التجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

[3] - ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، تر: الهيثم الأيوبي،(بيروت ، دار الطليعة ، 1967)، ص 397.

- **وفي الفصل الثاني** تقصينا الآليات والإجراءات الأوروبية على المستوى المحلي الذي يشتمل على مبحثين، الأول درسنا فيه الآليات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي والثاني درسنا فيه آليات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية، أما الثالث فتناولنا فيه مدى تعارض وتوافق الآليات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية

- **أما في الفصل الثالث** فتعرضنا لأليات وإجراءات الاتحاد الأوربي على المستوى الخارجي وشمل آليات التعاون في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في مبحث أول، ثم آليات التعاون الإقليمي تجاه الهجرة غير الشرعية في مبحث ثاني.

- **وأخيرا في الفصل الرابع** تناولنا تقييم الآليات الأوروبية الواردة في الفصول السابقة في ثلاثة مباحث، الأول تناولنا فيه تقييم الآليات الأمنية الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية ، والثاني تناولنا فيه حرية التنقل وحماية المهاجرين من زاوية حقوق الانسان، وفي الثالث تقييم آليات الشراكة والجوار الأوروبية مع دول الجنوب .

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة شغلت كل دول العالم من بينها دول التحاد الأوروبي، وأصبحت من المشكلات التي تتعاظم خطورتها بسبب ما تفرزه من انعكاسات سلبية على المجتمعات المستقبلة، إن استمرت دون معالجة ستؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد استقرارها، لذلك فإن التَّعرف على العوامل المؤدية إليها والنتائج التي تفرزها يساعد على تهيئة الوسائل الكفيلة بمعالجتها، لحماية الدول من آثارها السلبية، سواء المرسلة أو المستقبلة.

لذلك سوف نركز في هذا الفصل بداية على توضيح كل غموض يلف هذه الظاهرة لأنها أساس هذه الدراسة، إضافة إلى بعض المصطلحات المتعلقة بها كالاستراتيجية والاتحاد الأوروبي والتهديدات الأمنية، ثم أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، ومختلف الانعكاسات التي أصبحت تصنف من التهديدات الأمنية، وهوما جعل الباحث يتناول بعض المقاربات النظرية للهجرة غير الشرعية كتهديد أمني، وقد أورد كل ذلك في ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الاول : مفاهيم الدراسة

المبحث الثـاني : دوافع، مسار وانعكاسات الهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث: المقاربات النظرية للهجرة غير الشرعية كتهديد أمني جديد

المبحث الأول: مفاهيم الدراسة

يعد تحديد المفاهيم ضرورة منهجية ومعرفية لا يمكن الاستغناء عنها في أي بحث علمي، لكونه المرشد الذي يساعد الباحث في إزالة أي لبس أو غموض قد يعتري أحداث بحثه، مما يقربه من الموضوعية التي تمكنه من الوصول إلى نتائج أكثر مصداقية، ومنه اتجهنا في هذه الدراسة إلى ضبط المفاهيم الرئيسية الواردة فيها التي تتضمن الاستراتيجية، الاتحاد الأوربي والهجرة، حتى تتضح لدى القارئ ونسهل عليه استيعاب البحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الاستراتيجية

إن ضبط مفهوم الاستراتيجية يقتضي منا استعراض جملة من التعريفات اللغوية والاصطلاحية ،أنواعها ومستوياتها على النحو التالي:

أولا-التعريف اللغوي والاصطلاحي

1.الاستراتيجية لغة: هي اللفظ المعرب لكلمة "Strategie " الفرنسية أو" strategy" الانجليزية وأصلها في هاتين اللغتين من الكلمة اليونانية "Stratôs" بمعنى "جيش" أو "حشد"، ومن مشتقات هذه الكلمة"strategôs " التي تعني "فن القيادة"، ومن مشتقاتها أيضا "stratagem " التي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو"[1]

2.الاستراتيجية اصطلاحا : إذا كان الاتفاق على أصل هذا المصطلح اليوناني، فإنه من الصعب تقديم تعريف شامل له لأن الدلالات والمعطيات متغيرة حسب المستجدات السياسية والعسكرية والاقتصادية في العالم وما تحكمه ساحة الصراع.

وفي ما يلي تعريف الاستراتيجية لمفكرين سياسيين وعسكريين من المدرستين الغربية والشرقية وكذلك لمفكرين ومدارس عربية .

✓ **المدرسة الغربية:**

- " **كلوزفيتس** Karl .Von. Clausewitz " : عرف الاستراتيجية بأنها " فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب أي أن الاستراتيجية تضع مخطط الحرب، وتحدد التطور المتوقع لمختلف المعارك التي تتألف منها الحرب، كما تحدد الاشتباكات التي ستقع في كل معركة"[2].

[1] – فريجه لدمية، استراتيجية الاتحاد الاوربي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة : الهجرة غير الشرعية أنموذجا، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2009)، ص48.

[2] – المرجع نفسه،ص49.

- "**ليدل هارت**– Liddel Hart": يعرفها في كتابه (الاستراتيجية وتاريخها في العالم) على أنها فن وتوزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة .[1] رغم أن ليدل هارت أعاب تعريف كلاوزوفيتس لاستعماله المعارك فقط.

- تعتبر الإستراتيجية القومية الوثيقة الأساسية لحشد وتوجيه موارد الدولة، ولتحقيق الأهداف المطلوبة، وتسمى على المستوى الوطني أو الشامل إستراتيجية عليا أو كبرى أو كلية أو شاملة، أو عامة، وتشمل التخطيط والاستخدام، والتنسيق والتطوير لجميع موارد وإمكانيات الدولة في مرحلة السلم والحرب[2]

✓ **المدرسة الشرقية:**

- **لينين:** الاستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات الى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للخصم للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة.

- **كوزلوف:** هي عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن السياسة من الحصول على أهداف .

✓ **المدرسة العربية :**

- **المدرسة المصرية:** تعرف الاستراتيجية على أنها أعلى مجال في فن الحرب وتدرس طبيعة وتخطيط وإعداد وإدارة الصراع المسلح وهي أسلوب علمي نظري وعملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة واستخدامها في الحرب معتمداً على أسس السياسة العسكرية كما انها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الاستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو .

✓ **المدرسة العراقية:** تعرفها على أنها فن اعداد وتوزيع القوات المسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن إطار الاستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة .

يمكن أن تكون الاستراتيجية "فن" كما هي علم وذلك أثناء تطبيقها وممارستها عمليا، في الاشتقاق الروسي، وبشكل دقيق هناك تمييز مثلا في المجال العسكري بين النظرية العسكرية و العمل العسكري: "كل قطاع، وكل مستوى في الحقل العسكري له هذين الجانبين، النظري والعملي".[3]

و من خلال ما سبق يمكن تحديد مفهوم الاستراتيجية المعاصرة في أربعة عناصر :

1_ إنه يرتبط بأمن الدولة والمجتمع

2– يعنى بتعبئة موارد المجتمع وتنظيمها وتوجيهها

3_ متغير ومتطور بتغير الظروف و الموارد والخيارات المتاحة

[1] – ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، تر: الهيثم الأيوبي،(بيروت ، دار الطليعة ، 1967)، ص 397.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – صلاح نيوف ، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي ، (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، كلية العلوم السياسية ، (د.ت))، ص6.

4_ ويتضمن في ثناياه عدد من الاستراتيجيات المتخصصة التي تترابط وتتكامل فيما بينها لتحقق كل في مجالها أغراض الاستراتيجية العامة، وصولاً إلى الأغراض التي حددتها السياسة.

ثانيا– أنواع الاستراتيجيات: تتعدد أنماط الاستراتيجيات ويتفق كل منها مع أهمية الهدف الذي توضع من أجله ومدى توافر الإمكانات التي يمكن استخدامها من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي ويمكن تحديد أنواع الاستراتيجيات فيما يلي[1]:

1.الاستراتيجية العقلانية: تستند هذه الاستراتيجية إلى الدراسة العلمية، كما تفترض استعداد الناس المقصودين بها للاقتناع بمتطلباتها نظرا لموضوعتيها واستنادها إلى أصول التفكير العلمي المنطقي السليم، وهذه الاستراتيجية تعتمد على البحث العلمي وعلى تولى الكفاءات العلمية لوضعها، وللنهوض بمتطلباتها وقيادة حركة التغيير المنشودة منها، كما تعتمد على الأساليب الحديثة فى الإدارة والتنظيم.

2. الاستراتيجية التوجيهية: يعتمد هذا النوع من الاستراتيجية على جذب اهتمام الناس المعنيين بها، واستثارة بواعثهم وكسب ثقتهم وشحذ إرادتهم وتعديل مواقفهم واتجاهاتهم وعواطفهم تعديلا يدفعهم إلى القيام بالأعمال المطلوبة منهم طواعية واختياراً ،بينما لا تنكر ما لدى الإنسان من ذكاء وعقلانية، وهى تعنى بالدعوة والإقناع وكسب الثقة وتنمية الروح المعنوية، ويترتب على ذلك تمكينهم من المشاركة في اتخاذ قرارات بشأنها وإشراكهم في عملية وضع هذه القرارات والاعتماد على تعاونهم في تطويرها، كما تراعى هذه الاستراتيجية خصائص الثقافات والقيم الاجتماعية السائدة بين الناس في مجالاتها.

3. الاستراتيجية السياسية الإدارية: تعتمد على القوة النابعة من السلطة السياسية أو الإدارية وتفترض في الناس المعنيين بها المطاوعة لمطالب السلطة واتجاهاتها ومتابعتهم للخطط والتوجيهات الصادرة عنها كما تعتمد أيضاً على التشريعات الحكومية وما يترتب عليها من توجيهات وتعليمات.

ثالثا– خصائص الاستراتيجية: نخص بالذكر ما يلي[2]:

- إحداث التطوير والابتكار .
- السرعة في تطبيق إجراءاتها .
- ذات تأثير كبير ونطاق واسع.
- يمكن تطويرها وتعديلها لمقابلة رد الفعل .
- تعتمد على خطوات عملية ونظريات راسخة.

---

[1] – محمد نصحي ابراهيم ، الاستراتيجية (تعريفها ،وظائفها ، أنواعها ، أسس بنائها) ، على الانترنت ، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2016/03/14، 14:30 . http://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269419

[2] – محمد عبد الغني حسن هلال، مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي: كيف تربط بين الحاضر والمستقبل، (مصر، مركز تطوير الآداء والتنمية ، 2007) ، ص11.

- تعمل على تحقيق رسالة المنظمة أو المؤسسة أو السلطة بطريقة شاملة .

رابعا- علاقة الاستراتيجية القومية بالأمن القومي: تعددت مفاهيم الأمن القومي، ومنها أنه يهدف إلى تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديدات الخارجية، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة، توفر له استغلال أقصى طاقة ممكنة للنهوض والتقدم والازدهار، وعلى رغم اختلاف المفاهيم، فإن هناك اتفاقاً جماعياً، على أن التقدم التكنولوجي.

ومن ذلك نجد أن الاستراتيجية القومية، تجسد مفهوم الأمن القومي، كما أن الاستراتيجية القومية، بما تتضمنه من خطط ومبادئ، تعكس مكونات الأمن القومي.[1]

خامسا- علاقة الاستراتيجية بسياسة الدولة : إن مفهوم سياسة الدولة، يشمل سلوكها في الداخل والخارج، لتحقيق الأهداف السياسية التخصصية، وهي محصلة حركة القوى الاستراتيجية في إطار الاستراتيجية القومية، وصولاً إلى الهدف القومي المحدد، وهي إثبات الوجود والهيبة والتفاعل مع الأحداث والمجتمع الدولي، كما تُعد مرنة وقابلة للتعديل والتطوير، ارتباطاً بالمتغيرات الإقليمية والدولية، وهي عبارة عن "مجموعة من الأفكار والمبادئ، التي في إطارها تتحدد الاستراتيجيات التخصصية".[2]

إن سياسة الدولة، عبارة عن مجموعة من السياسات التخصصية، مثل السياسة العسكرية، والسياسة الخارجية، والسياسة الدبلوماسية، إلخ، ويحدد لكل منها هدف سياسي، تسعى لتحقيقه سلماً وحرباً، ومجال نشاطها هو المستوى السياسي التخصصي، فمثلاً السياسة العسكرية تدخل في مسؤولية القيادة السياسية العسكرية.

المطلب الثاني :مفهوم الاتحاد الأوربي

أولا - النشأة : أدى انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من نتائج، إلى ظهور حاجة ملحة لمبادرة دولية لإعادة بعث الاقتصاديات الأوروبية المنهكة، لتكون تجسيدا عمليا لحالة التصالح بين فرنسا وألمانيا من جهة، وتطرح خطوة أولى نحو نظام أوروبي جديد من جهة أخرى، وبالفعل وفي ظل هذه الظروف اقترح وزير الخارجية الفرنسي "**روبرت شومان**" مشروع أطلق عليه اسم "**مشروع شومان**" في ماي 1950 لتوحيد السيطرة على إنتاج الفحم والحديد في أوروبا، اللذين كانا يمثلان الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة في الخمسينات، على أن تتم هذه السيطرة من خلال سلطة عليا مشتركة، ولم يلبث المشروع أن تم إقراره من جانب ست دول هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ، التي وقعت في باريس في 18 أفريل 1951 معاهدة إنشاء الجماعة

[1] – موقع مقاتل من الصحراء، تاريخ التصفح 2016/03/20 http://www.enpi-info.eu/index.php.

[2] – المرجع نفسه.

الأوروبية للفحم والصلب بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين.[1]

وفي عام 1955، بدأت أفكار جديدة تظهر، كان أهمها مبادرة دول **البينيلوكس** الثلاث "بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ" في 01 و02 جانفي 1955، والمتمثلة في مذكرة للمناقشة حول إمكانية تحقيق المزيد من التعاون الأوروبي، خاصة بعد التجربة الناجحة لمجمع الحديد والصلب ليشمل المجال الاقتصادي. وعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الست الأعضاء في المجمع الأوروبي للحديد والصلب في مدينة **مسينا** في جوان 1955، حيث أيدوا إنشاء سوق مشتركة ووكالة دولية للطاقة، وشكلوا لجنة لدراسة المشكلات التي تعترض قيام الجماعة الاقتصادية، ووضع المعاهدات اللازمة لإنشائها.

وفي 25 مارس 1957، أبرمت نفس الدول الست معاهدتين جديدتين في العاصمة الإيطالية **روما**، الأولى لإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية، والثانية لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تعدت مجرد تحرير التجارة بين الأعضاء لتلزمهم بتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي على المدى الطويل، ولم تمض بضعة أشهر على توقيعها حتى صادقت عليها برلمانات الدول الأعضاء وأصبحت سارية المفعول اعتبارا من 01 جانفي 1958. [2]

ثانيا– أهداف الجماعة الاقتصادية الأوروبية : لقد وُقعت معاهدة روما لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة، والتوسع المستمر والتوازن، وتحقيق المزيد من الاستقرار، والتحسن الراسخ في المستويات المعيشية، والعلاقات الأوثق بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى:

– إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في غضون 12 عاما كفترة انتقالية، وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع، وكل الإجراءات الأخرى المساوية لها في التأثير، وكل العوائق التي تحول دون الحركة المتحررة للأشخاص والسلع ورأس المال.

– إقامة تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء.

– التقارب بين تشريعات الدول الأعضاء إلى الحد الذي يستلزمه الأمر، لكي تمارس السوق المشتركة وظائفها.

– تنسيق السياسة الاقتصادية، بما في ذلك السياسة المالية لعلاج الاختلالات في موازين المدفوعات، وافتتاح سياسات مشتركة للزراعة والنقل والتجارة الخارجية.

– إخراج صندوق اجتماعي أوروبي إلى حيز الوجود، من أجل تحسين إمكانيات العمالة والارتفاع بالمستوى المعيشي.

---

[1] – موقع الاتحاد الأوربي ، تاريخ التصفح :11 مارس 2012 HTTP //EUROPA.EU/ABC/EUROPEAN

[2] – المرجع نفسه.ص39.

- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.
- الارتباط بالدول والمناطق الأخرى فيما وراء البحار بغرض توسيع حجم التجارة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية([1]).

ثالثا- الدول الأعضاء : بدأ الاتحاد في 1951 بست دول هي فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا.

وفي العام 1973 التحقت بها كل من المملكة المتحدة والدانمارك، ثم اليونان عام 1981، وإسبانيا والبرتغال في 1986، ثم أيرلندا في 1993، فالسويد وفنلندا والنمسا عام 1995.

وابتداء من العام 2004 امتد الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث انضمت عشر دول جديدة هي أستونيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتونيا والمجر، كما انضمت كل من قبرص ومالطا للاتحاد في هذه السنة.

وفي 2007 انضمت رومانيا وبلغاريا، ثم كرواتيا سنة 2013، ليصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي 28 دولة([2]).

رابعا- الهيكل التنظيمي : أنشأ الاتحاد الأوروبي خمسة هياكل أساسية لتسيير دواليبه وهي:

- البرلمان الأوروبي الذي يُنتخب أعضاؤه مباشرة من قبل ناخبي الدول الأعضاء وله دور تشريعي.
- المفوضية الأوروبية وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد وتعتبر أهم جهاز فيه.
- مجلس الاتحاد الأوروبي وهو الجهاز التشريعي للاتحاد ويضم مجالس الوزراء حسب التخصص وممثلي الدول الأعضاء.
- محكمة العدل وهي جهاز قضائي يشرف على احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد.
- ديوان المحاسبات وهو جهاز رقابي يشرف على مراقبة ميزانية الاتحاد.

خامسا - المقر الرسمي : يتخذ الاتحاد العاصمة البلجيكية بروكسل مقرا دائما لأمانته العامة والمفوضية الأوروبية، ومدينة ستراسبورغ الفرنسية مقرا لبرلمانه الأوروبي. [3]

---

[1] -موقع الاتحاد الأوروبي، المرجع السابق.

[2] -المرجع نفسه.

[3] - حسين عمر، الجات والخصخصة (الكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية)، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، د.ت) ، ص39.

المطلب الثالث : الهجرة غير الشرعية ضمن التهديدات الأمنية الجديدة

إن الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن ضمن أدبيات العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية الأمنية أنتج اختلافا أكبر في تحديد المقصود بالتهديد، وإذا كان الكثير من الباحثين يستعيضون عن الضبط الاصطلاحي للمفهوم بالغوص في إيتيمولوجياته فإن ذلك لا يتيح للباحثين تكوين فكرة واضحة عن: ما المقصود بالتهديد؟ ومن هو الطرف المستهدف في أمنه؟ ومتى يصبح التهديد ذو طابع أمني؟ كما أن ذلك الحفر الإيتيمولوجي الذي يستهدف "التهديد" لا يسعى إلى تقريب الفكرة بجعلها ضمن المجال الإدراكي للتلقي بل يساهم في تعقيد المجال التصوري لها، كما أن وفرة النعوت حول مصطلح التهديد من قبيل التهديدات الجديدة، التهديدات غير العسكرية، التهديدات اللامتماثلة، التهديدات فائقة الحداثة، لا يتيح كذلك تكوين فكرة واضحة حول ما الذي يمكن أن نعنيه بالمصطلح تحديدا، هذا وقد جرت العادة أن يفهم مصطلح التهديد على أنه "التحذير والوعيد وسعي طرف ما للتسبب بالشر والأذى" غير أنه وفي ظل طبيعة لا عسكرية أصبحت سمة التهديدات الأمنية الحالية منها والمتطورة من المستحيل أن يعرف التهديد على النحو الآنف الذكر[1].

تأسيسا على ما سبق ومحاولةً لتجنب الخوض فيما يثيره ضبط مصطلح التهديد من خلاف سنحاول مقاربة المفهوم طبقا لما ورد عن مفكري العلاقات الدولية، على وجه الخصوص باري بوازن الذي فضل توافقا مع مقاربته القطاعية للأمن أن يطرح تصنيفا قطاعيا للتهديدات الأمنية: **Type of threats by sector**. كتالي:

أولا- التصنيف القطاعي للتهديدات الأمنية:

1- تهديدات تستهدف القطاع العسكري: تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية للدولة.

2- تهديدات تستهدف القطاع السياسي: وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعدين أو امتدادين أحدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها، أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية.

3- تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي: ويتعلق الأمر هنا بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر.

[1] – حسن تركماني، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين،(دمشق الأولى للنشر والتوزيع ، 2004)، ص 11

4- تهديدات ذات طابع مجتمعي: تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي الاجتماعي للعناصر الاجتماعية، فالهجرة تعد من التهديدات التي تهدد الامن الانساني المجتمعي ، هدا المفهوم الانساني ارتبط بالتقرير الثاني حول التنمية الانسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994.[1]

5- تهديدات تستهدف القطاع البيئي: وترتبط – حسب بوزان – خاصة بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها، وفي جميع القطاعات آنفة الذكر والتي من الممكن أن تكون جميعها أو واحد منها مستهدفا بالتهديد، يفرق " باري بوزان" بين الدول القوية Strong states ، والدول الضعيفة weak states خاصة وأن هذه الأخيرة قد تكون مصدر " لا" أمن عالمي فضلا عن إمكانية أن تكون هذه الدول في القطاعات الخمس للأمن – مصدرا لتهديد أمن مجتمعاتها state as source of threats اقتصاديا، سياسيا، مجتمعيا، بيئيا، وحتى عسكريا .

كما حددت دراسة بحثية قام بها "المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوربية" خمسة أنواع من التهديدات الأمنية الجديدة المتعلقة "بالأمن الناعم" وهو مفهوم يمكن معه إدراج كل التحديات غير العسكرية ضمن نطاق مهددات أمن الأفراد، المجتمع والدولة:

-**المخاطر الفردية والأمراض** (Individual Risks):كتعرض الأفراد إلى تهديد الجرائم

-**المخاطر المجتمعية** (Community Risks):مثل اتساع نطاق المخاطر الفردية ليشمل المزيد من القطاعات المجتمعية كالأوبئة والمشاكل البيئية.

-**تهديدات عابرة للحدود** (Cross Border Threats): مثل الهجرة غير الشرعية واللاجئين

-**الأزمات الزحف** (Ceeping Crises): ويتعلق الأمر بالمشكلات التي قد تتحول من أزمات داخلية لتصبح أزمات إقليمية.

- **الكوارث المحتملة** (Potential catastrophes): تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم، كالأعاصير والمشاكل البيئية الكبرى.

أما "شارل فيليب دافيد" و"عفاف بن سايح " ، فقد أشارا إلى صعوبة تقسيم التهديدات الأمنية المستجدة إلى تهديدات داخلية وأخرى خارجية على اعتبار وجود تهديدات تتعدى التصنيف السابق نظرا لطبيعتها عبر الوطنية، وأهم هذه التهديدات[1]:

[1] - Richard Falk,Pursuing the quest for human security, in Majid Tehranian, ed. : Worlds apart: Human security and global governance, London: IB Tauris, 1999, Pp. &-22

- **التهديدات المرتبطة بإعادة تعريف الشرعية السياسية:** وهنا يتم التركيز على دول العالم الثالث التي تعاني من مشاكل داخلية سواء ما تعلق منها بحركات التمرد الاجتماعي أو الحروب الأهلية والعرقية.[2]

- **الإجرام عبر الوطني والإرهاب.** Criminalité trans-frontalière et terrorisme

- **انتشار التكنولوجيا** : Diffusions technologiques

- **القضايا البيئية /الرهانات البيئية**

- **الهجرة غير الشرعية واللجوء** Migrations clandestines et réfugiés : وهنا يشير "شارل فيليب دافيد" و"عفاف بن سايح " إلى ما تثيره ظاهرة الهجرة عموما والهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص من " قلق " أمني للدول والمؤسسات (الاتحاد الأوربي مثلا) وما يثار من نقاش حول مسألة ضرورة السيطرة على الحدود، هذا القلق "الأمني" من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يرى الباحثان أن أسبابها اقتصادية على اعتبار أن " الهجرة تكون بغية التماس ظروف معيشة أفضل" كما قد تكون سياسية، وفي مقدمتها عدم الاستقرار الداخلي دافعا للهجرة أو اللجوء، لتثير الهجرة بشقيها، خاصة غير الشرعية منها، إشكالات أمنية عديدة بالنسبة للدول مصدر الهجرة والدول والمناطق المحيطة منها (المستوى الإقليمي) أو حتى على الصعيد العالمي.[3]

لاشك في أن الهجرة واحدة من الظواهر البارزة التي ارتبطت بالإنسان منذ ظهوره على وجه الأرض، ولذا استرعت انتباه الباحثين والمتخصصين في مختلف التخصصات، نظرا لما ينشأ عنها من أوضاع ومشكلات تؤثر في المجتمع الذي خرجت منه والمجتمع الذي وفدت إليه على السواء ,ولا سيما بعد أن تهيأت أهمية الموضوع وتعاظمه في القرن الواحد والعشرين، وذلك مع تنامي الحراك السكاني في حجمه واتخاذه أشكالا جديدة، كما أنها في الوقت ذاته سبب لمزيد من التحولات الاجتماعية في كل من الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين، بعد أن أضحت الهجرة غير الشرعية أمرا شائعا ومألوفا لدى الكثير من الشباب في القارة السمراء .

---

[1] - Charles-Philippe David et Afef Benssaieh, « La paix par l'intégration ? théories sur l'interdépendance et les nouveaux problème de sécurité ». Étude internationales, vol.28, n°2, 1997 , P227-254.

[2] - Ibid.p245.

[3] - Ibid.p250

ثانيا- تعريف الهجرة والمصطلحات المشابهة:

1 .**تعريف الهجرة:** يشير "**قاموس المورد**" إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى آخر[1].

أما معجم "ويبستر Webster" فقد حدد لكلمة Migrate وتعنى الهجرة ثلاث معان هي[2]:

- الانتقال من مكان لآخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بهدف الإقامة فيه.

- الانتقال بصفة دورية من إقليم أو مناخ إلى إقليم أو مناخ آخر بغرض البحث عن الطعام أو التزاوج .

- تغيير المكانة أو مستوى المعيشة.

ويورد (Jaffe) معنى الهجرة Migration بأنها[3] "هجرة داخلية Internal Migration، أي السكان في هجرتهم داخل الحدود السياسية لقطر معين، ويقابل ذلك اصطلاح الهجرة الخارجية International Migration الذي يعنى هجرات السكان عبر الحدود السياسية للأمم"، أما "لين سميث"[4]، فيرى أن كلمة Migration تستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات المكانية، مع الافتراض الضمني أنه سيترتب عليها تغيير في الإقامة أو المسكن، و ينقسم مفهوم الهجرة إلى[5]:

- الهجرة من منظور الدول المستقبلة The receiving countries، يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح "التوطين Immigration" .
- الهجرة من منظور الدول المرسلة The sending countries ، يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح الارتحال أو النزوح Emigration ، ويشير هذا المصطلح إلى الهجرة القسرية التي تحدث نتيجة كوارث طبيعية أو حروب.
- الهجرة من منظور الدول الأخرى، يطلق عليها مصطلح "الهجرة Migration" والذي يعنى في هذه الحالة الهجرة الطوعية من مكان إلى أخر .
- وفى قاموس علم الاجتماع , يعرفها محمد عاطف غيث بأنها " حركة دائمة نسبيا يقوم بها شخص أو جماعة , تتخطى الحدود السياسية نحو منطقة أو مجتمع إقامة جديد[6].

---

[1] – منير البعلبكي، قاموس المورد، (بيروت، دار العلم للملايين،), 2000، ص 578 .

[2] – Charlton Laird,webester,s new world the saurus,NewYork: Simon and schuster,1971,p.383.

[3] – محمد الغريب عبد الكريم ، سيسيولوجيا السكان، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1982)، ص 68 499 .

[4] – ت. لين. سميث ، أساسيات علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب، فؤاد اسكندر، (الإسكندرية، دار الفكر العربي، 1971) ، ص 499 .

[5] – Jack C.plano and Roy Olton, The International Relations Dictionary, Santa Barbara : ABC-CLIO,1982 ,PP.99-100

[6] – محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ،(الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2002) ، ص 289 .

ولقد أعطى الباحثون للهجرة تعريفات متنوعة، **فالجغرافيون** أو علماء السكان يعتبرونها ظاهرة جغرافية، وتعنى انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، أما الباحثون **الاجتماعيون** فيرون أن الهجرة تعنى انتقال أفراد من الناس، بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش.[1]

2. مصطلحات مشابهة ترتبط بمصطلح الهجرة:

– **المهاجر** Migrant: وهو الشخص الذي يقوم بالهجرة، أو هو الشخص الذي يغادر إلى قطر آخر باجتياز حدودا دولية، حيث يعتبر بنظر القطر الذي هاجر إليه Immigrant، فهو الشخص الأجنبي الذي يدخل منطقة معينة من نقطة تقع خارج حدود البلد أو الدولة .

– **النزوح** Emigrant : وهو يعنى ترك المكان، الوفود Immigration ويعنى الهجرة إلى مكان ما، وفى هذه الحالة يطلق على المهاجر من المكان مصطلح "نازح Emigrant"، والمهاجر إلى المكان مصطلح "وافد Immigrant"، ويطلق أيضا على تيار الهجرة " النازح out–migration" وعلى المهاجرين النازحينout–migrants، وعلى تيار الهجرة الوافد – In–migration، وعلى المهاجرين الوافدين In–migrants.[2]

– **اللاجئ: لغة** لجَأَ إلى يلجَأ ، لَجْئًا ولُجُوءًا، فهو لاجئ، والمفعول مَلجوءٌ إليه، ونقول لجَأ الشَّخْصُ إلى المكان وغيره قصَده واحتمى به:– مُنِح حقّ اللّجوء السّياسيّ، لجَأ إلى السّلاح **اللاّجِئُ:** مَن لاذ بغير وطنه فِرارًا من اضطهاد أَو حرب أَو مجاعة. والجمع: لاجئون (المعجم الوسيط).

واللاجئ هو شخص يقيم خارج بلد جنسيته ,وهو عاجز وغير راغب في العودة بسبب مخاوف مبررة من الاضطهاد على أساس العنصر أو الديانة أو الجنسية أو العضوية في جماعة اجتماعية معينة , أو الرأي السياسي، وتتعهد الدول الموقعة على الاتفاقية بحماية اللاجئين، وذلك بالسماح لهم بالدخول ومنحهم تصاريح بالإقامة المؤقتة أو الدائمة .

3.أنواع الهجرة: حفل التراث العلمي الاجتماعي بوجود تصنيفات وأنواع عديدة للهجرة منها :

أ – أنواع الهجرة من حيث القائم بالهجرة: وتنقسم إلى ثلاثة:

• **الهجرة الفردية:** هي التي تحمل الأفراد منفردين قريبا أو بعيدا من أمكنة سكنهم الأصلية للأسباب التي دفعتهم للهجرة .

• **الهجرة الأسرية:** وتتم عندما يقرر الفرد المهاجر عدم العودة إلى موطنه الأصلي والاستقرار في مهجره بصحبة أسرته .

[1] – على عبد الرازق جلبي ،علم اجتماع السكان ، ط1، (الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، 1998) ، ص 218 .

[2] – علياء شكري وآخرون ، دراسات في علم السكان، (الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2000)،ص 271 .

• **الهجرة الجماعية:** وفيها يشترك جملة أفراد أو أسر، وهى غالبا ما تنجم عن الكوارث الطبيعية، قد تكون بهدف تحقيق مشروعات اقتصادية وتنموية وتخطيطية، وأحيانا تنجم عن الحروب والاضطرابات السياسية والأطماع الاستيطانية.[1]

ب – أنواع الهجرة من حيث الكيفية : وتنقسم إلى نوعين هما:

• **الهجرة العمودية:** ويقصد بها تلك الهجرة التي يهدف منها المهاجر إلى إحداث تغيير في مكانته الاجتماعية أو الاقتصادية أو كلتيهما، والسعي نحو ما يظنه الأحسن أو الأفضل .

• **الهجرة الأفقية:** وتعنى تغيير مكان الإقامة مع الاحتفاظ بذات العمل كأن ينتقل عامل من مدينة إلى مدينة ليلتحق بمعمل للنسيج أوسع من المعمل الذي تدرب فيه.[2]

ج– أنواع الهجرة حسب بعد الزمن : وتنقسم إلى نوعين هما:

• **الهجرة الدائمة:** ويهدف المهاجر من ورائها إلى الإقامة الدائمة في المكان الذي يهاجر إليه , سواء أكان هذا المكان داخل الدولة أو خارجها .

• **الهجرة المؤقتة:** وهى عكس النوع السابق ,فالمهاجر لا يهدف إلى الإقامة الدائمة في المهجر، حيث يعود إلى موطنه الأصلي بعد مدة الهجرة التي قد تطول أو تقصر.[3]

هـ– أنواع الهجرة حسب إرادة القائمين بها : وتنقسم إلى نوعين هما:

• **هجرة إرادية أو اختيارية** : وتشمل كل أنواع الهجرة الداخلية أو الخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم إلى التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر، وتغيير مكان إقامتهم المعتاد دون ضغط أو إجبار رسمي .

• **هجرة اضطرارية أو إجبارية** : ويعنى بها نقل أفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى، أو بعبارة أخرى بإجبار السلطات لبعض الأفراد أو الجماعات على النزوح من منطقة معينة أو إخلائها خشية كارثة كالزلزال أو الفيضانات أو الحرب....وغيرها، وقد يدخل في هذا النوع كل ما يشير إليه مفهوم التهجير.[4]

و– أنواع الهجرة حسب منطقة الجذب: وتعتبر من أهم التصنيفات وأكثرها شيوعا وتنقسم إلى نوعين هما:

---

[1] – عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدينة، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، (بيروت ، دار النهضة العربية ، 1992)،ص110.

[2] – على معمر عبد المؤمن، التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع الليبي، (منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، 2006)، ص34.

[3] – عبد الباسط عبد المعطى وآخرون، السكان والمجتمع ,دار المعرفة الجامعية،(الإسكندرية ، 1994) ، ص 305 .

[4] – على عبد الرازق جلبي، مرجع سابق، ص ص 222 – 223 .

• **الهجرة الداخلية:** وتشير إلى عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو إلى منطقة أخرى في نفس هذا المجتمع .

• **الهجرة الدولية أو الخارجية:** وتحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر طلبا للعمل أو فرارا من الاضطهاد أو تطلعا لفرص أحسن في الحياة أو غيرها، وتأخذ ثلاثة أشكال رئيسية هي[1]:

ي- هجرة موسمية أو فصلية: يقوم بها المهاجرون في مواسم معينة.

• **هجرة مؤقتة:** ومنها ينتقل الفرد إلى الخارج لمدة محددة بهدف تحقيق مكاسب معينة، ثم يعود إلى وطنه الأصلي ثانية .

• **هجرة دائمة :** وهى هجرة الأفراد خارج أوطانهم بصفة نهائية أو استيطان البلاد المقصودة .

وصنف " كاستلز " المهاجرين الدوليين إلى فئات هي[2]:

- **المهاجرون غير القانونيين** " **المهاجرون غير الشرعيون** " : وهم أولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل بشكل غير رسمي ولا يحملون وثائق وتصاريح لازمة لذلك .

نخلص مما سبق أن هناك عدة تصنيفات وأنواع للهجرة، وهذه التصنيفات تتعلق بالمهاجر نفسه، أو بنطاق الهجرة، أو بالمدة الزمنية للهجرة، أو بالوضع القانوني للهجرة ، وبناء على ذلك يمكن أن نستنتج أن هناك نوعين من أنواع الهجرة هما :

- **الهجرة الشرعية:** وهى ذلك النوع من الهجرة المرتبطة بسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة، حيث تتم بجوازات سفر أو وثائق معتمدة من قبل الدولة المهاجر إليها وموافقتها.

- **الهجرة غير الشرعية:** وهى الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية، حيث يقوم المهاجر بدخول دولة أخرى دون وثائق سفر أو موافقة، وعبر طرق ووسائل غير قانونية[3]، وهي حركة انتقال أفراد أو جماعات باختلاف أجناسهم من دولة إلى أخرى بغض النظر عن عوامل القرب و البعد الجغرافي ، لأسباب متعددة سواء كانت بذلك اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، نفسية، بيئية باستخدام عدة طرق بحرية ، جوية ، برية ، قد يكون دخولهم بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال و لا يسوون وضعهم القانوني، أو قد يكون دخولهم قانونيا و بقائهم في دول الاستقبال رغم انتهاء مدة إقامتهم، كما قد يشتغلون بطريقة غير قانونية أو يشغلون منصبا غير منصوص عليه في عقد

[1] - عبد القادر القصير، مرجع سابق ، ص ص 124 – 125 .

[2] - باقر سلمان النجار، حلم الهجرة للثروة : الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي،(بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ، ص ص 13 – 15 .

[3] - المرجع نفسه ، ص15.

المبحث الثاني: دوافع ومسار وانعكاسات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

إن هدف الباحث في هذا البحث كما ورد في المقدمة هو تحديد الأليات المختلفة ضمن استراتيجية أوربا تجاه الهجرة غير الشرعية ، وقبل ذلك يجب البحث في الأسباب والدوافع الطاردة والجاذبة لهذه الظاهرة ، والطرق التي يتخذها المهاجرون للوصول إلى أوربا ، ثم التعرف على التأثيرات التي تنعكس على أوربا من جراء ذلك ،والتي من خلالها يمكن أن نوفق في تحديد تلك الآليات ،وقد تناولتها في ثلاثة مطالب كما يلي :

المطلب الأول : دوافع الهجرة غير الشرعية نحو أوربا

ترجع ظاهرة الهجرة غير الشرعية عموما الى عدة أسباب أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية، فالظروف الاقتصادية مثل ندرة الموارد المادية، وما يتعرض إليه الإنسان من بطالة وفقر، وفقدان القدرة على إشباع حاجاته الحيوية، تدفعه في كثير من الأحيان الى مغادرة بيئته الطبيعية الى بيئة غريبة عنه، كما أن الظروف السياسية والاجتماعية المتغيرة وما يلاقيه الإنسان من غياب الحرية الحقيقية، إذن تتعدد الأسباب وتتنوع بتنوع المهاجرين ودول الإرسال، ولكنها تتجمع كلها لتدل على وجود بيئتين: الأولى طاردة والثانية جاذبة.[1]

ويكون اتجاه حركة السكان من البيئة الطاردة الى البيئة الجاذبة، ويدل التحليل النفسي الاجتماعي لهذه الحركة على وجود بعض العوامل في البيئة الطاردة التي تحدث في نفس المهاجر شعورا داخليا ينفره من بيئته الأصلية، ويدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف التي يعيش في ظلها في موطنه الأصلي نبينها كما يلي:

أولا – المتغيرات الدافعة للهجرة غير الشرعية من داخل مجتمعات الجنوب: من الواضح أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لها دوافعها ومتغيراتها ، نعرضها فيما يلي :

1. الفقر: حالة الفقر المدقع التي تعيشها شريحة غالبة من سكان بلدان الجنوب ، وبذلك فإن نسبة عالية من سكان هذا العالم في عمومه تعيش تحت خط الفقر، وهو ما يعني أن نسبة عالية من البشر في مجتمعات الجنوب لا تجد ما يشبع حاجتها الأساسية، الأمر الذي يدفعها إلى محاولة الهجرة من المجتمع.

2. الركود الاقتصادي: ويرجع ذلك إلى فشل السياسات الحكومية ، فنظرا لتحول الحكومة إلى سياسة الاعتماد على القطاع الخاص فقد لتوفير فرص العمل وبسبب ضعف تطور القطاع الخاص عموما ، فقد حدثت فجوة واسعة بين مخرجات التعليم الجامعي و التعليم الفني من ناحية وبين

[1] – أسامة غزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث،(الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1987)،ص31.

إمكانيات الاقتصاد على توفير فرص العمل اللازمة ، مما يؤدي إلى ضعف قدرة سوق العمل على استيعاب طاقة العمل في القائمة في المجتمع ، الأمر الذي أدى إلى تراكم فئات متتابعة من الخريجين خاصة أن غالبيتهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو أدنى ، وإن كانت فرص العمل أصبحت غائبة في هذه المجتمعات إضافة إلى غياب ثقافة العمل الحر، فإنه لم يعد أما الشباب في هذه الحالة سوى البحث عن فرص العمل خارج الوطن .

3.الصراعات المسلحة: تشكل الصراعات المسلحة في دول الجنوب أحد المتغيرات الأساسية التي تدفع بالشباب إلى الهجرة من الجنوب إلى الشمال ، وذلك بسبب عدم تماسك الدولة القومية حيث أن الهويات الأثنية مازالت قوية ومن ثم لم تنصهر في إطار الدولة القومية الواحدة الأمر الذي يدفع الكثير إلى الهروب إلى المناطق التي ليس بها صراعات .

4. الصراعات السياسية : تعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي، فالقارة لا تزال تعاني من النزاعات ذات الطابع السياسي مثل النزاعات الحدودية والنزاعات ذات الطابع الاقتصادي و النزاعات ذات الطابع العرقي الذي يبدأ داخل دولة ما ثم تتحول إلى نزاعات ما بين الدول كما كان الحال في بحيرة الكونغو، الأمر الذي استدرج حتى الدول من خارج المنطقة، والنتيجة الحتمية لهذه النزاعات عشرات الآلاف من المهاجرين واللاجئين

5.نجاح تجارب الشباب: تلعب تجربة الشباب الذي نجح عبر المتوسط دورا محوريا باعتبارها عاملا لإغراء الشباب الآخرين من أجل الهروب من واقعهم المتردي إلى حيث الأمل في قيادة نوعية حياة ملائمة ، فبعض الأسر الذي سافر أبناؤها في وقت سابق تبدا عليهم مظاهر الثراء المفاجئ الأمر الذي يغري الأسر الأخرى بتشجيع تسفير أبنائها ليتحقق لها الثراء .[1]

6.عصابات التهريب: تلعب عصابات التهريب دورا أساسيا في تهريب الشباب، حيث تنشأ عصابات نقل المهاجرين غير الشرعيين إلى الخارج، وبمأن دراستنا لهذه الظاهرة متعلقة بأوروبا، فإن هذا التهريب يكون عبر ثلاث حلقات تنقلهم من مجتمعهم إلى أحد مجتمعات الشاطئ الإفريقي المقابل لأوروبا، ففي **المرحلة الأولى** ينتشر عدد من السماسرة هم القنوات التي تبدأ من خلالها تجميع المهاجرين غير الشرعيين ويدفع الشخص الواحد ما بين 16 –20 ألف جنية في مقابل انتقاله إلى الشاطئ الأوروبي، وتبدأ **المرحلة الثانية** حينما ينتقل المهاجرون إلى السواحل الجنوبية للمتوسط، ويتجمعون في معسكرات سريه تحت سيطرة عصابات التهريب ويخضعون لكافة أنواع الظلم والإهانة، وتنتهي هذه المرحلة إلى **المرحلة الأخيرة** للرحلة حينما يركب المهاجرون مراكب

[1] – جيروم شاهين، الهجرة غير الشرعية بين العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة، مجلة المستقبل الالكترونية ،الموقع :
http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=510492

مطاطية لا تتسع إلا لـ 8 أشخاص بينما يستقلها حوالي الأربعين شخص ، فضلا عن المعاملة السيئة التي يلقونها من عصابات التهريب وتعرضهم الشديد للموت إما غرقا أو على أيدي أحد أفراد العصابات في حالة عصيان الأوامر أو حتى التفكير في مناقشتها.

ثانيا – مجتمعات الاتحاد الأوروبي كسياقات جاذبة للهجرة غير الشرعية: أصبحت الهجرة غير المشروعة تشكل هما أوروبيا واضحا وذلك إلى الارتفاع المستمر في عدد المهاجرين إليها ، لذلك عقد الاتحاد الأوروبي العزم والتصميم على مكافحة الهجرات غير المشروعة، وتعتبر فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وإسبانيا من أكثر المجتمعات الأوروبية التي تعاني من الهجرة ، الأمر الذي دفع الجميع للتأكيد على محاربة الهجرة.[1]

ففي فرنسا ترتبط ظاهرة الهجرة غير المشروعة بظاهرة " الزواج الشكلي " للأجانب مع فرنسيين أو فرنسيات بهدف الحصول على الجنسية الفرنسية، وبرغم تشدد الدولة الفرنسية في مواجهة الهجرة غير الشرعية يبدو واضحا أن عمليات الإبعاد وتشدد أجهزة الشرطة غير كافية لردع المهاجرين طالما أن الحدود البرية مفتوحة ودخول فرنسا عبرها يتم غالبا دون أي رقابة .[2]

وتمثل إيطاليا وإسبانيا وبولندا "البطن الرخو «لأوروبا التي يفد إليها الأفارقة عبر البحر المتوسط، ولكن تعد إيطاليا أكثر المجتمعات الأوروبية تضررا من الهجرة غير الشرعية ، وفي مواجهة موجات الهجرة المتتابعة أعلنت الحكومة الإيطالية حالة الطوارئ لمواجهة ظاهرة تدفق الهجرة غير الشرعية على البلاد .

وتعد بريطانيا من الدول التي تنشغل بمسألة الهجرة غير الشرعية على أراضيها، ففي إطار الحملة التي بدأتها بعض الدول الأوروبية لمواجهة المهاجرين، طالبت بريطانيا الاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات مشددة في هذا الاتجاه، وفي هذا الصدد أكد رئيس الوزراء البريطاني **توني بلير** على ضرورة التعاون الأوروبي لإقرار مشروع قانون للتصدي للقائمين بالهجرة غير المشروعة، التي أصبحت تمثل خطورة شديدة للقارة الأوروبية، وقامت بريطانيا بوصع قوانين صارمة لصد القادمين إليها والذين ينوون الإقامة فيها بشكل غير شرعي.[3]

ثالثا – عوامل محفزة للهجرة غير الشرعية: تتجلى أساسا في ثلاث عوامل:

1. **صورة النجاح الاجتماعي:** الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار الخ.... وكلها مظاهر تغذيها وسائل

[1] – ختو فايزة ،البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 2010 –1995 ،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية : تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، 2011/2010)، ص82.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – ختو فايزة، المرجع السابق، ص 82.

الإعلام المرئية ، فالثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة.[1]

2- القرب الجغرافي: فأوروبا لا تبعد عن الشاطئ المغربي إلا بـ14 كلم والشاطئ الإسباني يمكن رؤيته صحوا من الشاطئ المغربي الممتد من طنجة إلى سبتة.[2]

إضافة إلى هذه العوامل الاقتصادية والمحفزة، هناك عوامل أخرى مصدرها دول الاستقبال.

3-عوامل النداء: إن حلم الهجرة هو نتاج الممنوع، وهو رد فعل أمام غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية والسياسة التي تبنتها أوروبا في هذا المجال والتي كانت لها آثار عكسية حيث أججت من وتيرة الهجرة غير الشرعية وجعلت كلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة.[3]

وهكذا أصبحت الهجرة غير الشرعية مشروعا مكلفا واستثمارا يقتضي تعبئة مصادر للتمويل من أجل تحقيقه من ديون ومن بيع للأرض والممتلكات... إلخ، هذا ما يفسر كيفية إقبال المهاجر غير الشرعي على أي عمل مهما كان مذلا وصعبا لأنه في كل الحالات لا يقبل أن يرجع خاوي الوفاض، ويوفر المهاجرون كذلك ما يحتاجه القطاع غير المهيكل من يد عاملة حيث يمثل هذا القطاع ما بين 20 و25% من الناتج المحلي الإجمالي في دول القوس اللاتيني وتحصل هذه القطاعات على امتيازات مالية واجتماعية بتوظيف هذه اليد العاملة التي تتميز بكونها طيّعة وغير مكلفة.

4- الإغراء التقني : إن ما يدفع إلى الهجرة هو الإغراء التقني الذي توفره الشركات العالمية لهؤلاء الخريجين، حيث توجد أحدث المعامل والإمكانيات الهائلة للإنفاق على الأبحاث، وهناك الرواتب المجزية دون شرط أو تمييز، وفي المقابل اليأس من عملية إصلاح الجهاز الإداري في مجال البحث العلمي، واليأس من إمكانية تحقيق حريات البحث العلمي في بلدانهم في إطار إهدار الحريات السياسية في المجتمع، وفي هذا السياق يقول **د. فاروق الباز**، وهو من كبار العلماء المصريين الذين هاجروا منذ ستينيات القرن الماضي، ويشغل حاليًا منصب مدير مركز الاستشعار عن بعد في جامعة بوسطن بعدما عمل لسنوات طويلة في مشاريع « ناسا » وكالة الفضاء الأمريكية، إن عالم استكشاف القمر والفضاء، هي الأسباب الخاصة التي دفعته إلى الهجرة، وهذه الأسباب تضاف إلى الأسباب العامة المشتركة، حيث لا احترام للعلم والعلماء ولا للبحث العلمي والإبداع، وبالتالي فمن الطبيعي أن يبحث العالم وطالب المعرفة عن المكان الذي توجد فيه شعلة

[1] – ختو فايزة، المرجع السابق،ص82.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

الحضارة، فعندما كان العالم العربي يحمل شعلة الحضارة قبل مئات السنين كان يأتيه المفكرون والعقول من كل حدب وصوب، وبما أن شعلة الحضارة انتقلت إلى الغرب فمن الطبيعي أن يهاجر الخبراء والعلماء إلى المراكز التي تحتضن هذه الشعلة.[1]

5- الإعجاب بالغرب :إن الحضارة الأوربية الآن في أوج التقدم المادي والمدني وكما نعلم فإن أية حضارة لها شقان أولهما شق مادى وثانيهما شق أخلاقي، وقد كان الشباب منذ 40 عاما يذهب إلى أوربا وأمريكا إعجابًا بما يسمعه عن تقدم الحضارة الغربية لكن الآن في هذا الوضع المتأزم اقتصاديا فإنه يذهب إلى هذه الدول للحصول على لقمة العيش وبناء المستقبل، وهناك العديد من العوامل في أوربا تجعل الشباب أكثر إعجابًا بها مثل الحرية الاجتماعية الحقيقية والعدل الاجتماعي وتوزيع الثروات من غير تحيز لشخص ما وعدم وجود عقبات في قضاء المصالح الحكومية وعدم وجود واسطة في فرص العمل.[2]

المطلب الثاني : مسار وطرق الهجرة غير الشرعية إلى أوربا

لا تتمتع سائر طرق الهجرة غير الشرعية بالأهمية نفسها عندما يتعلق الأمر بتدفقات الهجرة غير الشرعية، على العموم تكون طرق الهجرة غير الشرعية التي تعبر المنطقة المتوسطية من إفريقيا، أو الشرق الأوسط، أو آسيا وما تلبث أن تعبر البحر الأبيض المتوسط لتتوغل في أوربا، وتعرف هذه الطرق إجمالا بطرق غرب إفريقيا، وغرب المتوسط، والمنطقة الوسطى للبحر المتوسط وشرق إفريقيا وشرق المتوسط، والتي نبينها كما يلي:[3]

أولا - مجموعة الطرق الغربية والوسطى للهجرة غير الشرعية: تتألف المجموعة الغربية والوسطى لطرق الهجرة غير الشرعية من طرق غرب إفريقيا، وغرب المتوسط والمنطقة الوسطى للبحر المتوسط، غير أن الطريقين الأخيرين هما المدخل الأساسي التقليدي نحو الأراضي الأوربية، نظرا للمسافة الجغرافية الضئيلة التي تفصل أوربا عن إفريقيا عبر مضيق جبل طارق، و"الجزر البيلاجية" و"وسردينيا" و"صقلية" و"مالطا"، وتجدر الإشارة إلى أن هاتين الطريقين تترابطان بشكل عكسي ضمن ارتفاع تدفقات الهجرة في الطريق الأول أن يخلف تأثيرا معاكسا على الطريق الآخر، ومرد ذلك جزئيا القرب الجغرافي بين نقطتي الانطلاق هاتين.

- تبدأ طريق غرب أفريقيا في دول إفريقيا الغربية وتنتهي في جزر الكناري عبر السنغال أو موريتانيا، وهي برية وبحرية في الوقت ذاته.

[1] - سحر مصطفى حافظ، الهجرة غير الشرعية، المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية، مجلة هرمس، المجلد2، العدد2، (2013)، ص53.

[2] - المرجع نفسه، ص52.

[3] - فريجة لدمية ، المرجع السابق، ص ص62-63.

– تبدأ طريق غرب المتوسط في أفريقيا الغربية، وتمتد عبر المغرب أو الجزائر لتحط رحالها في الأراضي الاسبانية.

– يعود أصل طريق المنطقة الوسطى للبحر المتوسط إلى دول أفريقيا الغربية أيضا، وما تلبث أن تتقدم عبر الجزائر وليبيا و/ أو تونس، ثم تبلغ مالطا أو ايطاليا في نهاية المطاف.[1]

ثانيا – مجموعة الطرق الشرقية للهجرة غير الشرعية

تضم المجموعة الثانية من طرق الهجرة غير الشرعية طريقي شرق إفريقيا وشرق المتوسط ومع أن الرابط بين هاتين الطريقين كان ما يزال حديث العهد في بداية العام2003، إلا أنه تطور منذ ذلك الحين، في هذا السياق تظهر الإحصائيات التركية أن عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من شرق إفريقيا الذين أوقفتهم عند حدودها شهد تزايدا مستمرا إزاء ذلك، وهي تتألف بكاملها تقريبا من الصوماليين والإيريتريين التي تصل على رحلات إلى ايطاليا ومالطا.

الطرق الرئيسية للهجرة نحو اوروبا

المصدر: http://www.algeriachannel.net/2010/07

تؤدي تركيا دورا ذا أهمية متصاعدة في تدفقات الهجرة غير الشرعية الوافدة من مجموعة الطرق الشرقية بسبب موقعها الجغرافي أولا، والارتفاع المتزايد منذ بداية الحراك العربي 2011 لتدفقات الهجرة غير الشرعية المقبلة من سوريا خاصة ومن دول شرق وغرب إفريقيا ثانيا.

[1] – وثيقة عمل الدول العربية والأوروبية الشريكة حول الإدارة المشتركة لتدفقات الهجرة المختلطة، الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط، نحو رد شامل على تدفقات الهجرة المختلطة، لكسمبورغ ، 2008.

طرق الهجرة واللجوء عبر تركيا واليونان

المصدر: الجزيرة نت، نقلا عن واشنطن بوست نقلا عن الوكالة الأوروبية فررونتكس

– يبدأ طريق شرق أفريقيا عند القرن الأفريقي، وتتجه شمالا نحو ايطاليا ومالطا، عبر السودان وليبيا و /أو مصر.

– يبدأ طريق شرق المتوسط في آسيا، أو آسيا الوسطى، أو القرن الإفريقي، وتنتهي في قبرص أو اليونان أو بلغاريا عبر تركيا. [1]

ثالثا – آليات الهجرة غير الشرعية وطرق التهريب: تتمثل الآليات المهنية لعمليات الهجرة غير الشرعية في:

- الجماعات والعصابات الإجرامية المنظمة .
- وسطاء الهجرة والسماسرة المكاتب الوهمية لإلحاق العمالة للعمل بالخارج.
- الفساد الإداري.

أما طرق تهريب المهاجرين غير الشرعيين، فتتعدد و تتنوع هذه الطرق بواسطة الوسطاء والسماسرة من خلال:

1.طرق التهريب البرية: وتتم عادة عن طريق التسلل إلي ليبيا أو الأردن، فعن طريق ليبيا يتم تهريب المهاجرين إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط، مثل: مالطا، واليونان، وإيطاليا، أما عن طريق الأردن وسوريا فعادة ما يكون تهريب المهاجرين إلى قبرص أو تركيا.

[1] – سحر مصطفى حافظ، المرجع السابق، ص63.

2.طرق التهريب البحرية: وتتم عادة عبر البحار عن طريق لنشات صيد، أو مراكب صغيرة إلى قبرص أو مالطا أو اليونان أو إيطاليا.

3.طرق التهريب الجوية : وتتم عن طريق التزوير في تأشيرات دخول الدول الأوربية، أو تقديم مستندات مزورة، للتمكن من الحصول على تأشيرة دخول إلى الدول الأوربية بطرق غير شرعية وعلى سبيل المثال: تزوير مراسلات الإنترنت، أو شهادات الأرصدة بحسابات البنوك[1].

المطلب الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على أوربا

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين المعضلات التي تشكل أهم التحديات التي تواجه العالم وتفرض عليه مسؤوليات لاحتوائها، حيث يؤدي استمرارها إلى انعكاسات لا تتوقف عند حدود الفرد أو الدولة بل يتعدى ذلك إلى المنتظم الدولي.[2]وبمأن أوربا تستقبل كل سنة أعداد كبيرة من المهاجرين فإنها تتحمل أسوء النتائج السلبية، نوضحها فيما يلي :

أولا- الانعكاسات الاقتصادية: تعيش أوروبا انخفاضا مستمرا في الخصوبة وفي قوة العمل وارتفاعا ملحوظا في نسبة الإعالة وبخاصة فئة المسنين مما يرسخ مأزق مجتمع المسنين، ففي تقرير الأمم المتحدة الصادر عام 2000، إقرارات رسمية بأن المجتمعات الأوروبية سوق تحتاج في جميع الحالات إلى جلب قوة عمل بأعداد مهمة خلال الخمسين سنة المقبلة من الدول النامية، ولكي تتمكن بلدان الاتحاد الأوروبي من إعادة إحداث التوازن المفقود بين السكان في سن العمل والسكان المسنين خلال الخمسين سنة المقبلة، عليها أن تستقبل سنويا في المتوسط 14 مليون مهاجر في سن العمل من الدول النامية و 674 مليون خلال ال 50 سنة المقبلة، ولا بد أن يكون "اجتياح الاتحاد الأوروبي من الكفاءات لا يقل عن 1,700 مليون سنويا".[3]وليست هده المشكلة الوحيدة في الميدان الاقتصادي فقط، بل هناك مؤثرات وانعكاسات أخرى تتلخص في الآتي:

1- الضغط علي الاقتصاد الأوروبي: تؤثر الهجرة غير الشرعية في جانب الاقتصاد علي الأمن الاقتصادي الأوروبي، من خلال العدد الكبير الذي يشكله هؤلاء المهاجرين في المناطق الحدودية والمدن الكبرى مما ينمي سوق العمل غير الشرعي الذي كلما تطور ونما أحدث هذا النمو غير الشرعي اضطرابات في التنمية الاقتصادية، تؤكد الدراسات الاقتصادية علي أهمية تحويلات المهاجرين و العاملين بالخارج التي تعتبر من أهم المصادر المالية التي تتدفق إلى الدول النامية.[4]

---

[1]- سحر مصطفى حافظ، المرجع السابق، ص 45.

[2] - المرجع نفسه، ص76.

[3] - ، المرجع نفسه، ص ص 89،90.

[4] - عمر يحيى أحمد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوربي المعاصر: الجزائر دراسة حالة ،المجلة الافريقية للعلوم السياسية، الالكترونية ،منشور بتاريخ 07 اوت 2015 .http://www.maspolitiques.com

2- زيادة حجم مساعدات الاتحاد الأوروبي: تقوم فلسفة المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي على فرضية أنها تساعد علي النمو والتقدم وهي أحد الأساليب التي ينتهجها الاتحاد لمواجهة مشكلة تفاوت الهُوة بين دول الشمال والجنوب، تنقسم المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلي قسمين : مساعدات داخلية ترتبط بدول الاتحاد ومساعدات خارجية وهي التي تقدم إلي الدول الأخرى.[1]

- **المساعدات الداخلية:** ازدادت مساعدات الاتحاد الأوروبي خلال عام 2003م نحو 1.7 مليار يورو وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى إنه قد تم رصد نحو 4.5 مليار يورو لرومانيا وبلغاريا في إطار برنامج مساعدات لمواجهة معدلات التضخم خلال عام 2003 م

- بلغ إجمالي ناتج الاتحاد الأوروبي في نفس العام أي عام 2003 م 9,4 تريليون يورو وبالنسبة لعجز الموازنة العامة للدول المنضمة حديثاً للاتحاد الأوروبي فقد بلغ 4.1% خلال عام 2003 .

يتضح من خلال هذه المعلومات مدي حجم المساعدات التي رصدها الاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات التي تواجهه علي كافة الأصعدة ، كما يبدو إن الهدف الأساسي من هذه المساعدات هو مواجهة أي آثار سلبية قد تنتج من تدهور الوضع الاقتصادي في هذه الدول، خاصة محور الهجرة من المناطق الطاردة إلى المناطق الجاذبة، فكلما تدهورت التنمية ازدادت معدلات الهجرة إلي الخارج.

- **المساعدات الخارجية:** تلتزم الدول الأوروبية بالدعم المالي المقدم لدول التوسط بالنسبة إلى التمويلات التي ترتبط بمشروعات مهمة مثل دعم برامج الإصلاح الهيكلي كما أن العون المالي الأوروبي ساعد على تنفيذ العديد من البرامج ذات الصبغة الاجتماعية مثل: الصحة والتعليم والسكن الاجتماعي، غير أن حجم الحاجات التمويلية في أقطار مكبلة بمديونية خارجية متفاقمة، لم يسمح لتلك المساعدات والقروض أن يكون لها دور فعال في تنمية البلدان المعنية.[2]

- **وقد استفادت دول جنوب المتوسط 2000**-2006 من حوالي 8.5مليار أورو، وبخصوص دول المغرب العربي فقد استفادت خلال فترة 2004-2006 من 135 مليون اورو بعدما دخلت في مبادرة "الآلية الأوروبية للموارد والشراكة IEVP.[3]

3- التأثير علي فرص العمل ومعدلات البطالة: تؤدي الهجرة إلى تزايد معدلات البطالة في الدول المهاجر إليها من جانب، كما تؤدي إلى التأثير على فرص الحصول على العمل أيضاً بسبب

[1] - عمر يحيى أحمد، المرجع السابق.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19،ديسمبر 2014.

مزاحمة العمالة الوافدة لفرص وحقوق العمالة المحلية الأصلية، فقد عانت أوروبا من الأزمة المالية العالمية خصوصاً التي تحولت إلى أزمة اقتصادية و اجتماعية، ترتب عليها تفشي ظاهرة البطالة، فقد تجاوزت الأزمة المالية العالمية البورصات والتعاملات النقدية لتصل إلى الاقتصاد الحقيقي وبدأت أثارها تظهر واضحة في حياة الأوروبيين اليومية حيث كشف استطلاع للرأي في المانيا شمل 15 قطاعاً حيوياً أن نحو 215 ألف وظيفة مهددة بالإلغاء خلال عام 2009، فيما ارتفع معدل البطالة في بريطانيا إلي 5,7% مقابل 2,5% بالربع الأول وخلال الربع الثاني وصل عدد العاطلين إلى 1,79 مليون عاطل.[1]

وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في منطقة اليورو بنهاية يونيو2014، 18 مليون عامل أي أكثر من مجموع سكان هولندا، وكان 3 ملايين من هؤلاء العاطلين أعمارهم تتراوح بين 15 و24، وفي نهاية يونيو 2014، كان أكثر من شخصين من إجمالي 10 من العاملين الشبان عاطلين عن العمل مقارنة بشخص واحد من إجمالي 10 أشخاص من الكبار عاطل عن العمل. [2]

ثانيا – انعكاس الهجرة غير الشرعية علي الجانب القانوني: شهدت العلاقة ما بين الدول الأوروبية ودول الجنوب وعلى الخصوص دول المغرب العربي كثير من الاتفاقيات إلا أن الجيل الجديد من اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية يختلف عن اتفاقيات الشراكة في الستينيات أو اتفاقيات التعاون في السبعينيات والتي كانت عبارة عن اتفاقيات تجارية بحتة، وعلى العكس من ذلك فإن الاتفاقيات الجديدة لها مجال واسع فهي تتضمن تعاوناً مالياً، اقتصاديا، وتقنياً، اجتماعيا وثقافياً وحوارياً سياسياً وأمنياً، برزت هذه الاتفاقيات كضرورة حتمية علي إثر سيادة نظرية الاعتماد المتبادل وتعظيم المنافع وتشابك المصالح. [3]

يتضح من خلال استقراء المصادر إن انعكاس الهجرة غير الشرعية علي الأمن الأوروبي في جانبه القانوني قد أخذ انعكاسين : انعكاس داخلي وانعكاس خارجي .

ثالثا– انعكاس الهجرة علي حجم الالتزامات الأوروبية تجاه دول المتوسط: أقرت اتفاقية برشلونة 1995م ثلاثة التزامات أوروبية تجاه دول حوض البحر الأبيض المتوسط وهي[4]:

1.التزامات اجتماعية ثقافية إنسانية: اعترف الأوروبيين بأن تقارب الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية، تشكل عنصراً رئيسياً في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل، وفي هذا

---

[1] – عمر يحيى أحمد، المرجع السابق.

[2] – أنغانا بانيرجي، وآخرون، العاطلون عن العمل في أوروبا، التمويل والتنمية ،مجلة تصدر عن صندوق النقد الدولي ، مارس 2015 تاريخ التصفح 2016/05/07 . http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2015/03/

[3] – أنغانا بانيرجي، المرجع السابق.

[4] – المرجع نفسه.

السياق وافقت الدول المعنية على خلق شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية التأكيد على الحوار بين حضارات منطقة المتوسط، وما يتطلبه هذا الحوار من احترام الثقافات والأديان، كشرط لازم لتحقيق التقارب وتوثيق التفاهم بين الشعوب، تنمية الموارد البشرية بالتعليم والتأهيل، التأكيد على أهمية قطاع الصحة كأساس للنمو المستدام وتنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون اللامركزي الموجهة في سبيل تشجيع التبادلات بين مختلف فعاليات المجتمع، في إطار القوانين الوطنية لكل شريك، التعاون في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد...

2.الالتزامات الاقتصادية والمالية: أكد بيان برشلونة على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن، واستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط في المنابر المعنية بها، من أجل خلق منطقة ازدهار مشترك وقد حدد البيان الأهداف بعيدة المدى التالية:[1]

– تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

– تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل، وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية.

– تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

سعيا إلى بلوغ هذه الأهداف، اتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية، ترتكز على ثلاث عناصر أساسية هي: إنشاء منطقة تجارة حرة، تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي، وزيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه[2]

3.الالتزامات السياسية والأمنية: إن الهدف من الشراكة في المجال السياسي والأمني هو جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي، والعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، التي تؤدي إلى إرساء علاقات حسن الجوار وبناء الثقة والأمن بين الشركاء، وهذا ما يساعد على خلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الثنائي من خلال حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على المبادئ الجوهرية للقانون الدولي وفي هذا الجانب تعهدت الأطراف المشاركة بعدة التزامات أساسية مثل:

تنمية دولة القانون والديمقراطية، مع حق كل من الدول الأطراف في الاختيار الحر لنظمها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والقضائية، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حرية الرأي وحق التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين، بدون أي تمييز على

[1] – المرجع نفسه.

[2] – ، أنغانا بانيرجي، المرجع السابق.

أساس العرق، أو الجنسية، أو اللغة، أو الدين، أو الجنس، احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف، ومكافحة مظاهر التعصب و بالأخص العنصرية التي تثار ضد المهاجرين والأجانب في أوروبا، الامتناع طبقاً لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية الشريك آخر، التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي للشريك الآخر، توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته، مكافحة انتشار وتنوع الجريمة المنظمة ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها.

رابعا– الانعكاسات الأمنية:

1.الجريمة المنظمة: بالرغم من الأهمية السوسيو اقتصادية للهجرة في الدول الأوروبية إلا أننا نشهد منذ بداية الثمانينات وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، سعي بعض الجهات السياسية والإعلامية الأوروبية والغربية عموما إلى تشويه صورة المهاجر، حيث بعد ما كان ينظر إليه كيد عاملة مرحبا بها أصبح ينظر إليه كمهدد للاستقرار المجتمعي السياسي والاقتصادي للمجتمعات الصناعية. . حيث أشار "أناستا سيا تساكولا " Anastasia Tssakoula " إلى أن أمننه الهجرة « La sécurisation de immigration » تتركز أساسا على السياسات الرمزية للدول الأوروبية وتحول منطق المراقبة على مستوى المخطط الرمزي يمكن أن تدور حول أربع محاور:

محور سوسيو اقتصادي: حيث يتم ربط الهجرة بالبطالة وأزمة الدول الحارسة على اعتبار أن انخفاض أجور المهاجرين غير الشرعيين وكونهم لا يتمتعون بأية حقوق يجعل أرباب العمل يفضلون هذا النوع من اليد العاملة ومن جهة أخرى فقد أصبحت نظم الرعاية الاجتماعية للمهاجرين الشرعيين تشكل عبئا على خزينة الدول الأوروبية.

محور أمني: حيث نجد تزاوج بين مفاهيم السيادة، الحدود، الأمن (الداخلي والخارجي).

محور هوياتي: يتم التركيز فيه على العلاقات بين الهجرة، الغزو الديمغرافي، فقدان الهوية.

محور سياسي: حيث تصبح النقاشات حول العنصرية والتطرف وربطها بالهجرة عملة للحصول على مكاسب انتخابية، فأكثر ما يتخوف منه الأوروبيون في الجماعات غير الظاهرة والتي يكون أفرادها مهاجرين غير شرعيين أولئك غير المندمجين في المجتمع الأوروبي لأن نقص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في دول الإقامة يؤدي لإمكانية لجوء هؤلاء لنشاطات إجرامية والعمل في إطار جماعات الجريمة المنظمة، مما يهدد الجماعة الأوروبية في تكاملها وتوحدها واستقرارها، وفق الرؤية الأوروبية. [1]

وبذلك فإن الأوروبيين يرون أن الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة يتقاسمان عدة خصائص منها: ظواهر مائعة وحركيات تتجاهل الحدود، وكلاهما مدفوع بشكل واسع بالمصاعب التي يحملها

[1] – عمر يحيى أحمد، المرجع السابق.

عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق والدول، هذا ما يؤدي إلى النظر إليهما كتهديدات قادمة من خارج الجماعة المستقرة والمتطورة وكلاهما يغذي الآخر فهي ظواهر دخلت المجتمعات الغربية ينظر إليها كعناصر دخيلة تتطلب قدرة دائمة من التبادل وقاية ومعالجة.[1]

2- التطرف: مجتمعات جنوب المتوسط تصاعدت فيها معدلات الهجرة نحو العديد من الدول الأوروبية التي اثارت مخاوف حول تراجع قوتها البشرية البشرية، وبالتالي تراجع قيمها وحضارتها أمام تنامي القيم الإسلامية التي يخشى من أن تطالب بحقها في الاختلاف الثقافي، الذي ينعكس في المأكل والملبس والعادات وإقامة مراكز العبادة أي ما يتعلق بالمظهر الخارجي لوجود التعدد الثقافي المقبول نظريا، ولكنه يستقطب الانتباه، بل يحث على التحرك المضاد على حساب القيم "الديمقراطية" المعمول بها في أوروبا، حيث يرى أغلب الرأي العام الأوروبي إن تلك التعددية الثقافية قد أنتجت غيتوهات معزولة وبؤر تطرف هامشية رافضة كلها للمجتمعات التي تعيش فيها وتحقد عليها، بل ومستعدة للتآمر ضدها وضد سكانها إن هذا الإحساس المتزايد بخطر الغزو الثقافي، تولد لدى الدول، المجتمعات والنخب ، وما يؤكد ذلك المقال الذي نشر في صحيفة « Le figaro » الفرنسية في احد أعدادها بعنوان: "هل سنكون فرنسيين في عام 2025 ؟" عارضين صورة امرأة فرنسية ترتدي الحجاب« Serons –nous français en 2025». وقد ايدتها العديد من وسائل الإعلام الأوروبية، ومع تصاعد الحملة العالمية في إطار ما يسمى الحرب على الإرهاب وما صاحبها من دعايات إعلامية سلبية قد ساهم في تعميق المشاعر السلبية تجاه المهاجرين من أصول عربية وإسلامية وقد ربطت معظم النخب السياسية والثقافية هذه الفئات من المهاجرين "بالتطرف الإسلامي" على اعتبار قابليتها للتسيس من قبل الحركات الإسلامية، والتي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد (المجتمعات) المسلمة في أوروبا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة، وبذلك تصبح الهجرة مرتبطة بقضية "الهوية" ومن ثم تتحول إلى، هاجس أمني مقلق لدى دول شمال المتوسط [2]

خامسا: انعكاس الهجرة غير الشرعية على الجانب الاجتماعي الثقافي

1. زيادة عدد السكان: تذكر المصادر الرسمية في الإتحاد الأوروبي إن نحو 500 ألف مهاجر يدخلون سنوياً إلى دول الإتحاد الأوروبي بشكل غير شرعي ويتواجد فيها حالياً ما يزيد على ثلاثة مليون مهاجر غير شرعي كما إن فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وإسبانيا تعتبر من أكثر المجتمعات الأوروبية التي تعاني من الهجرة غير الشرعية فالمهاجرين غير الشرعيين، في الأراضي الفرنسية يتراوح عددهم بين 300 إلى 400 ألف شخص، علماً بأن المصادر الفرنسية غير الرسمية تقدر عددهم بمليون شخص ، وأشارت بعض التقارير إلى إن الرعايا القادمين من المغرب العربي وتركيا

[1]- عمر يحيى أحمد، المرجع السابق.

[2] - عمر يحيى أحمد المرجع السابق.

يشكلون أكبر الجاليات المهاجرة في أوروبا، حيث يبلغ عدد المهاجرين القادمين من دول خارج التكتل الموحد 5,19 مليون نسمة، بينما يصل عدد الأوروبيين المقيمين في بلد غير بلدهم إلى3,11 ملايين شخص وتقدر نسبتهم بنحو2،3%من مجمل مواطني دول الاتحاد.[1]

تؤكد كثير من الدول الأوروبية إن هناك زيادة ملحوظة في عدد المهاجرين، ولم تعد الهجرة مقتصرة على العناصر التقليدية بل بدأت كثير من الجنسيات الجديدة تدخل على خط الهجرة، أذى بالاتحاد الأوروبي إلى عقد جلسات خاصة لبحث موضوع الهجرة غير الشرعية، إذ أن تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوروبي سيؤثر سلباً علي أعداد المواطنين الأوروبيين الأصليين داخل الدولة وغالباً ما تكون الإحصائيات التي تنشر غير حقيقة، لآنه من الصعب جداً معرفة العدد الحقيقي لأعداد المهاجريين كما إنهم يدخلون بطرق مختلفة تتسم بالخفاء وعدم الظهور.

أشارت منظمة الهجرة الدولية في تقرير لها عام 2006م بأن هنالك (192) مليون فرد من جملة سكان العالم يعيشون خارج أوطانهم ويذكر التقرير إن ما بين 19 إلي 28 مليون من هذه النسبة هم مهاجريين غير شرعيين احتلت أوروبا أعلي نسبة من حيث تواجد المهاجريين في أراضيها بنسبة 34% ويتضح أن إشكالية تزايد عدد المهاجرين على حجم السكان في أوروبا يرتبط كذلك بمعدل زيادة السكان، فأوروبا هي أقل مناطق العالم زيادة في معدل السكان، لكن يتزايد معدل النمو السكاني في الدول النامية التي تُوصف بالدول الطاردة حسب نظرية عاملي الجذب والطرد، تترتب على هذه العلاقة الطردية ثلاثة حقائق رئيسية:

- هجرة الأفراد من الدول النامية إلي أوروبا ،هذه الهجرة ستؤثر علي عدد السكان في أوروبا .
- زيادة عدد السكان في أوروبا يتطلب زيادة المواد من جانب كما يمثل ضغط علي المواد الموجودة في المنظومة الأوروبية ، هذا يعني اختلال الأمن الأوروبي في جانبه السكاني المتمثل في زيادة العدد وجانبه الاقتصادي الذي يرتبط بطبيعة وقدرة هذه الموارد في إشباع حاجات السكان بصورة كبيرة .
- لخص العالم الفرنسي (الفريد صوني) هذه الجدلية بقوله: (إما إن ترحل الثروات حيث يوجد البشر و إما إن يرحل البشر حيث توجد الثروات).[2]

2.التأثير علي الهُوية والثقافة الأوروبية: تخشي الدول الأوروبية من الهجرة بصورة عامة بسبب إفرازاتها علي الوضع العام لأوروبا خاصة في ما يتعلق بالهُوية فإذا كانت العوامل العسكرية والاقتصادية والبيئية تهدد أوروبا فإن الهجرة " تخنق الهُوية الأوروبية " ترجع تأثيرات المهاجرين علي الهُوية الأوروبية منذ عهود بعيدة ويبدو إنها قد مرت بمرحلتين: الأولى كانت

[1] – المرجع نفسه.

[2] – عمر يحيى أحمد ، مرجع سابق.

تتمثل في الأيديولوجية الشيوعية التي تنادي بإثراء العقل الإنساني بالجوانب المادية وكل الإنجازات التي توصلت ليها البشرية فبانهيار المنظومة الاشتراكية انهارت الشيوعية ليصبح الدين الإسلامي في المرحلة الثانية هو المهدد الثقافي الأول حسب النظرة الأوروبية .[1]

– وقد وافقت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة على تعزيز وتشجيع التعاون فيما بينها ، وأكدت علي ضرورة الاستقرار الداخلي والخارجي لدول المنطقة، واحترام مبادئ القانون الدولي و مواصلة الحوار السياسي المنظم الذي من شأنه مجابهة التحديات و المخاطر والتهديدات القادمة من الجنوب، إذ يتشكل الخطر الجنوبي من المنظور الأوروبي من عنصرين اثنين قائمين أو محتملين هما: التهديد السكاني والتهديد الإسلامي الأصولي الذي يمثل محاولة لإعادة أسلمة أوروبا ، فتطرح مشكلة الأقليات والأديان داخل الدول الأوروبية المقصودة بالهجرة مسألة التعايش السلمي بين المهاجرين وسكان أوروبا، وقام المجلس الأوروبي في أكتوبر 2008 م بتبني "الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة"، وهو حجر الأساس لسياسة الهجرة أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام 2008م ويفرض الاتفاق رقابة أشد علي لم شمل أسر المهاجرين، ويدعو دول الاتحاد الأوروبي إلي السعي و تبني الطرد ودفع النقود للمهاجرين لكي يعودوا إلى بلادهم، والعودة للدخول في اتفاقيات مع دول الأصل، لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين وفي عام 2008م تبني البرلمان الأوروبي قراراً مثيراً للجدل عن المعايير والإجراءات المشتركة للدول الأعضاء، الخاصة بإعادة مواطني الدول المقيمين بصفة غير شرعية، والمعروف باسم قرار الإعادات.[2]

هذه الاجراءات التي يغلب عليها الطابع الأمني هي نتاج التخوف الأوروبي الكبير من عدم اندماج المهاجرين ،وقد تشكلت قناعة لدى عدد كبير من الدارسين أن احتواء المهاجرين بهدف الوصول إلى نظام متوازن من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يقوم على التعايش وقبول الأخر واحترام هويته الثقافية والدينية أمر مهم، إلا انه شيئاً قد يبدو صعباً وخاصة في حالة التباين الجذري في الثقافات المختلفة.[3]

[1] – عمر يحيى أحمد ، المرجع السابق.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – حاتم خاطر، الهجرة متعددة الثقافات خطر يهدد هوية الحضارات، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2016/04/25.
http://www.moheet.com/2013/07/14/1796245

المبحث الثالث : المقاربات النظرية للهجرة غير الشرعية كتهديد امني جديد

تتعدد و تختلف تهديدات الهجرة غير الشرعية على المجتمعات و الدول الأوروبية المستقبلة هذا ما يجعلها ظاهرة خطيرة خاصة في العشرية المعاصرة، وهذا في الأساس راجع إلى تزايد تهديدات الهجرة غير الشرعية التي أثرت على الأمن الأوروبي خاصة بعد الثورات العربية في كل من تونس ، ليبيا، مصر، سوريا واليمن وظهور حركات مسلحة في الساحل والصحراء الإفريقي التي أدت إلى نزوح كم هائل من الأشخاص نحو الدول الأوروبية هربا من الظروف التي يعانون منها في بلدانهم ، و سعيهم لتحقيق أمنهم ما أدى بذلك إلى حدوث مفارقة في الأمن حيث أن هؤلاء الأفراد الذين يسعون جاهدين في تحقيق أمنهم أصبحوا يشكلون تهديدا لأمن غيرهم وعلى جميع المستويات، الإنساني، المجتمعي والشامل.

المطلب الأول : الهجرة غير الشرعية من منظور مقاربة الأمن الإنساني

يقصد بالأمن الإنساني ما يحفظ حق الإنسان أو الفرد في حياة كريمة مستقرة مطمئنة وهادئة، حياة من دون خوف في الحاضر أو وجود أخطار تهددها في المستقبل وكذلك صون الكرامة البشرية مع توفير احتياجاتها المادية والبشرية، وحسب الأستاذ **عبد النور بن عنتر** فان المقصود بالأمن الإنساني هو "صون كرامة الإنسان بتلبية حاجياته المادية والمعنوية بمعنى أن يكون بمأمن من الحرمان الاقتصادي وشظف العيش وان تضمن ممارسة حقوقه الأساسية " ، ومن خلال هذا تتحول الأدوار حيث يصبح دور الدولة هنا هو تأمين أفرادها من أي أخطار وتهديدات داخلية أو خارجية، فالدول لا تضع سياساتها الأمنية إلا من أجل الوصول إلى إنسان وأفراد امنين.[1]

و جاءت بدايات طرح مفهوم الأمن الإنساني خلال فترة الحرب الباردة ضمن أعمال وتقارير بعض اللجان المستقلة المعنية بدراسات الأمن والتنمية منها اللجنة المستقلة لقضايا نزع السلاح والأمن، إذ دعت في تقرير صدر لها عام 1982 "الأمن المشترك" (common security) إلى التركيز على مجموعة من القضايا والتي أطلق عليها قضايا الأمن الإنساني وتشتمل الفقر، والإنفاق المتزايد على التسلح، وغياب العدالة التوزيعية، والحرمان الاقتصادي...، كما أكد التقرير على أن " تحقيق الأمن الإنساني يتطلب أن يحيا الأفراد حياة يتمتعون فيها بالكرامة والعدالة التوزيعية".[2]

وقد ظهرت دراسات أمنية جديدة تعتبر الفرد هو محور الدراسات الأمنية، أي تركز على أمن الفرد لا أمن الدولة، بحيث تحلل هذه العلاقة من إثنية معيارية ،Normative Ethnic ، منظور

[1] – قريب بلال ، السياسة الامنية للاتحاد الاوربي من منظور اقطابه : التحديات والرهانات ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011/2010)، ص38.

[2] – خديجة محمد عرفة، مفهوم الأمن الإنساني، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، السلسلة : مفاهيم، العدد 13، جانفي 2006 ، ص 9.

الأمن الإنساني من خلال أبعاد: براغماتية Pragmatic وهذا من أجل السماح للانتقال بالتحليل من المستوى الوطني إلى المستوى عبر الوطني و إلى المستوى العالمي، فالبعد المعياري أو البعد الاثني في التركيز على الأمن الإنساني يشير: إلى التحول البعيد عن الدولة كموضوع للأمن و ذلك من خلال التركيز على أمن الأفراد المهاجرين (state as subject of security) و من خلال التركيز الواسع على المقاربة الإنسانية، أمّا البعد (security of humans who migrate) البراغماتي و المعياري في التركيز على الأمن الإنساني يبرز: التأثير المحدود لإعادة الصياغة الراديكالية للهجرة فالأمن الإنساني توسّع من البعد الداخلي إلى إدارة الهجرة العالمية بمخاطرها التي تكون متمحورة حول أمن الدولة، وتطور العلاقة بين الهجرة و التنمية إلى حد كبير موجه للأمن و لتحدي مراقبة الهجرة و حتى التدخل الإنساني يساعد على التقريب بين الأمن الإنساني و أمن الدولة.[1]

ونظرا للوضع الصعب الذي يعاني منه المهاجرين من بطالة وفقر، يلجأون إلى ارتكاب الجرائم بجميع أنواعها والإفلات من العقاب لأنهم لا يحملون بطاقات هوية ، ويكون المواطن الأصلي عندئذ هو الضحية.

ومن هذ المنطلق فقد أجمعت غالبية الدول في الاتحاد الأوروبي على رفض الهجرة غير الشرعية سواء القادمة من جزئها الشرقي أو تلك التي تأتي من الضفة الجنوبية للمتوسط، رغم استثناء بعض الحالات التي تسمح فيها نفس هذه الدول بمرور انتقائي للكفاءات و الأدمغة المتميزة، وحالات إنسانية الناتجة عن اللجوء.

و نظرا لتفاقم الهجرة غير الشرعية أصبحت بذلك ظاهرة تثير قلق دول الاتحاد الأوروبي و ذلك راجع لعديد المشاكل التي ظهرت في دول الاستقبال و المتمثلة في الاخلال بالبناء الديموغرافي، حيث أن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا سيؤدي إلى تهديد كيان السكان الأوروبيين الأصليين والوضع الاقتصادي الذي يؤدي إلى تفشي البطالة بسبب قبول المهاجرين لأجور أقل وهذا يؤثر على معيشة المواطنين ، ضف إلى ذلك مشاكل صحية ،كون أن المهاجرين يكونون مصدرا لنشر الأوبئة و الأمراض مثل : الايدز، السارس، التهاب الكبد الوبائي، بالإضافة إلى أنهم لا يتوافرون على الإمكانيات اللازمة لتحمل دفع تكاليف و نفقات العلاج و معظمهم لا يدخلون في مظلة التأمين الصحي، مما قد يسبب انتقال العدوى في البيئة التي يتواجدون فيها.

[1] – منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، (رسالة ماجستير في القانون العام، تخصص: حقوق الإنسان والأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سطيف 2، 2014/2013)، ص186.

بمأن الفرد هو جزء من المجتمع ، فإن أمن الأفراد في مجملهم يقودنا إلى الحديث عن أمن المجتمع ككل، لأنه يشعر دائما بانتمائه للجماعة والمجتمع، سواء كانت أسرة أو مجتمع محلي أو منظمة أو جماعة

عنصرية أو عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له.[1]

ترى **مدرسة كوبنهاجن** للدراسات الأمنية أنه وأمام العدد المرتفع من البشر والسلع التي تعبر الحدود أصبح من المستحيل التدقيق بشكل منتظم وبثبات في كل ما يعبر الحدود، مما يعني أن المجتمعات أصبحت معرضة للاختراق وأكثر عرضة للتهديد من الدول، فهذه الأخيرة حسب (WEAVER) ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها، بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف العديد من الظواهر المتقاطعة والقضايا المتداخلة (العولمة، تدفقات الهجرة...) والتي يعتقدون أنه سيكون لها تأثير على نمط حياتهم المستقبلية وزعزعة قيمهم الأساسية، أي أنهم أصبحوا مهددين في أمنهم المجتمعي الذي يتعلق حسب ويفر WEAVER " بقدرة المجتمعات على الاستمرار والحفاظ على خصوصيتها في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة والممكنة...".

وبذلك يكون الأمن المجتمعي عرضة للتهديد عندما تدرك المجتمعات أنها مهددة في مكونات هويتها (شروط بقائها الهوياتي)، فحفظ البقاء الهوياتي المجتمعي يجد مرجعه في ضمير "نحن" الذي ينتج في مقابل "الآخر" أو: "هم"، وبذلك يكون كل ما تم بناءه على أنه تهديد وجودي لبقاء ال"نحن" سواء: عرق، دين، أثنية، أمة... يصبح مشكلة أمنية .[2]

وما يؤكد هذا الرأي يتجلى في فلسطين حاليا، فهجرة اليهود من أنحاء العالم إليها مند عقود، وفي المقابل هناك تهجير للسكان الأصليين، أدى إلى تغير البنية السكانية لهذا البلد، وباستمرار ذلك سوف نشهد دولة دينية يهودية وبشعب يهودي ،وهو انتهاك لحقوق الانسان الفلسطينيين مس هويتهم (العرق ،الدين، الثقافة...)،وهذا الهاجس لا يغادر الاوربيين يوما، خاصة عند حدوث عمليات إرهابية، أين تكثر نداءات لمنع دخول المهاجرين غير الشرعيين والشرعيين على حدّ سواء.

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 1994 ، الحرية الثّقافية في عالمنا المتنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ص31.

[2] – فريجة لدمية ، مرجع سابق، ص22.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية من منظور مقاربة الأمن الشامل

إن التفكير بالأمن الشامل يستوجب تخليصه من التصورات التقليدية (عسكرة التهديد أو عسكرة المواجهة) المتجذرة في التراث السياسي المهيمن على قضايا الأمن أين ارتبط الأمن بالدول حصرا كما أنه محدد من قبلها .[1]

فالأمن في بعده الشامل المتعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية بل هو الاستقرار في أوسع معاينة وهذا ما يعني ضرورة توفيره بحل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل اعتماد متبادل للأمن يضع في الاعتبار أن أمن طرف ما يرتكز بشكل كبير على أمن الآخرين ، فالطبيعة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية لحالة الأمن تكشف الحاجة لإيجاد حلول تتوافق مع الطابع الشمولي للتهديد والطابع الشمولي لمفهوم الأمن، كما أن الأمن وكغيره من القضايا العالمية أصبح يستوجب التحقيق في سياق الاعتماد المتبادل وبطريقة عابرة للحدود ومتعددة الأطراف والمستويات، فالنظرة الشمولية للأمن والسعي إلى تحقيقه تستدعي البحث عن نوع من التعاون الشامل بين دول قد تكون مستهدفة بهذه التهديدات لأمنها بل وقد تكون مهددة للأمن العالمي ككل.[2]

انطلاقا من هذا المفهوم كان رد المجتمع الدولي على ظاهرة الهجرات غير الشرعية حازما خاصة بعد الأحداث التي وقعت في 11 سبتمبر 2011، حيث وجد اتفاق حول ضرورة مكافحة الإرهاب و التيارات المتطرفة، وقد شدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، بعد أن تم الربط بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب، باعتبار أن أوروبا تستقبل عدد كبيرا من المهاجرين غير الشرعيين المسلمين، ورغم أنها شجعت الهجرة في العقود السابقة لكسب يد عاملة رخيصة فإنها واجهت صعوبات في ما يتعلق بمسألة الهوية والتي تتمثل في السؤال المطروح: من نحن؟ وذلك على نحو ما طرحه "**صامويل هنتنغتون**" من قبل، نفس الشيء في إطار مقتطفات "**فرنسيس فوكوياما**" الهوية و الهجرة والديمقراطية" ولذلك عملت أوروبا على ترحيل أكبر عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين المسلمين غير القادرين على الاندماج مع القيم الغربية المسيحية.[3]

وقد برز سنة 2005 ملف الهجرة غير الشرعية إلى مقدمة الأحداث السياسية في أوروبا، وذلك إثر التغييرات الدولية التي حصلت في النظام الدولي وعلى رأسها التفجيرات الإرهابية التي حصلت

---

[1] – ناصر حامد، المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب و مشكلة الاندماج، مجلة السياسة الدولية، مصر ، مؤسسة الأهرام العدد 163، المجلد42 ، جانفي 2006، ص ص. 64،65.

[2] – فريجة لدمية ، المرجع السابق،،ص 24-25.

[3] – وليد الشيخ، معضلة الهوية والهجرة والديمقراطية في أوروبا مجلة السياسة الدولية ، مصر: مؤسسة الأهرام ،العدد 165 ، المجلد 41 ، 2006، ص ص.70 ،71.

في أوروبا بداية بلندن 2005 التي قام بها ثلاثة شبان ينتمون إلى أصول باكستانية و الرابع جامايكي، التي أدت إلى مقتل 25 شخصا وإصابة نحو 700 شخص، أما أحداث فرنسا التي قام بها أبناء المهاجرين من المغرب العربي و إفريقيا في 27 أكتوبر 2005 ،على شكل أعمال شغب وعنف ضد العنصرية تسببت في إحراق أكثر من 9 آلاف سيارة وتدمير العديد من المنشآت، كما تبع هذه الاضطرابات أعمال شغب وعنف محدودة النطاق شملت كل من بلجيكا وألمانيا وهولندا واليونان .[1]

إن ما حدث في مدريد ولندن يختلف على ما حدث في كل من فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا وعلى الرغم من اختلاف طبيعة هذه الأحداث يعتبر انعكاسا لظروف اجتماعية واقتصادية للمهاجرين فيما يخص الأمن، التهميش، التطرف، الإرهاب أما أحداث مدريد فهي ذو طبيعة أمنية، وهذا ما دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى محاولة مراجعة سياستها المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذا موقفها من اتفاقية شنغن الخاصة بتأشيرات الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي وقوانين الجنسية والإقامة.

أدت أحداث التفجيرات التي حدثت في كل من مدريد ولندن إلى تزايد المخاوف وكذا إلقاء اللوم على المهاجرين غير الشرعيين العرب والمسلمين، باعتبار أن هذه الأحداث يقوم بها مهاجرون ينتمون إلى الدول الإسلامية، الذين ولدوا وتربوا في دول المهجر واللذين كان يفترض استيعابهم وإدماجهم في المجتمعات الأوروبية وبذلك تحولت الهجرة غير الشرعية إلى مشكلة تؤرق العديد من الدول الأوروبية وتهديد شامل يتعدى الحدود الوطنية والإقليمية.[2]

وصل الأمر بالمفوض الأوروبي للسوق الداخلية الهولندية "**فريتز بولكشاين**" للتحذير من ضغوط هجرة المسلمين غير الشرعيين إلى أوروبا وكذا انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، لذا كان من الطبيعي أن يزداد التعامل العنصري مع المسلمين المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا ، وذلك من خلال شحن الرأي العام اتجاه المسلمين، وذلك بغرض تبرير إصدار قوانين ضدهم وهو ما وصفه البعض بتسييس التطرف، ولعبت أحداث 11 سبتمبر 2001 دورا مهما في التأثير على الهجرة غير الشرعية في أوروبا، وهذا لأخذها بعدا دينيا، إضافة للبعد الاقتصادي الذي اكتسبته قبل ذلك، وبذلك برز توجه يربط بين الحركات الإسلامية المتطرفة والإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل

[1] – وليد الشيخ، المرجع السابق، ص71.

[2] – ناصر حامد، المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب و مشكلة الاندماج ، مرجع سابق ، ص ص 65.

التي تتضاعف مع موجات الهجرة غير الشرعية على الدول الاوروبية وما ينتج عنها من تداعيات، وبذلك فقد ربطت هذه المواضيع كلها بالأمن الأوروبي.[1]

وقد زاد توافد المهاجرين غير الشرعيين الذين يهدفون إلى الاستقرار و العيش بعد اتساع العضوية في الاتحاد الأوروبية واتساع حدوده إلى ما يعرف بأوروبا الشرقية ما يزيد من تأثيره عل الأمن الأوروبي الداخلي الذي أصبح معرضا لشتى التهديدات والأخطار من طرف الإرهابيين و/أو المسلمين المتطرفين ،كما حدث في فرنسا في نوفمبر2015، وبلجيكا فيفري2016.

إن دخول العالم كله في إطار ما يعرف بالحرب على الإرهاب مع الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة وأوروبا بصفة خاصة جعلها تسعى إلى تحصين أمنها الداخلي بالدرجة الأولى خاصة أنها تعد هي الوجهة الأساسية و الأولى لغالبية المهاجرين غير الشرعيين المسلمين القادمين إليها من شتى مناطق العالم سواء بذلك من الضفة الجنوبية للمتوسط أو من شرق أوروبا (البوسنة والهرسك، الشيشان، كوسوفو)، وبذلك فقد أصبح الاتحاد الأوروبي ينظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا على الأمن الأوروبي لأن هذا يساعد على ظهور وانتشار ظواهر أخرى مثل: الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، التطرف الديني والعرقي، تؤدي إلى توترات وحالات لا استقرار ولا أمن، ولذلك وضعت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات من بينها إعادة المهاجرين غير الشرعيين خاصة المسلمين منهم إلى مواطنهم بدعوى مكافحة الإرهاب والتطرف، وتَم إثر ذلك إقامة 10 مراكز احتجاز في بلدان الاتحاد الأوروبي ،3 في اسبانيا و3 في سلوفينيا و2 في ألمانيا وواحدة في بلغاريا والأخيرة في لاتفيا.[2]

كذلك من الإجراءات أصدر وزير الداخلية البريطاني **تشارلز كلارك** بتاريخ 24 أوت 2005 قائمة بحظر بعض التصرفات في إطار مكافحة التطرف الإسلامي عقب تفجيرات لندن المتمثلة في خطر تمجيد العنف و الإرهاب من خلال الخطب العلنية ومواقع الإنترنيت كما أعلن رئيس الوزراء **توني بلير** عن سلسلة من الإجراءات لمكافحة الإرهاب والمتمثلة في رفض منح اللجوء السياسي لكل من هو متورط في الإرهاب وإسقاط الجنسية البريطانية على الأشخاص الدين يعملون ضد المصالح

[1] – زهيرة حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم لهندسة إقليمية(دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن ،باتنة: جامعة الأخضر ،2011/2010 ،ص 164 .

[2] – ساسي جمال ، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط :واقع و آفاق ،قسنطينة: منتوري،2008، ص156.

البريطانية وإنشاء لجنة تضم ممثلين عن مسلمي بريطانيا من أجل تأمين دمج أفضل لهم في المجتمع البريطاني.[1]

أيضا هناك إجراءات متخذة من طرف مجموعة دول حيث اتفق خمس دول أوروبية هي : فرنسا، ألمانيا، ايطاليا ،إسبانيا، بريطانيا على زيادة وتكثيف إجراءات التعاون الأمني من خلال إنشاء قوة أوروبية للتدخل السريع على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وإعادة وضع مراكز مراقبة داخل الحدود في إطار إنشاء قوات الأمن الحدودية الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، كذلك إقامة مراكز استقبال خارج حدود دول الاتحاد وهو الاقتراح الذي يحظى بتأييد بريطانيا وألمانيا وإيطاليا التي تواجه تدفقا كبيرا للمهاجرين في حين تتحفظ فرنسا على هذا الاقتراح.[2]

هذه الإجراءات وغيرها التي سوف نتعرض لها في الفصلين التاليين تنم عن مدى إحساس الأوربيين بخطورة الهجرة غير الشرعية على أمنهم أفرادا ومجتمعا ودولا، لذلك تضاعفت الأصوات المطالبة بتعديل وتعليق العمل باتفاقية شنغن الخاصة بتأشيرات الدخول إلى الاتحاد الأوروبي وهي الدعوات التي تبناها **نيكولا ساركوزي** عندما كان وزيرا للداخلية الفرنسي و وزير العمل الإيطالي **روبيرتو كاستيلي** حزب رابطة الشمال اليمين المتطرف وهذه الدعوة تستهدف بالأساس العرب و المسلمين من شمال إفريقيا.[3]

[1] – ناصر حامد ، المهاجرين في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج، مرجع سبق ذكره، ص66 .

[2] – ناصر حامد ،اشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية"، مصر: مؤسسة الأهرام، العدد 159، المجلد 41، جانفي 2005، ج 2، ص 190 .

[3] – ناصر حامد، المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج، مرجع سبق ذكره، ص 67 .

خلاصـــــة:

الهجرة غير الشرعية لم تظهر إلا حديثا عندما ظهر اسم الدولة بمفهومها الحالي وفرضت التأشيرة على كل من يعبر حدودها أو يدخل مجالها، ورافق ذلك قوانين صارمة، مما ساعد على بروز ما يسمى اليوم بالهجرة غير الشرعية، التي تدل على أن المهاجر لم يمر عبر القنوات المخصصة للهجرة ولم يحترم القوانين المنظمة لها، وكلمة غير الشرعية تدل على أن الشخص قام بهذا الفعل في غفلة من القانون ومن المسؤولين وهي تعكس إلى حد ما أهمية الهجرة في حياة الانسان باعتبارها حق لا يمكن الاستغناء عنه، وقد بينا مفهوم وأنواع الهجرة، وكذا بعض المصطلحات المشابهة لها وعض المفاهيم المتعلقة بالموضوع ، وهي الاستراتيجية والاتحاد الأوروبية والتهديدات الأمنية، لأن طبيعة هذه الدراسة تستدعي ذلك حتى تسهل على كل قارئ سرعة الفهم والاستيعاب.

لقد خلصنا في تحاليلنا السابقة في هذا الفصل إلى عديد الاسباب والدوافع بشأن تدفق الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال، حيث بينت الأرقام المذكورة حجم هذه الظاهرة وصدق مقولة أن الدول الجنوبية مصدرة للهجرة، وهي تعكس مختلف المشاكل والأزمات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، النزاعات المسلحة والحروب وغيرها التي تدفع إلى الهجرة بشتى الطرق، كما تشير الدلائل إلى أن الاتجاهات الاقتصادية وعديد المحفزات والمغريات أدى إلى وجود عرض لا محدود للمواطنين الراغبين في الخروج من أوطانهم الأصلية ،مستغلين فرص الشغل المتاحة والكامنة في البلدان المتقدمة.

الهجرة غير الشرعية تجاه أوربا في السنوات الأخيرة كانت بأعداد كبيرة لم تكن متوقعة ولم يكن لها مثيل مند الحرب العالمية الثانية، سبب عجز للدول المستقبلة في جميع المجالات، ونتج عنها انعكاسات مختلفة على دول الاتحاد الأوروبي، فاتخذت إجراءات صارمة للحد منها، خاصة منها الأمنية وصلت إلى حد إلغاء العمل باتفاقية شينغن، خاصة بعد التفجيرات الإرهابية في فرنسا وقبلها في بريطانيا واسبانيا، وآخرها في بلجيكا، إضافة إلى التخوف من التبعات اقتصادية، والإخلال في البنية السكانية وظهور مشاكل أمنية وسياسية وإيديولوجية مستقبلا.

الفصل الثاني :

آليات الاستراتيجية الأوربية تجاه الهجرة غير الشرعية على المستوى المحلي

الهجرة غير الشرعية ظاهرة خطيرة على جميع المستويات الدولية والاقليمية والوطنية لما لها من انعكاسات على اقتصاد وأمن الدول ومجتمعاتها سواء المصدرة أو المستقبلة وحتى دول العبور مما دعا إلى البحث في سبل وقف أو الحد من هذه الظاهرة، وأوروبا بصفتها المتضرر الأكبر، قامت بوضع استراتيجيات مختلفة ، على الخصوص الأمنية منها، فبعد أحداث 11سبتمبر 2001 ربط بين الهجرة غير الشرعية وبين قضايا الإرهاب مما جعلها تأخذ منحنى جديد في كل الاجتماعات واللقاءات المشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي وحكومات دول جنوب المتوسط، والبحث في مختلف الآليات التي تحد من هذه الظاهرة وضرورة وقفها، ومن أجل ذلك عملت الدول الاوروبي سواء في إطار الاتحاد الاوروبي أو على انفراد مع دول جنوب المتوسط على إيجاد الحلول، فأقيمت مشاريع شراكة واتفاقيات ثنائية معها، لكن الواضح أن هذه الآليات لم تكن في مستوى الطموحات، مما جعل الاتحاد الأوروبي يغير من استراتيجيته خصة بعد بداية الحراك العربي 2011، أين شهدت تدفقات كبيرة للاجئين والمهاجرين نحو أوربا، وهذا ما يقودنا إلى البحث والتفصيل في كل الآليات التي اتبعتها دول أوروبا في إطار الاتحاد الأوروبي أو بشكل منفردة في ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ألآليات الوطنية لدول الاتحاد الأوربي تجاه الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: آليات الاتحاد الأوربي تجاه الهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث: مدى تعارض وتوافق الآليات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: ألآليات الوطنية لدول الاتحاد الأوربي تجاه الهجرة غير الشرعية

اختلفت وجهات نظر دول الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير الشرعية، بسبب اختلاف أهداف ومواقف الدول الأوروبية تجاه الهجرة فهنالك أربع وجهات نظر رئيسية يمثل كل اتجاه مجموعة من الدول:

ألمانيا والنمسا وهولندا: تعطي الأولوية للتحكم في الحدود الخارجية وتهتم في سياستها بالتوسع نحو أوروبا الشرقية.

فرنسا وبريطانيا وإيرلندا: تركز على تشجيع تنقل المهاجرين من مستعمراتها القديمة وضرورة تكثيف التعاون في مجال الهجرة مع الدول الأصلية.

الدول الإسكندنافية: تركز في سياسة الهجرة على ضرورة احترام حقوق الأجانب خاصة فيما يتعلق بتقديم الحماية اللاّزمة للاّجئين[1].

إيطاليا واليونان وإسبانيا والبرتغال: ترى أن الهجرة وسيلة لمواجهة العجز الديمغرافي في أوروبا وتركز على ضرورة التعاون الأوروبي لوقف الهجرة غير الشرعية، وانتهاج سياسة انتقائية.

نقاط الخلاف الدائر بين الدول والتنظيمات السياسية والحزبية في أوروبا عموما أثرت بشكل واضح على تحديد السياسة المنهجية بخصوص الهجرة بين سياسة متساهلة مع المهاجرين وأخرى متشددة حسب انتماء التيار المتواجد في السلطة، وحسب توجهات الرأي العام في الدول الأوروبية وإمكانياتها ومدى حاجاتها إلى اليد العاملة من المهاجرين، فالدول التي انتهجت سياسة متشددة تنظر إلى المهاجرين على أنهم مصدر تهديد ثقافي وأمني لأوروبا خاصة منهم المسلمين لصعوبة اندماجهم في الثقافة الأوروبية، أما تلك المتساهلة والمؤيدة لتواجد المهاجرين على أراضيها للأسباب الاقتصادية والديموغرافية ترى أنه من الضروري إدماج المهاجرين ومعاملتهم معاملة خالية من التمييز العنصري التي من شأنها أن تؤذي إلى ردود أفعال متطرفة، لذلك وجب توضيح الآليات التي اتبعتها مجموع الدول الأوربية تجاه الهجرة غير الشرعية ، حيث تم اختيار كل من فرنسا، إيطاليا وإسبانيا لوقوعهم على الخط الأمامي وبصفتهم الدول الأكثر استقبالا للمهاجرين، ثم أن لكل دولة سياستها الخاصة في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وعليه نتناولها فيما يلي :

المطلب الأول : الآليات الوطنية الفرنسية تجاه الهجرة غير الشرعية

ظاهرة الهجرة في فرنسا مرتبط مباشرة بالتاريخ الفرنسي نفسه، فالجذور الأولى في بناء أول سياسة للهجرة تعود إلى الإعلان عن حقوق الإنسان في سنة 1789 التي انبثقت عن قيام الثورة الفرنسية، وأيضا بالتوازي مع المفاهيم الجديدة التي أفرزتها الثورة الفرنسية مثل الجمهورية العلمانية والمواطنة والتي أدت إلى فتح الأبواب أمام الهجرة بشكل كبير، كما أن قانون الهجرة لسنة1889م كان أول خطوة عملية في

[1] – عياد محمد سمير، الجزائر والأمن في المتوسط، (ملتقى دولي بجامعة قسنطينة ، الجزائر، 29 –30 أفريل 2008) ،ص ص227–228

فرنسا والذي تمثل في تجنيس أبناء المهاجرين والمولودين في فرنسا، كما أن هذا القانون يعطي الحق لأبناء المهاجرين في الحصول على الجنسية بغض النظر عن الأصل والعرق والثقافة.

وبعد ذلك عرفت سياسة متدبدبة بين التشجيع كما حدث بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية، لصد العجز في اليد العاملة لبناء ما دمرته الحرب، وبين الإبعاد والانتقاء والتنظيم، بحسب الظروف وسياسة الحكومات المتعاقبة، ففي منتصف الستينات قررت السلطات الفرنسية وقف الهجرة وأخذت القوانين المتعلقة بالأجانب تتجه نحو إصدار قواعد زجرية ضد المقيمين بصفة غير شرعية فوق ترابها وأخرى تنظيمية تتعلق بالمقيمين الشرعيين، كما أخذت التشريعات بهذا الصدد تتوالى منذ قانون في 10 جانفي 1980المنظم لشروط الدخول والإقامة وإجراءات الإبعاد، ثم جاء قانون كاستيو(يمين) الصادر بتاريخ 29أكتوبر 1981، قانون باسكوا Pasqua Questiaux 1993 (يسار)، وقانون Shevènement شبفينما 1997 يمين دوبريه Debré وقانون ساركوزي 26 نوفمبر 2003 (يمين) وعرفت تلك القوانين حركة صعود وهبوط حسب المتعاقبين على السلطة والسياسة المتأرجحة بين يمين ويسار، وأخيرا قانون ساركوزي (يمين). [1]

وبمأن سياسة فرنسا تجاه الهجرة غير الشرعية كانت متدبدبة مند القرن الماضي إلى يومنا هذا، نتناولها في المطالب الثلاثة الآتية كما يلي:

أولا- قانون نيكولا ساركوزي: نص على الاحتجاز لمدة تصل إلى 32 يوما بدلا من 12 يوما، وفرض عقوبات أشد صرامة على مخالفة أنظمة الدخول والإقامة، وقد استُمد هذا الإجراء الأخير إلى حد كبير من اقتراح **دوبريه** والذي اضطرت الحكومة لأن تتراجع عنه نتيجة المعارضة القوية من العامة ، ففي أعقاب انتخاب **ساركوزي** رئيسا للجمهورية الفرنسية، أعاد قانون **هورتيفو** لسنة 2006 العمل بنظام الهجرة العمالية والمصمم لكي يكون انتقائيا، كما عزز القانون تدابير لقمع الهجرة غير الشرعية، والتي يشار إليها باسم الهجرة المفروضة على عكس الهجرة المدارة ،وعلى أرض الواقع، يحرم المهاجرون حتى الشرعيون منهم من الحق في جمع شمل الأسرة، أي الحق في العيش مع أسرهم، وقد اعترض الاشتراكيون والشيوعيون على كل بند من بنود هذا القانون الذي أقره غالبية أعضاء البرلمان.[2]

كما جاء هذا القانون لتحديد مدة الحصول على تصريح الإقامة بعشر سنوات بدلا من سنتين أو ثلاث سنوات للمتزوج من فرنسية أو المتزوجة من فرنسي وربما هذا هو الجانب الإيجابي الوحيد الذي أقره القانون لمصلحة المهاجر وعند وصول ساركوزي إلى رئاسة فرنسا سنة 2007 قام باستحداث وزارة لم تعهدها فرنسا من قبل أطلق عليها اسم وزارة الهجرة والاندماج والهوية.

---

[1] – بتقة خديجة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2014/2013)، ص70.

[2] – المرجع نفسه، ص72.

هذا المشروع لقانون الهجرة الفرنسي الجديد المسمى بقانون ساركوزي لقي انتقادات حادة من طرف جمعيات الدفاع عن المهاجرين، التي اعتبرت أن اليسار الفرنسي الذي احتج على تعديلات حكومة ساركوزي السابقة، قد أعاد نفس الكرة وبدت إجراءاته وكأنها مبادرة لحكومة يمينية حسب جمعية "لا سيماد"، وهذا بعدما أثلج المشروع صدور الآلاف من الحراقة وخصوصا الجزائريين أملا في تسوية نهائية لوضعيتهم بفرنسا، إلا أن الامتيازات التي منحت للأجانب كانت فقط للإطارات والكوادر المؤهلة التي ترغب باريس في الاستفادة منها في دعم اقتصادها، وهي الامتيازات التي كانت ضئيلة مقارنة بما أدرجه مشروع القانون الجديد من تضييق ورقابة أكثر، حيث أنها عوضت تصريح الإقامة المؤقتة وعوضته ببطاقة الإقامة متعددة السنوات، ويوجه خصوصا لحاصلين على شهادة أو دبلوم دراسات عليا، بعد تخرجهم بشهادة ماستر على الأقل، ويكون تصريحا متعدد السنوات مدته 4 أعوام، في إطار ما يعرف بجواز سفر المواهب.[1]

كانت القوانين الفرنسية السابقة للهجرة تمنح المهاجر غير الشرعي نظرياً نوع من الحقوق كما أنها تدعم فكرة الحفاظ على وحدة الأسرة فمن حق المهاجر الذي يعمل بعقد عمل ثابت أن يستدعي أفراد أسرته من البلد الأصلي إلا أن قانون ساركوزي الجديد للهجرة ألغى حقوق المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على الأراضي الفرنسية منذ أكثر من عشر سنوات وعقد إجراءات لم الشمل العائلي الذي دعمته القوانين السابقة والذي أصبح مرتبطاً بالمصادر المالية والسكن بفرض أن يكون دخل المهاجر المقيم يعادل الحد الأدنى الشهري للأجور وهو 1250 يورو، إضافة لإقامته في سكن ملائم ويشترط لحضور الأسرة إجادة اللغة الفرنسية مسبقا ومعرفة قيم الجمهورية الفرنسية والالتزام باحترامها. وتعرض القانون لإجراء الطرد القسري للمهاجرين غير الشرعيين والذي يأمر بترحيلهم مباشرة بعد القبض عليهم من قبل سلطات الأمن دون إيوائهم أو حجزهم أو محاكمتهم إلا إذا ثبت تورطهم في جرائم يعاقب عليها القانون الفرنسي طبقاً لنص المادة " 104 "في قانون 911 – 2006.[2]

ثانيا – سياسة التعاون الفرنسي الأورو متوسطي:

1.**التعاون والتنسيق في المجال القانوني والسياسي:** هناك جهودا فرنسية تم بذلها في إطار الاتحاد الأوروبي لتقريب تشريعات أطرافه من بعضها البعض وجعلها أكثر تجانس، ويمكن أن نلتمس ذلك من خلال المادة 01–622 من القانون المتعلق بدخول وخروج الأجانب، ونفس الشيء فقد تبنت التعليمية 20/02 التي تعاقب على كل من قدم مساعدة مباشرة أو غير مباشرة أو سهل دخول أو عبور أو الإقامة غير الشرعية لأجنبي في الإقليم الفرنسي بحبس لمدة 5 سنوات وغرامة مالية 30 ألف يورو، ثم جاءت

[1] المرجع السابق، ص ص73– 72.

[2] – أحمد أبو الوفا، حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1990، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 21، أبريل 1997

الفقرتين الثانية والثالثة توسعان من مفهوم الإقليم إلى جميع فضاء شنغن وكذا أقاليم الدول الأطراف في برتوكول تهريب المهاجرين .

في اطار التنسيق مع الدول الأوروبية الأخرى، في عام 2006 طرحت فرنسا اقتراحا يهدف إلى حل مشكلة الهجرة غير المشروعة، وقد تضمن الاقتراح إعادة إحياء صيغة العامل الضيف إبرام عقود مع عمال أجانب ذات طبيعة زمنية محدودة ومنح الدول التي ينزح منها طالبو الهجرة نسبا عالية من فرص العمل المتاحة والمحددة زمنيا.،فيما أبدت استعدادها للتعاون حيال استرجاع المهاجرين غير الشرعيين ولكن هذه الخطط التي تؤيدها بريطانيا و ايطاليا واسبانيا وبولندا مازالت تنطبق من حق كل دولة من دول الاتحاد في ممارسة سياسته للهجرة والعمل نابعة من السيادة الوطنية لكل هذه الدول.[1]

2.التعاون في مجال الأمن: وفي مجال التعاون أيضا أقدمت فرنسا في عام 2010 من خلال وزارة الهجرة والاندماج الفرنسي إلى دعم قدرات الشرطة اليونانية لمواجهة أمواج المهاجرين السريين في جنوب المتوسط، من خلال إرسال 18 عنصرا من شرطتها للانضمام إلى فريق التدخل السريع فرنتكس لحماية الحدود الأوروبية، حيث تعتبر اليونان الحلقة الضعيفة في الجدار الذي تريد أوروبا بناءه لوقف قدوم المهاجرين غير الشرعيين إليها، خاصة أنها تستقبل ما بين 200 و 300 مهاجر من الضفة الجنوبية للمتوسط يوميا، ولذلك قررت فرنسا أن ترسل وحدة للشرطة من حرس الحدود لمساعدة اليونان على حماية حدودها من أمواج المهاجرين الذين يتخذونها بوابة للدخول إلى الفضاء الأوروبي .وبرمج الاتحاد الأوروبي بضغط من باريس إرسال 175 عنصر من حرس الحدود إلى اليونان، وذلك بعد إرسال فرنسا 18 شرطيا لدعم فرق التدخل الأوروبية السريعة فرانتكس لمراقبة الحدود الأوروبية من تسرب المهاجرين غير الشرعيين إليها، حيث أقر وزير الهجرة الفرنسي **إيريك بيسون** أن هذه العملية تندرج ضمن تنفيذ التعليمة الأوروبية الصادرة في 25 فيفري 2010 المتضمنة 29 إجراء لحماية حدود أوروبا الخارجية ومحاربة الهجرة ، إلا أن الإجراء الذي توليه باريس أهمية كبيرة وتدعمه بقوة مقارنة ببقية الدول الأوروبية الأخرى ليس سوى تطبيق لسياسة**" الهجرة الانتقائية"** التي باشرها الرئيس ساركوزي منذ صعوده إلى الرئاسة، ويعكس هذا الحرص الفرنسي لتوقيف دخول المهاجرين من الضفة الجنوبية للمتوسط تواجد باريس على رأس الدول الأوروبية المساهمة في توسيع تعداد عناصر حرس الحدود الأوروبيين، حيث ساهمت زيادة على العنصر البشري بتخصيص طائرتي استطلاع و 4 سفن حربية لإجراء دوريات مراقبة في المتوسط لتوقيف قوارب المهاجرين قبل التحاقها بالشواطئ الأوروبية آنذاك.[2]

3.اتفاقيات ثنائية: قامت فرنسا بعدة اتفاقيات تنائيه مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وكذا مع بريطانيا ، حيث وقع وزير الداخلية الفرنسي **برنار كازنوف** ونظيرته البريطانية تيريزا ماي، اتفاق تعاون بين البلدين يهدف إلى مواجهة أزمة المهاجرين غير الشرعيين في كاليه.

[1] – احمد ابو الوفاء، المرجع السابق.

[2] – بتقة خديجة ، المرجع السابق ،ص74.

الاتفاق ينص على بناء منشأة ثانية قرب مدخل نفق قناة المانش لتقليص عدد محاولات المهاجرين الليلية التسلل إلى بريطانيا.

وزير الداخلية الفرنسي، **برنار كازنوف** أدلى بالتصريح التالي :" اختيارنا أن نكون مسؤولين وإنسانيين يقودنا إلى البحث ولكن أيضا لإيجاد حلول ناجعة لمواجهة تدفق المهاجرين بالإضافة إلى استقبالهم في ظروف إنسانية. كما يجعلنا نتحمل مسؤوليتنا بخصوص اللجوء ولكن أيضا لمكافحة شبكات تهريب المهاجرين وهو ما أقوله بكل وضوح .[1]

بريطانيا من جهتها تقدم 10 ملايين يورو (11,2 مليون دولار) على عامين، لتسريع معاملات اللجوء وتعزيز المساعدات الانسانية.

وزيرة الداخلية البريطانية، **تيريزا ماي** صرحت بأن " الوضع الذي نواجهه في كاليه هو نتيجة تحديات الهجرة العالمية، ولهذا سيواصل بلدانا العمل سويا بجدية وذلك للتأكد من أن بقية دول الاتحاد الأوروبي وبلدان العبور أو البلدان الأصلية التي ينطلق منها المهاجرون، تعلب دورها بشكل كامل في حل هذا المشكل ". على المستوى الانساني يقضي الاتفاق "بتكثيف مراقبة " المهاجرين واللاجئين لرصد الاكثر ضعفا والضحايا المحتملين لتجارة البشر، كما سيهدف إلى تشجيع عودة المهاجرين طوعا إلى بلدانهم.[2]

ثالثا – تأثير أحداث باريس (نوفمبر2015)على العمل باتفاقية شنغن: تعتبر الهجمات الأكثر دموية في فرنسا منذ الحرب العالمية الثانية. والأكثر دموية في الاتحاد الأوروبي منذ تفجيرات قطارات مدريد عام 2004، من تخطيط وتنفيذ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ، في منتصف يوم 14 نوفمبر، الذي أعلن مسؤوليته عن الهجمات ، وقال الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند في هذا الخصوص بأن الهجمات كانت "عمل حرب" نفذته داعش ،"خُطط له في سوريا، جرى تنظيمه في بلجيكا، ارتكب على ترابنا بتواطؤ فرنسي".

وعلى إثر هذه الهجمات تم إطلاق خطة **أورسون** أو **الخطة البيضاء**، وتم استدعاء 1500 جنديًا فرنسيًا إضافيًا (مع وجود الآلاف بالفعل منذ الهجوم على صحيفة شارلي إبدو)، وأُقر توقيف الدراسة في المدارس والمعاهد والجامعات في إيل دو فرانس حتى إشعار آخر، كذلك ألغيت كل الرحلات المدرسية المقررة في نهاية الأسبوع.

1.تداعيات هجمات باريس على الهجرة و المهاجرين: وأثارت هذه الهجمات ردود فعل عنيفة لدى بعض الأوروبيين إذ رفع عشرات المتظاهرين في مدينة ليل لافتات كتب عليها «فليطرد المسلمون» في مسيرة غاضبة تنديدا بأحداث هجمات باريس. ولكن واجهتها مسيرة أخرى بها المئات من الفرنسيين الذين

[1] – قارح فايزة، اتفاق تعاون غير مسبوق بين فرنسا وبريطانيا لمواجهة أزمة الهجرة في كاليه ، تاريخ التصفح، يوم 2016/04/10 سا 23:00 على الموقع :http://arabic.euronews.com/

[2] – المرجع نفسه .

تجمعوا في البداية لدعم الضحايا ولكن توجهوا لهذه المجموعة العنصرية لطردها من الساحة وبدأوا بالهتاف للتآخي والتعايش.[1]

وسجلت اعتداءات انتقامية ضد المسلمين والمساجد في اسبانيا وهولندا ،كما عبرت العديد من البلدان عن دعمها لفرنسا حسب طريقتها منها العربية والاسلامية، وحتى المنظمات والجمعيات الاسلامية المتواجدة خصوصا في أوروبا .

ومن جانب آخر، بدأت أصوات الأحزاب اليمينية تزداد، بهدف الضغط على حكومات بلادهم لوضع حد لقضية المهاجرين الوافدين نظراً لمعتقداتهم الدينية، وقد تجاوز الأمر في فرنسا إلى المطالبة بغلق المساجد وطرد الأئمة وتجريدهم من الجنسية، بالإضافة إلى حماية الحدود ومنع تسلل من يمكن أن يتسببوا بهجمات إرهابية في البلاد. وذلك في ظل تزايد المخاوف من تفشي ظاهرة الإرهاب فيها، عقب استقبال لاجئين على أراضيها.

و تبين الحوادث السابقة وجود احتقان بشريحة من الشارع الغربي الملتف على الأحزاب اليمينة، وقد يؤثر ذلك على المهاجرين واللاجئين السوريين المتواجدين في أوروبا خاصة، حيث من الممكن أن تعمد بعض البلدان إلى تغيير أجندة الهجرة المقترحة مؤخراً، والتي تنص على إعادة توزيع المهاجرين بشكل متساو بين دول الاتحاد. لا سيما وأن أحداث 13 نوفمبر 2015 أسهمت بمطالبة بعض دول الاتحاد الأوروبي لإلغاء الخاصية، على اعتبار أن هذه الدول بالأصل عارضت مقترح الخطة مثل التشيك، هنغاريا، سلوفاكيا وبولندا.

حيث أنه من الممكن أن تساهم الضغوطات من الأحزاب اليمينية إلى إعادة نظر الاتحاد الأوروبي في مقترح الاتفاقية، وكذلك إعادة إحياء المفاوضات مع الدولة التركية بشأن الحد من الهجرة إلى البلدان الغربية.[2]

2. تداعيات الهجمات على اتفاقية شنغن : ومن تداعيات هذه الهجمات ، الخطاب السياسي الحاد تجاه المهاجرين واللاجئين، والذي يتجلى في القرارات التي اتخذتها العديد من الدول الأوروبية ، **ففرنسا** اوقفت العمل باتفاقية **شنغن** وتطالب برقابة شديدة على حدود الاتحاد الأوروبي، **وفنلندا** تحمل اللاجئين مسؤولية أحداث باريس، وترفض إثر ذلك نحو 65% من طلبات اللجوء التي قدمت خلال الأشهر القليلة الماضية، **والنرويج** تعلن أنها ستعيد اللاجئين الذين دخلوا أراضيها من روسيا، حتى إذا لم يكن بحوزتهم إقامة في روسيا، **والنمسا** تسير على خطى **المجر** ببناء سياج على حدودها مع سلوفينيا لتخفيف عبور اللاجئين إلى أراضيها[3]، وأعلنت كذلك في مطار فيينا للمسافرين الأجانب المتوجهين إلى العاصمة الفرنسية ، بأنه قد تم إيقاف العمل **بتأشيرة شنغن** ،التي تسمح لحامليها بالتنقل بين الدول الأوروبية ،

---

[1] – هجمات باريس (نوفمبر 2015) ، تاريخ التصفح، يوم:2016/04/01، سا9، على موقع ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki

[2] – عبد الوهاب عاصي، أثر أحداث 13 نوفمبر (باريس) على اللاجئين السوريين في أوروبا، تاريخ التصفح2016/04/01 سا 09:40. http://microsyria.com/2015/11/17

[3] – هجمات–باريس هل تغير سياسة أوروبا تجاه اللاجئين، موقع الجزيرة تاريخ التصفح 2016/04/01 10:05. http://www.aljazeera.net

ووفقا لهذا الإجراء لن يسمح إلا لمواطني الدول الأوروبية بالسفر إلى باريس ، وذلك إجراء احترازي عقب الهجمات[1] ، والحكومة **البولندية** الجديدة تعلن وقف استقبال اللاجئين بموجب البرنامج الأوروبي.

أما **ألمانيا**، قلعة الليبرالية الأوروبية والمقصد الأول للاجئين، فقد بدأت بتغيير سياستها تجاه الهجرة، وكان قرارها إعادة تفعيل اتفاقية دبلن ضربة قاسية للاجئين، مما يعني إعادة كل لاجئ دخل ألمانيا بعد 12 أكتوبر 2015 إلى دول الاتحاد التي وصلوا إليها أولا، وربما تختزل ألمانيا الأزمة التي تعصف بالقارة الأوروبية، ففي حين تعهدت ميركل بالكفاح من أجل وجهة نظرها بشأن اللاجئين "نعلم أن حياتنا الحرة أقوى من الإرهاب، دعونا نرد على الإرهابيين بأن نعيش قيمنا بشجاعة"، ذهبت شخصيات أخرى من ضمن التحالف الألماني الحاكم إلى ضرورة تغيير السياسة الألمانية تجاه الهجرة، في دلالة على تغيير لا يستهان به بدأ منذ فترة وازداد مؤخرا ضمن التحالف الحاكم ضد الهجرة غير المنضبة.[2]

ومن الواضح أن هجمات باريس كثفت الاهتمام بالبعد الأمني على حساب البعد الإنساني الذي طالما حملت لواءه **ميركل** التي تجد نفسها مدفوعة إلى الأخذ بأحد الخيارين، إما ترك الحدود مفتوحة والمخاطرة (وفق تقدير بعض الغربيين) بتكرار أحداث باريس داخل الأراض الألمانية، وإما إغلاق الحدود والتراجع ببطء عن السياسات الليبرالية.

غير أن داعمي **ميركل** يحاولون التأكيد على أن ما حدث في فرنسا يصعب تكراره في ألمانيا، بسبب عملية الاندماج الأفضل للاجئين مقارنة بالدول الأخرى أولا، وبسبب العدد المنخفض نسبيا للإسلاميين المندرجين تحت قائمة الخطر ثانيا (نحو 300 شخص حسب الخبراء الألمان مقارنة مع أكثر من 5000 في فرنسا)، وبسبب المشاركة الضعيفة والمحدودة لألمانيا في التحالف الدولي الذي يحارب تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا ثالثا.[3]

المطلب الثاني : الآليات الوطنية الإيطالية تجاه الهجرة غير الشرعية

إيطاليا من أكبر الدول تضررا من ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت سواحلها الجنوبية قبلة لإعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين، فحسب وزارة الداخلية الإيطالية، عاش في إيطاليا في نهاية 2002 أكثر من 1.5 مليون أجنبي نتيجة حصولهم على تصاريح البقاء، فضلا عن أولئك المقيمين بصورة غير قانونية (حوالي600000)، فالغالبية العظمى من الأجانب يأتون من المغرب (100158) ألبانيا (144100)، ورومانيا (75400)، والفلبين (20064) الصين (56 600) وتونس (46500).[4]

[1] – فرنسا توقف «تأشيرة شنغن»: الدخول للأوروبيين فقط، جريدة البلاد الجزائرية، تاريخ التصفح الخميس: 2016/03/31 20:55 . http://www.elbilad.net/article/detail?id=47085

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

4 – IOANNIS M VARVITSIOTIS, POLITIQUE D'IMMIGRATION EN EUROPE, VERS UNE POLITIQUE COMMUNE EN MATIERE D'IMMIGRATION AU SEIN DE L'UNION EUROPEENNE EVOLUTION Belgique. GROUPE DU PPE-DE AU PARLEMENT EUROPEEN SERVICE 2005-1999DOCUMENTATION -Publications Recherche,2005,p49.

يتوزع المهاجرون غير الشرعيين على الإقليم الايطالي بشكل ملفت، يفوق عدد المهاجرين بها عدد المواطنين على غرار Pistoia، Rimini، pavie، Varese،Trapani على عكس مدن أخرى تعرف قلة في عدد المهاجرين غير الشرعيين، وأمام العدد الكبير للمهاجرين السرين، عمل المسؤولون على تشديد الرقابة على الحدود، تفعيل الطرد، ابرام اتفاقيات تعاون مع دول الجنوب وغيرها من الإجراءات التي نوضحها فيما يلي :

أولا – السياسة الإيطالية الأمنية تجاه الهجرة غير الشرعية: نظرا لتزايد تدفق المهاجرون على إيطاليا ظهر أول قانون في مارس 1998 وضع لأول مرة أنظمة قانونية تخص الهجرة غير الشرعية من خلال معالجة إجراءات الدخول للإقليم الايطالي وتحديد اقامات الأجانب، وتجسد هذا القانون في أربعة نقاط رئيسية هي :

- ✓ إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد.
- ✓ النظر في شروط دخول الأجانب لإيطاليا وسبل الإقامة بها.
- ✓ تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين.
- ✓ إضافة إلى تفعيل مراكز حجز وإيواء المهاجرين غير الشرعيين لأول مرة.

وقد حدد القانون المدة القانونية لحبس هؤلاء المهاجرين ب 30 يوما، يتم بعدها تحديد مصيرهم بعدة طرق إما السماح لهم بالإقامة والعمل في الأراضي الإيطالية أو ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، أو محاكمتهم إذا قاموا بأفعال يعاقب عليها القانون في فترة تواجدهم بإيطالي، كان القانون صارما تجاه المهاجرين ، إلا أن ذلك لم يكن كافي لردع هذه الأخيرة، وهو ما مهد إلى ظهور **قانون بوسي فيني** 2002/189 جاء هذا القانون صارما في وجه المهاجرين غير الشرعيين من خلال تفعيل إجراءات الجبس والطرد، حيث نصت **المادة 13** من القانون بحبس الأجنبي من سنة إلى أربع سنوات الذي صدر له أمر بالطرد ولكنه مازال موجودا على أراضي الدولة وهذا بعد القبض عليه وعرضه للمحاكمة ،كما نظم إجراءات طرد المهاجرين غير الشرعيين طبقا لنص **المادة 14** من قانون المعدل رقم 189 عن طريق المرافقة إلى الحدود لأنه يجب على السلطات مساعدته أو تنفيذ تحقيقات أخرى عن شخصيته أو جنسيته، ولابد من الحصول على مستندات السفر الخاصة بالمهاجر، وفي حالة عدم وجود أي وسيلة نقل مناسبة التي تسمح بتنفيذ المرافقة إلى حدود البلد الأصل للمهاجر فإنه يتم حبسه لدى مراكز الإيواء والحجز المؤقت، وعند انتهاء هذه المدة التي مددها قانون **بوسي فيني** من 30 يوم إلى 60 يوم حسب نص المادة 14، وعند عدم إمكانية تنفيذ حكم الترحيل يحكم رئيس الشرطة للمهاجر غير الشرعي بترك الأراضي الايطالية خلال خمسة أيام ويستقبل المهاجر الحكم عن طريق مستند مكتوب فيه النتائج الجنائية في مخالفة القانون.[1]

[1] – محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد الرابع، جانفي 2011، ص ص 261–260.

إضافة إلى ذلك جاء القانون بعقوبة جديدة متعلقة بالمهاجرين الذين كانت إقامتهم في ايطاليا دون تأشيرة إقامة حتى وإن كان دخولهم لإيطاليا قانونيا، ويعتبرهم القانون في وضع غير قانوني ، وينطبق عليهم حكم الطرد طبقا لنص المادة 15 من قانون **بوسي فيني** وقد استثنت المادة 19 من القانون السابق ذكره حالات من الطرد والتي من خلالها يمكن عدم إتباع أمر رئيس الشرطة وهي حالة المرأة الحامل حتى 6 أشهر بعد وضع الطفل، وفي حالة وجود القصر بدون عائل، وفي حالة الأشخاص الذين يعيشون في خطر لأسباب سياسية أو الانتماء لأي مجموعة عرضية أو دينية أو اجتماعية وأخيرا الأشخاص الذين يعيشون مع زوج أو قريب لمهاجر حاصل على الجنسية الايطالية وتبقى الاستثناءات قائمة إلى غاية صدور حكم القضاء والذي يقرر مصير هؤلاء المهاجرين.[1]

أما فيما يخص إجراءات الإقامة فإن قانون **بوسي فيني** ضاعف الصعوبات والتعقيدات حيث أصبح المهاجر يعاني من أوقات انتظار طويلة لأجل الحصول على تصريح الإقامة الذي لا يتعدى شهور قليلة، ويكون مرتبطا بعقد العمل، حيث أشارت المادة 1 الفقرة 5 من قانون الإقامة الجديد إلى إمكانية واحدة بتحديد تصريح الإقامة مع ضرورة الاستمرارية في العمل، وهذا ما يعرف بالانضباط القانوني الذي جاء به بوسي فيني.[2]

ثانيا – التعاون الإيطالي مع دول الجنوب: تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الإفريقي ، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية إلى جانب اتفاقيات جماعية أهمها :

1- الاتفاقية المبرمة بين ليبيا و ايطاليا : تم توقيع عدد من الاتفاقات بشأن الهجرة بين حكومة **برليسكوني والقذافي،** تتحمل بموجبها إيطاليا مسؤولية دعم ليبيا لوجستيا في سبل السيطرة على المهاجرين، إذ تقدم المساعدة في بناء معسكرات احتجاز المهاجرين، والتدريب والرحلات الجوية بل وحتى نحو 1000 حقيبة لحفظ الجثث، لاستخدامها في حفظ جثث من قد يموتون من المهاجرين في الصحراء.[3] إلا أنه لم يكن التزام القذافي بالاتفاقات فوريا، واستمر في التفاوض مع إيطاليا في هذه القضايا لعدة سنوات، متراوحا بين السماح بالهجرات والتضييق عليها، تلك الهجرات عن طريق القوارب عبر البحر المتوسط. استمر التعاون الوثيق بين البلدين بشأن قضايا الهجرة في ظل حكومة اليسار في إيطاليا، وتم توقيع اتفاق ثنائي جديد لمكافحة الهجرة غير الشرعية في 29 ديسمبر/كانون الأول 2007 وفي اليوم نفسه وقع البلدان بروتوكولاً إضافياً يحدد الترتيبات ال عملياتية والفنية لتنفيذ الاتفاق. وبموجب هذه الاتفاقية، تنظم ليبيا وإيطاليا دوريات بحرية بعدد ست قطع بحرية. معارة مؤقتا من إيطاليا، يتواجد علي متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض أعمال التدريب والتكوين والمساعدة الفنية علي استخدام وصيانة القطع. وتقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ، في مواقع انطلاق وعبور

[1] – محمد رضا التميمي، المرجع نفسه.

[2] –المرجع نفسه.

قوارب نقل المهاجرين غير الشرعيين، سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية. كما ألزم هذا الاتفاق إيطاليا بإمداد الجانب الليبي بعدد ثلاث وحدات بحرية، في مدة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ توقيع هذا الاتفاق، والقيام في الوقت ذاته بتخفيض عدد مماثل من القطع البحرية، المقررة للقيام بعمليات الدوريات المشتركة.[1]

2- الاتفاقية المبرمة بين تونس و ايطاليا: ساهم تراجع مراقبة الحدود التونسية بسبب الثورة فرصة جيدة لمئات التونسيين مغادرة البلاد والاستفادة من تلك الفجوة المؤقتة بعد وصول حوالي 5000 تونسي إلى جزيرة لامبيدوزا (Lampedusa)، والوقف الفعلي لاتفاقيات إعادة القبول المهاجرين، وأمام رفض تونس لوجود الشرطة الإيطالية في مياهها الإقليمية، وجدت إيطاليا نفسها بدون شريك في الجنوب وأعلنت حالة الطوارئ الإنساني، هنا وقعت إيطاليا وتونس اتفاقا لإدارة حالة الطوارئ على صعيد الهجرة، وقد وقع الاتفاق وزير الداخلية ماروني في تونس عقب مفاوضات طويلة مع السلطات المحلية، وأوضح الوزير **ماروني** أن الاتفاق تقني وهو يعني التعاون بين البلدين لمكافحة الهجرة غير المشروعة، وإضافة إلى تعزيز التعاون بين قوات الشرطة في البلدين، يتضمن الاتفاق إعادة التوطين أيضا، وتتضمن إحدى نقاط الاتفاق إعادة التوطين المباشر للتونسيين الذين سيصلون إلى إيطاليا بعد بدء سريان نفاذ المرسوم المتعلق بتصريح الإقامة المؤقت، ولرصد تطبيق الاتفاق بين إيطاليا وتونس، قامت الحكومة بتشكيل مجموعة تواصل، ويشارك في المجموعة المذكورة كل من رئاسة مجلس الوزراء ووزارات الخارجية والداخلية والدفاع والبنية التحتية والنقل والتنمية الاقتصادية والعمل والسياسات الاجتماعية.[2]

منحت إيطاليا 26 ألف تصريح إقامة مؤقتة للتونسيين الذين وصلوا إلى أراضيها ما بين يناير و5 أفريل 2011، وهو تاريخ التوقيع على اتفاقية إعادة الترحيل مع الحكومة المؤقتة التونسية، وقننت هذه التصاريح التي تستند على حكم من أحكام القانون الإيطالي حول الهجرة الذي يسمح باعتماد تدابير 2 استثنائية للاستقبال في حالة وقوع أحداث استثنائية.

3- الاتفاقية بين الجزائر وإيطاليا: بموجب اتفاقية مبرمة بين الطرفين ، قامت إيطاليا بترحيل أكثر من نصف مليون مهاجر جزائري بعد التحقق من جنسيتهم، كما قدمت أكثر من ألف تأشيرة للجزائريين عام 2008 ومثلها عام 2009.[3]

4- اتفاقية ايطاليا و مصر: بموجب هذه الاتفاقية تقوم السلطات المصرية بإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الإيطالي كافة التكاليف، وأمنت هذه الاتفاقية حصة في سوق العمل تبلغ 7000 تأشيرة

---

[1] – المرجع السابق، ص69.

[2] – 1 -Farnosina Delgi Affari Esteri, "Immigration Emergency: Italy-Tunisia accord boat landings and/ repatriation",24-03-2014/14:05, Available at, http://www.esteri.it/MAE/EN/Sala_Stampa

[3] – أحمد عبد العزيز الأصغر وآخرون، مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض ، 2010، ص154.

عمل دائمة وموسمية للعمالة المصرية، و في حالة الحاجة إلى تأهيل وتدريب العمالة يقوم الجانب الإيطالي بتنظيم دورات تدريبية لتأهيل العمالة المصرية.[1]

ثالثا – آليات وإجراءات إيطالية تجاه الهجرة غير الشرعية وأثرها على اتفاقية شنغن: تواجه أوروبا منذ العام الماضي أخطر أزمة هجرة لم تعرفها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان الاتحاد الأوروبي قد قرر تعزيز أمن الحدود في منطقة (شنغن)، والتحول إلى نظام الرصد المنهجي لتحركات الأشخاص عبر حدود المنطقة، من خلال التحقق من هوياتهم، بالاستناد إلى قواعد بيانات مكافحة "الإرهاب". وجاء في الإعلان الصادر عن القمة الأخيرة في بروكسل 2016 أن الاتحاد الأوربي يعمل على إعداد خطة ملموسة وطموحة "لمجابهة الإرهاب"، مضيفا: "تم اتخاذ قرار بتفعيل جميع قوانين منطقة (شنغن) الحالية، لتعزيز وتحديث الرقابة على الحدود الخارجية للمنطقة"، وتابع الإعلان أن "قرارا تم اتخاذه بالتحول إلى نظام الرصد المنهجي، لتحركات الأشخاص الذين يتمتعون بحرية عبور الحدود الخارجية لمنطقة (شنغن)، بالتحقق من شخصياتهم من خلال قواعد بيانات مكافحة الإرهاب"، ويشار إلى أن منطقة (شنغن) هي المنطقة التي تضم 26 دولة أوروبية، ألغت جواز السفر وضوابط الهجرة على الحدود المشتركة الداخلية بينهما، وسميت بمنطقة "شنغن" بعد الانتهاء من الاتفاق التي ألغت خلاله تلك الدول الرقابة على الحدود الداخلية فيما بينها، وعززت الرقابة على الحدود الخارجية مع الدول غير الأعضاء في المنطقة.

تهدف اتفاقية شنغن إلى حرية التنقل بين الدول الأعضاء ووضع شروط وتدابير أمنية خاصة حينما يتعلق الأمر بمحاربة الظواهر التي تخل باستقرار الدول الأوروبية ومن أهمها ظاهرة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، ومن أهم هذه الإجراءات نذكر ما يلي:

- فتح نقاط عبور حدودية محددة وفي مواقيت محددة في حالة عدم احترام هذه التعليمات يعرض الأشخاص إلى عقوبات[2].

بعد أحداث باريس 2015 تعالت اصوات لتعديل اتفاقية شنغن وفرض إجراءات مراقبة في محاولة للحد من تحرك المهاجرين واللاجئين داخل فضائها ،خاصة من جانب فرنسا وإسبانيا، بل هناك من السياسيون في أحزاب متطرفة دعت إلى تعليق العمل بها بعد الهجمات الارهابية، لكن إيطاليا رفضت التعاطي مع هذه الدعوات ، رغم أنها تستقبل عددا هائلا من المهاجرين سنويا ، مبرزة على لسان رئيس الحكومة أن منفذي الهجمات الإرهابية هم من مواليد أوروبا، وتعليق الاتفاقية لن يجدي نفعا، وأضاف قائلا : "نؤيد تشديد الرقابة والاستثمارات الكبيرة في مجال الأمن، لكن لسنا مع تقييد حرية الحركة"، وحذّر من أن هذا الإجراء (تعليق شنغن) سيقوض فكرة أوروبا نفسها.[3]

---

[1] –المرجع نفسه.

[2] – بهاء الدين م ، تعليق تأشيرات شينغن غير مجدٍ في مكافحة الإرهاب، مقال منشور في البلاد أون لاين ، يوم: 23 – 01 – 2016. http://www.elbilad.net/article/detail?id=50419

[3] – بهاء الدين م ، المرجع نفسه.

المطلب الثالث : الآليات الوطنية الإسبانية تجاه الهجرة غير الشرعية.

في عام 1986 عرفت إسبانيا نموا اقتصاديا كبيرا أدى إلى إعادة بناء البنية التحتية للبلاد الأمر الذي تطلب عددا كبيرا من العمال الأجانب، ومنذ ذلك الوقت، أصبحت دولة استقبال أكثر منها دولة منشأ أو دولة عبور للمهاجرين، و ارتفع خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي عدد المهاجرين بشكل كبير، ففي منتصف التسعينات كان يعيش في إسبانيا نحو نصف مليون أجنبي وفي عام 2001 ارتفع عددهم بنسبة 23.8 % ليتجاوز المليون شخص، وقد تضاعف عددهم بين عامي 2000 و 2004 من 900 ألف شخص إلى 2.8 مليون، علاوة على ذلك ونتيجة لتدفق المهاجرين الجدد الذين تمت تسوية أوضاعهم القانونية في اسبانيا، إلا أنه في نفس الوقت ظهرت فئة من المهاجرين في وضع غير نظامي يشتغلون في قطاعات الاقتصاد السري، لتبقى بذلك اسبانيا الوجهة الأولى للهجرة غير النظامية في جنوب أوروبا.

يمكن اعتبار الهجرة غير الشرعية في إسبانيا ظاهرة جديدة ارتبطت بشكل أساسي بظهور استراتيجية أوروبا الحصينة التي تهدف إلى تشديد الرقابة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وسن تشريعات هجرة مشددة.

يعد الربط بين الهجرة والأمن والجريمة في سياسات الهجرة للدول المضيفة أحد أبرز المظاهر الجديدة للهجرة الدولية، وقد أصبح هذا المظهر أكثر وضوحا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث بدأ ينظر إلى الهجرة باعتبارها تهديدا محتملا للأمن القومي.

أما في إسبانيا فقد بدأ تأسيس قضية الهجرة منذ سنة 2000 خاصة بعد الأحداث التي شهدتها منطقة **إليخيدو** في مقاطعة الأندلس في نوفمبر 2002 ، والتي أثارت نقاشا واسعا حول حقوق المهاجرين والهوية والقانون والنظام العام، كما ولد هذا النقاش أيضا خطابا شعبويا معاديا للأجانب، وبرزت الهجرة كأحد موضوعات النقاش السياسي والاجتماعي العام في إسبانيا منذ عام 2000 ، في مناخ من التوتر والمواجهة المستمرين بين أصحاب المصلحة الاجتماعية والاقتصادية الرئيسيين من جهة والموجودين في الحكومة من جهة ثانية، إذ ربط الأخيرين لغايات انتخابية خالصة بين الهجرة والجريمة وارتبط النقاش السياسي حول قضية الهجرة بظهور الأحزاب اليمينية في أوروبا التي تعتبر المهاجرين غير الأوروبيين تهديدا ثقافيا واجتماعيا.

وقد تمت هذه المشاعر المعادية للهجرة بشكل مكثف بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وهجمات مدريد في 11 مارس 2004 كما أصبحت إسبانيا تضيق ذرعا بكل أنواع المهاجرين الجدد خاصة بعد الأزمة المالية التي تعرضت لها الدولة خلال السنوات الأخيرة 2008.[1]

[1] – سعيد الصديقي، تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية"، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول، العدد 2013 ،03 ،ص ص95–99.

وفي عام 2003 ، قدر عدد المهاجرين غير الشرعيين في اسبانيا أكثر من مليون شخص، وبحسب منظمة الهجرة الدولية فإن أغلبية هؤلاء المهاجرين يأتون إليها من أمريكا اللاتينية ويمثل الاكوادوريون منهم أعلى نسبة 20 % ويليهم الكولومبيون ب 8% ثم البوليفيون 7% أما المهاجرين غير الشرعيين من دول أوروبا الشرقية فيمثلون نسبة مهمة تقارب ب 17 % والشأن نفسه للمغاربة بنسبة 12 % من مجموع الأشخاص الذين يعيشون في إسبانيا في وضعية غير قانونية، ووفق هذه المعطيات اعتمدت اسبانيا جملة الإجراءات لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهي على النحو التالي:

أولا : الإطار التنظيمي للهجرة في اسبانيا

في أول يوليو 1985 تم أعتماد أول قانون شامل للهجرة في اسبانيا، القاضي بطرد من لا يحملون الهوية الإسبانية والذين يقيمون بطريقة غير قانونية في الأراضي الإسبانية بقصد مواطن سبتة ومليلة والجيوب التي احتفظت بها إسبانيا بعد استقلال المغرب، وذلك بالتخلي عن رغبتهم بالاحتفاظ بهويتهم الإسلامية والعربية أو عليهم مواجهة مصير الطرد، وقد تزامن صدور هذا القانون مع انضمام إسبانيا إلى المجموعة الأوروبية ومنذ ذلك الوقت أصبحت قوانين الهجرة في اسبانيا تسير جنبا إلى جنب مع عملية الاندماج الأوروبي، ويهدف ذلك القانون إلى غاية مزدوجة ضمان حقوق الأجانب من جهة ومراقبة الهجرة غير الشرعية من جهة ثانية.

وقد تغيرات سياسة الهجرة في إسبانيا كثيرة مع الظروف السياسية الداخلية الشديدة التغير وسياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة للهجرة، وفي سنة 1996 أقرت إسبانيا قانونا جديدا للأجانب اعترف بمزيد الحقوق للمهاجرين، كما أقر حصة سنوية لاستقدام العملاء الأجانب، وإحدى أهم النقاط المضيئة في هذا القانون أنه أعطى مزيدا من الحقوق الاجتماعية بصرف النظر عن الوضعية القانونية للمهاجر.[1]

في ثم صدر سنة 2000 القانون التنظيمي لحقوق وحريات الأجانب في إسبانيا واندماجهم الاجتماعي المعروف بقانون 2000/4 الذي اعتبره بعض المختصين، القانون الأكثر ليبرالية لحقوق الأجانب في أوروبا، بإقراره أحكاما تعزز حقوق المهاجرين وتوسع فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية أين وسع هذا القانون من الاستفادة من خدمات الصحة العامة، والتعليم ليشمل المهاجرين غير الشرعيين، لذلك لا يعد معيار استفادة المهاجرين من الحقوق في ضل هذا القانون وضعيته القانونية، و أصبح هذا القانون محل جدل سياسي كبير في اسبانيا إذ واجه معارضة شديدة من حكومة "خوسيه ماريا"، التي ألغت أحكامه باعتماد قانون جديد يعرف بقانون 8 /2000 أين أعتبر هذا القانون الأكثر إجحافا بحق المهاجرين بسبب تقليصه للحقوق والامتيازات التي أقرتها القوانين السابقة، أما بخصوص المهاجرين غير

[1] - Lydia E. Gonzalez, Richard M. Bride, "Fortress Europe: Fear of Immigration? Present and Future of Immigration Law and Policy in Spain ", Journal of International Law and Policy, UC Davis, vol 6, no 2, .2000.p170.

الشرعيين فإن هذا القانون قيّد أغلب حقوقهم الاجتماعية كالإضراب والانضمام إلى النقابات، صيغ هذا القانون حسب ديباجيه امتثالا من إسبانيا لاتفاقية **تامبير** لعام 1999 واتفاقية **شنجن** لعام1985.[1]

ثانيا – الإجراءات الأمنية الإسبانية: تبنت اسبانيا والاتحاد الأوروبي منذ التسعينات إستراتيجيتين متكاملتين لمنع تدفق المهاجرين الأفارقة تمثلت الأولى في بدء إسبانيا بناء سياجات عالية من الأسلاك الشائكة على طول حدود سبتة ومليلة.

أما الاستراتيجية الثانية، فتتمثل في إنفاق الاتحاد الأوروبي وإنشاء بعض النظم المتكاملة لمراقبة البحرية الخارجية باستخدام متقدم جدا. في عام 1993 بدأ تسييج محيط الثغرين بدعوى منع الهجرة غير النظامية، ولم تكف الحكومة الاسبانية منذ هذه السنة من تعزيز هذه السياجات وتجديدها باستعمال تقنيات متطورة، من ضمنها كاميرات الأشعة ما تحت الحمراء وأجهزة الاستشعار البصري والصوتي وأبراج المراقبة وأنظمة الرادار لمنع المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء، ونظرا إلى الموقع الجغرافي المتميز لهذين الثغرين باعتبارهما حدودا للاتحاد الأوروبي بحكم الواقع في شمال أفريقيا فقد أصبح خلال العقدين الأخيرين مقصدا لآلاف المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء، ويفضل المهاجرين غير النظاميين هذه الوجهة، لأنهم يستطيعون الوصول إلى أراضي أوروبية لمجرد دخولهم الثغرين كما أن هذا المسار أقل خطورة مقارنة بركوب أمواج البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي نحو مصير مجهول، إن سياجات سبتة ومليلة بينت لمنع المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء، وليس المغاربة لسببين اثنين على الأقل:

1.أن سكان كل من تطوان والناظور لمدينتين المغربيتين المجاورتين لكل من سبتة ومليلة حسب اتفاقية انضمام إسبانيا إلى المجموعة الأوروبية مستثنون من شرط الحصول على التأشيرة للدخول إلى الثغرين، لكن هذا لا يتيح لهم الدخول إلى التراب الإسباني في الضفة الشمالية للمتوسط.

2. أن باقي المغاربة إذا تجاوز مدة تأشيرتهم أو دخلوا الثغرين بشكل غير نظامي، فإنه يمكن ببساطة إعادتهم إلى باقي التراب المغربي بموجب اتفاقية العودة المبرمة بين البلدين سنة 1992 كان لأحداث 28 سبتمبر 2005 مع محاولة 700 مهاجر أفريقي اختراق سياج مدينة مليلة باستعمال سلالم بدائية الصنع ومع قتل 14 مهاجرا وهم يحاولون الوصول إلى الثغر، هذه الأحداث صدمت الرأي العام إلى حد كبير وارتفعت أصوات مختلفة للدعوة إلى تبني نهج جماعي لمعالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية باعتبارها قضية عبر وطنية، وعلى الرغم من أن هذا الحدث يظهر ضرورة الاشتراك الجدي لبلدان العبور في معالجة ظاهرة الهجرة خاصة بلدان المغرب العربي، فإن الاتحاد الأوروبي وإسبانيا واصلا اعتماد إجراءات أمنية وأحادية الجانب قائمة على عسكرة الحدود البرية والبحرية للاتحاد الأوروبي.[2]

[1] – سعيد الصديقي، المرجع السابق، ص 9.

[2] – سعيد الصديقي، المرجع السابق ، ص ص 100–101 .

قامت إسبانيا كذلك بمشروع ممول من قبل الاتحاد الأوروبي القاضي ببناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار، وهو جدار مجهز برادارات للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء، كما قامت بإنشاء مراكز للمراقبة الالكترونية مجهزة بوسائل أشعار ليلي ورادارات وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق، بالإضافة مشروع إصلاح قمر صناعي أطلق عليه اسم شبكة «الحصان البحري" لمراقبة عمليات الهجرة السرية ببوغاز جبل طارق بين أفريقيا وأوروبا بتكلفة تقدر بأكثر من 3.5 مليون يورو، من شأن هذا الإنجاز تقديم مساعدات للدوريات العسكرية البحرية خاصة المغربية والاسبانية اللتين تشتعلان بشكل مشترك منذ سنة 2003 في إطار التعاون الأمني الأورو متوسطي كمحاربة الشبكات المختصة بتهريب البشر، التي تعتمد على تجهيزات ومعدات لوجيستية جد متطورة.[1]

ثالثا – سياسة التعاون الإسباني الأورو متوسطي:كان المؤتمر الأورو متوسطي الذي انعقد بالرئاسة الإسبانية للمجلس الأوروبي ببرشلونة في نوفمبر 1995 ، والذي أفتتح مرحلة جديدة في العلاقات مع دول شرق وجنوب المتوسط، يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر في المتوسط في سنة 2010، و تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية الجهوية، من بين أهم عناصره الحدّ من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في السياسة الإسبانية، وفي إطار التعاون الثنائي قامت إسبانيا بتكثيف علاقاتها الاقتصادية والسياسية والمالية مع دول المغرب العربي، من بينها :

1.اتفاقية اسبانيا – المغرب: بحيث تم توقيع اتفاقية صداقة وحسن الجوار والتعاون مع المغرب الأقصى عام 1991 والتوقيع على اتفاقية حول تنقل الأشخاص وعبورهم وإرجاع الأجانب الذين دخلوا إلى إسبانيا بطريقة غير قانونية انطلاقا من المغرب الأقصى عام 1992 ، وفي عام 1996 قامت إسبانيا بطرد 428 حالة إلا أن التجاوب المغربي كان محتشما بالاستجابة مع 45 حالة فقط. ومن نفس العام 1996 اجتمعت الوزارتين الداخليتين لكل من إسبانيا والمغرب الأقصى من أجل الوصول إلى تنسيق جهودهم للحد من الهجرة السرية بما في ذلك تلك القادمة من إفريقيا السوداء والتي تعبر دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، وبهذا أصبحت الهجرة من بين المسائل التي تحكم العلاقات الإسبانية المغربية.[2]

وتعد هذه الاتفاقية نموذج في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ،فبموجبها يسمح لـ 3000 مغربي بالعمل مدة 09 أشهر ،يفضل أن يكونوا من الملتزمين من الذين سبق لهم العمل في اسبانيا.[3]

2.اتفاقية اسبانيا – موريطانيا: أجري اتفاق بين الدولتين لمواجهة مشكلة سفينة عالقة تقل عددا من المهاجرين غير الشرعيين في السواحل الموريطانية كانوا في طريقهم إلى اسبانيا ، وبموجب هذا الاتفاق

[1] – محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص ص260–261.

[2] – احمد عبد العزيز الأصغر وآخرون ، المرجع السابق،ص154.

[3] – فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، (مذكرة شهادة الماجستير في الحقوق ،تخصص علم الإجرام والعقاب، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة الحاج لخضى ،باتنة، 2012/2011)،ص102.

ألتزمت موريطانيا بترحيل هؤلاء المهاجرين إلى دولهم والتزمت كذلك بإقامة مستشفى ميداني لاستقبال المصابين منهم .[1]

3.اتفاقية بين ايطاليا والجزائر: بموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم ، حيث تم بالفعل ترحيل أكثر من 500000 شخص ، بالمقابل قدمت ايطاليا ألف تأشيرة عمل للجزائريين سنة 2008م ونفس العدد2009م.[2]

[1] – احمد عبد العزيز الأصغر وآخرون ، المرجع السابق، ص155.

[2] – فايزة بركان، المرجع السابق، ص102.

المبحث الثاني: آليات الاتحاد الأوربي تجاه الهجرة غير الشرعية

مع حلول العقد الأخير من القرن العشرين و ظهور العديد من التغيرات التي عرفها المجتمع و النظام الدولي، أضحت الهجرة التي كانت توصف بشرعيتها في المرحلة الأولى، غير شرعية ما جعلها بذلك تأخذ منحى آخر راجع لكون دول الاستقبال ذاقت ذرعا بالكم الهائل الذي يصلها سنويا من آلاف المهاجرين غير الشرعيين و اللذين تتزايد أعدادهم من سنة إلى أخرى ، وقد أضفت على الهجرة غير الشرعية بُعدًا أمنيا بَعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، و بذلك أصبحت ترتبط بصفة وثيقة بالقضايا الأمنية و ذلك راجع لعديد الآثار المنجرة عنها ، باعتبارها أصبحت تؤرق البلدان المستقبلة بصفة عامة منها دول الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة مما دفع بها إلى تركيز اهتمامها على ايجاد آليات و استراتيجيات و حلول أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية للحدّ من هذه الظاهرة من خلال التعاون والاشتراك مع دول أخرى تعتبرها طرفا شريكا في تواجد هذه الظاهرة، ومنظمات وهيئات دولية تعمل على تقديم يد المساعدة للدول المصدرة للهجرة غير الشرعية والعابرة لها والمستقبلة ، وللمهاجرين في إطار الحقوق التي نصت عليها القوانين والمواثيق الدولية ، نتعرض لها في هذا المبحث من خلال المطالب الأربع كما يلي :

نتناول في الأول آليات الاتحاد الأوربي الأمنية تجاه الهجرة غير الشرعية، وفي الثاني آليات الاتحاد الأوروبي التنظيمية تجاه الهجرة غير الشرعية، وفي الثالث الاقتراب الأوربي الجديد الخاص بالهجرة والحركة.

المطلب الأول: آليات الاتحاد الأوربي الأمنية تجاه الهجرة غير الشرعية

أولا- الشرطة الأوربية (اليورو بول): أنشئ اليورو بول بموجب معاهدة ماستريخت في عام1995، ودخلت حيز التنفيذ في 01 أكتوبر 1998 وهي منظمة مسؤولة عن تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الاوروبية في مختلف المجالات التي تهدد الأمن الأوروبي مثل تهريب المخدرات و الإرهاب والإجرام الدولي و السرقة وغسل الأموال و غيرها ،وفي مجال مكافحة الهجرة غير شرعية تتولى المنظمة تنسيق التحركات و التحقيقات التي تتم على مستوى الاتحاد ودعم فرق البحث المشتركة ،إلا أنها ليس لها صلاحيات للقيام بالأعمال التنفيذية الميدانية من قبض و تفتيش و مطاردة و غيرها و تبقى تلك المهام من صلاحيات أجهزة الأمن الوطنية في كل بلد عضو عمالا بمبدأ السيادة.[1]

اهتم اليوروبول بمحاربة تجارة المخدرات وتهريبها والهجرة غير النظامية وتهريب البشر والسيارات والمواد المشعة وتبييض الأموال. وهو ما يُؤكد الطابع القاري والدولي للهيئة، في حين تقع على عاتق الشرطة المحلية في البلدان الأعضاء محاربة الجريمة المحلية، على أنْ تُنسق مع اليوروبول وتستفيد من

[1] – شيبوط بشرى، تهديدات الهجرة غير الشرعية للأمن الاوربي، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، تاريخ التصفح يوم : 2016/03/26 ، س 15:00. : http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=27-immmih-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10#.VvUTQ9LhDIW

خبرته وقاعدة معلوماته وعلاقاته في متابعة الجريمة وراء الحدود. [1]

من بين المهام التي قامت بها اليوروبول في عام 2011 كانت النمسا و المجر تشهد زيادة كبيرة في تدفقات الهجرة غير شرعية عليها وبدعم من اليوروبول تم إنشاء مشروع (محاربة الهجرة غير الشرعية التي تمس المجر والنمسا)، حيث تم القبض على 7249 مهاجر غير شرعي عبر صربيا الى المجر ضمن هذا المشروع شاركت فيه الاستخبارات الجنائية ذات صلة مع اليوروبول من خلال استخدام البيانات من أكثر من 500 هاتف نقال ثم تحليل البيانات من أجل الكشف عن شبكات تنظيم الهجرة غير شرعية، ومن بين ما قامت به هذه المنظمة كذلك أن دعمت ايطاليا من خلال القيام بعرقلة غير قانونية لأهم شبكة تهريب المهاجرين، و تم على إثرها اعتقال العديد من الأشخاص، شملت هذه التحقيقات تهريب المواطنين الأفغان من أفغانستان عبر باكستان إيران وتركيا والتي كان من ورائها شبكة إجرامية تنشط في كل من فرنسا و ألمانيا و اليونان والنرويج والسويد حيث تقوم بتزوير وثائق الهوية للاتحاد الأوروبي.[2]

ثانيا- الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس): أنشأت أساسا لحراسة الحدود لاسيما ساحل البحر المتوسط و تطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء .

الفرق المكونة لها تتضمن خبراء قادرين على توفير المساعدة السريعة و قصيرة الأجل لحرس الحدود الوطنية في أوقات ارتفاع تدفقات المهاجرين على الحدود الخارجية لأوروبا.[3]

لم تنجح هذه اللجنة من صد المهاجرين القادمين من جنوب المتوسط، بسبب الاختلافات في الرأي حول المسؤولية عن المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر، حيث أدت عملية هيرا وغيرها الخاصة بفرونتكس عام 2008 م إلى رد الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين إلى غرب إفريقيا كانوا متجهين إلى جزر الكناري .

كان تعاون بين منظمة فرونتكس و مجموعة من المنظمات الأخرى كما يبينه اللقاء الذي دار بين المدير التنفيذي لفرونتكس إلكايتنين و الأمين العام للإنتربول رونالد نوبل في سان مارينو يوم 27 ماي 2009 ، حيث وقعوا على ترتيب العمل لوضع إطار تعاون بين المؤسستين من أجل قمع الجريمة العابرة للحدود، لاسيما أمن الحدود ومكافحة الهجرة غير شرعية وتهريب الأشخاص و الاتجار بالبشر .

تساند فرونتكس المفوضية الأوروبية من خلال تقديم اقتراح حزمة الحدود الذكية إلى المجلس و البرلمان الأوروبي، كوسيلة لجعل أوروبا آمنة، هذه الحزمة من شأنها تيسير و تسريع إجراءات حماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، تتألف هذه الحزمة من مبادرتين نظام الدخول والخروج EES

[1] اليوروبول. حارس أوروبا، مقال على موقع الجزيرة، تاريخ التصفح: 2016/05/10.
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2016/2/1

[2] – شيبوط بشرى ، المرجع السابق.

[3] – المرجع نفسه.

وبرنامج المسافر المسجل، RTP يعمل EES على تسجيل مكان الدخول و خروج المسافرين من رعايا الدول الأخرى للاتحاد و يقوم النظام بحساب مدة الإقامة القصيرة معتمدا على التكنولوجيا الالكترونية لتحل محل النظام اليدوي الحالي ختم و إصدار وتنبيه السلطات الوطنية عند وجود أي سجل الخروج و انتهاء الوقت ،RTP تسمح بمراقبة المسافرين من دول العالم الثالث لدخول الاتحاد الأوروبي مع مراعاة الفحص والتدقيق .

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقوم بعدة مهام نلخصها فيما يلي:[1]

- التنسيق والتعاون مع فرونتكس عن طريق هياكلها من أجل حماية وأمن الحدود من خلال إجراء تحليل مخاطر الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية .
- تنظيم عمليات العودة المشتركة للمهاجرين غير الشرعيين.
- التعاون على تدريب حرس الحدود.
- تطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها.
- تقوم فرونتكس بتقديم المساعدة التقنية والخبرة لدول الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

ثالثا- تشكيل قوات الأورو فورس: في اجتماع لشبونة (ماي 1995) تقرر تشكيل القوات الأوروبية الخاصة ، بعد أن قررت الدول الأربعة المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط ذلك، وقد بدأت وظائفها فعليا عام 1996، وتتكون من قوة برية تعرف ب euro force وأخرى بحرية تسمى بـ euro mar force ، والقوتان يمكنهما التدخل برا وبحرا لاعتبارات أمنية تقررها القيادة العامة التي تتكون من قادة القوات البرية والبحرية لكل من فرنسا، ايطاليا، البرتغال واسبانيا، وتتمثل الوظيفة الرئيسة في حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا، وعلى اثر تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك تبنى الاتحاد الأوروبي لاحقا فكرة قوات التدخل السريع في نوفمبر 2002، حيث وافقت الدول الخمسة عشر العضو أنداك على تشكيل هذا النوع من القوات بغرض الحفاظ على الاستقرار والأمن الأوروبي[2]، وتعد محاولات منع الهجرة غير الشرعية من أبرز الأهداف، اضافة الى الارهاب وتهريب المخدرات.[3]

رابعا- الإجراءات الأمنية بتشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية: اتخذ الاتحاد الأوروبي تعزيزات أمنية مشددة على حدود سواحلها من بينها.

- بناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة أمتار مجهزة بالكاميرات، الصور الحرارية و رادارات للمسافات البعيدة ، و أجهزة للرؤية في الظلام بالأشعة تحت الحمراء.

[1] – فريجه لدمية، مرجع سابق، ص 114.

[2] – فريجة لدمية، المرجع السابق، ص 113.

[3] – بوسنان سفيان، الاتحاد الاوروبي والهجرة غير الشرعية : دراسة في أمننة الظاهرة أوروبيا ، مداخلة في ملتقى وطني حول (الهجرة واللجوء من سوريا ودول الساحل الافريقي إلى الجزائر، جامعة جيجل، أفريل 2015).

- إنشاء اسبانيا لجدار حدودي يصل علوه إلي ستة أمتار مراكز للمراقبة الالكترونية، مجهز بوسائل إشعار ليلي ورادارات كما دعمت هذه المراكز بجهاز مدمج لحراسة المضيق.

- مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم **_ شبكة فرس البحر _** لمراقبة عمليات الهجرة غير الشرعية، و هي شبكة سريعة لمراقبة البحر، إذ يسمح بتوزيع المعلومات حول تدفق المهاجرين ، و كذا الاتصال بالشرطة في كل بلد تقدر تكلفته بأكثر من 3.5 مليون يورو، ومن شأن هذا الإنجاز مساعدة الدوريات العسكرية البحرية، خاصة المغربية والإسبانية، اللتين تشتغلان بشكل مشترك منذ سنة 2003 في إطار التعاون الأمني الأورومتوسطي، لمحاربة الشبكات المختصة في تهريب البشر، التي تعتمد على تجهيزات ومعدات لوجستية جدّ متطورة.[1]

خامسا – بنك المعلومات الأوروبي: الذي سيراقب تحركات الأجانب في أوروبا عن كثب. وأوضح راديو هولندا في تقرير له بهذا الخصوص، أن إجراءات مكافحة الهجرة ستجعل الاتحاد الأوروبي قريب الشبه بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتعين علي كل من يدخل إلي الاتحاد أن يدلي بمعلومات شخصية، ويراقب جيدا إذا كان سيبقي طويلا أم لا. مشيرا إلي أنه في عام 2006 كان هناك نحو 8 ملايين مهاجر غير شرعي في الاتحاد الأوربي، يدخل نصفهم إلي أوروبا بطريقة شرعية لمدة محددة، ولكنهم لا يعودون إلي بلدانهم الأصلية بعد ذلك. وبين أن أوروبا يدخلها نحو 70 مليون شخص سنويا[2]، الأمر الذي دفع بدول الاتحاد الأوروبي إلي تشديد شروط الدخول علي غير الأوربيين عبر نظام يضمن عدة أمور، منها: تسجيل وقت الدخول والخروج، وحفظ فترة الإقامة في بنك أوروبي للمعلومات. وإذا مكث الأشخاص أطول من المدة المسموح بها، فإن ناقوس الإنذار المخصص يدق، وتبدأ مباشرة عملية البحث، وكذلك أن يسمح الأجانب بأخذ معلومات بيومترية عنهم، في حالة قدومهم إلي أوروبا، كما تحفظ بصمات الأصابع وبصمات العين في جهاز الكمبيوتر، لجميع من يريد الدخول إلي أوروبا، بمن في ذلك الأطفال البالغون 6 سنوات، وحفظ تلك البصمات لمدة خمس سنوات. علي أن يستثني من ذلك الزوار الذين تعودوا علي المجيء إلي أوروبا، مثل السياح ورجال الأعمال، فهؤلاء يمكنهم أن يتخلصوا من الإجراءات المعقدة بواسطة جواز بيومتري. لكن هذه الإجراءات الجديدة ستستغرق سنوات قليلة قبل تنفيذها فعليا علي المستوي العملي.[3]

سادسا– إنشاء مراكز الاعتقال: قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين، الذين يتم إلقاء القبض عليهم علي السواحل الأوروبية، حيث يحتجزون بها حتي ترحيلهم إلي بلدانهم، ولا توجد في هذه المراكز أدني المعايير المطلوبة في الاعتقال. وقد سمح القانون الجديد،

---

[1] – بن بوعزيز آسية، سياسة الاتحاد الاوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، مجلة دراسات وأبحاث ،المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، النسخة الالكترونية ، العدد 18، جامعة باتنة ،2015.

[2] - نادية ليتيم، فتحية ليتيم ، أوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الأمنية ،على الموقع الالكتروني لصحيفة الحقول إلكترونية، http://www.alhoukoul.com/article/4679: 2016/03/25

[3] – نادية ليتيم،. المرجع السابق

الصادر عن البرلمان الأوروبي في عام 2008، باحتجاز المهاجرين غير الموثقين، وملتمسي اللجوء الذين لم يوافق علي طلباتهم، ومنهم الأطفال غير المصحوبين بالكبار، لمدة أقصاها 18 شهرا، مع السماح بالحظر لمدة خمس سنوات علي الدخول إلي الاتحاد. وقد انتقد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في أكتوبر 2008، فترات الاحتجاز الواردة في القرار، ورآها مفرطة وتؤدي للإضرار بالحق في حرية المهاجرين. كما تعرضت مراكز الاحتجاز لانتقادات المنظمات الحقوقية، لاسيما فيما يتعلق بوجود مزاعم المعاملة السيئة وغير الإنسانية بحق المحتجزين بشهادة الصليب الأحمر ومفوضية شئون اللاجئين[1].

وقد تقدمت ألمانيا وبريطانيا باقتراح نقل معسكرات الاحتجاز بالاتحاد الأوروبي إلي دول الشمال الإفريقي، علي أن تتولي المفوضية الأوروبية لشئون اللاجئين عملية فحص طلبات ملتمسي اللجوء، وتحديد ما إذا كان المحتجزون الراغبون في الهجرة يستحقون وضع اللاجئ أم لا. وهي الفكرة التي طرحت في أثناء عقد قمة الاتحاد الأوروبي في يونيو 2003، حيث تمت الدعوة إلي أن تقوم المفوضية الأوروبية خلال عام بإعداد إجراءات لنظام أكثر يسرا وسهولة في الإدارة، لتنظيم دخول الأفراد إلي الاتحاد الأوروبي، ممن هم بحاجة للحماية الدولية. إلا أنه وبعد عام، رفضت المفوضية إعداد إجراءات للاتحاد الأوروبي لتنظيم دخول ملتمسي اللجوء، لكنها روجت لفكرة برنامج إعادة توطين اللاجئين في الاتحاد الأوروبي، في إطار التعاون مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين.[2]

وتعليقا علي اقتراح وزيري الداخلية الألماني والبريطاني بإقامة معسكر لاستقبال المهاجرين في خمس دول شمال إفريقية(19)، وبحث طلباتهم هناك قبل إقدامهم علي مغامرة الهجرة غير الشرعية، يقول الباحث **شتيفان ألش** من معهد دراسات الهجرة المقارنة :"حتي الآن، لا يحظى هذا المشروع بأغلبية كافية في الاتحاد الأوروبي وتجدر الإشارة إلي أنه، وفي اجتماع في أكتوبر 2004 لوزراء الداخلية الأوروبيين في هولندا، انقسم الوزراء حول هذا الاقتراح. وفي شهر ديسمبر من العام نفسه، صوتت لجنة البرلمان الأوروبي للحريات المدنية والعدل والشئون الداخلية علي رفض فكرة "إبعاد" مسئوليات الاتحاد الأوروبي، الخاصة بملتمسي اللجوء إلي أماكن أخري. وفي الوقت نفسه، لم تعرض أي من حكومات شمال إفريقيا الأرض اللازمة لمراكز استقبال الاتحاد الأوروبي المزمع إنشاؤها، إذا كان القرار قد صدر. وبحلول فبراير 2005، أقر وزراء الداخلية للاتحاد الأوروبي في اجتماع لوكسمبورج أن الفكرة قد ماتت.

وقام المجلس الأوروبي في أكتوبر 2008 بتبني "الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة"، وهو حجر أساس سياسة الهجرة أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام 2008. ويفرض الاتفاق غير الملزم رقابة أشد على لم شمل أسر المهاجرين، ويدعو دول الاتحاد الأوروبي إلي السعي

[1] – نادية ليتيم المرجع السابق .

[2] – المرجع نفسه.

لتبني الطرد ودفع النقود للمهاجرين لكي يعودوا إلي بلادهم، والعودة للدخول في اتفاقات مع دول الأصل، لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين.[1]

سابعا – الترحيل أو اتفاقات إعادة القبول: يعد الترحيل أو الطرد أو ما يسمى بـ"اتفاقات إعادة القبول" التي يعقدها الإتحاد الأوروبي مع بلدان ثالثة، من أكثر الأدوات التي يستخدمها الإتحاد بشأن موضوع الهجرة غير النظامية. وتستند هذه السياسة إلى القانونين الأوربيين الشهيرين حول الهجرة،

الأول يدعى *"الاتفاق الأوربي الخاص بالهجرة"* الصادر عن المجلس الأوربي في أكتوبر من عام 2008 وهو حجر أساس في الإدارة الأوربية للهجرة، والذي يفرض رقابة أشد على لم شمل أسر المهاجرين ويدعو دول الاتحاد الأوربي إلى السعي لتبني الطرد ودفع تعويضات مالية للمهاجرين لكي يعودوا إلى بلادهم، فضلا عن دعوته دول الاتحاد للدخول في اتفاقات مع دول الأصل وحتى العبور لإبعاد المهاجرين الشرعيين.

أما الثاني، فهو قرار البرلمان الأوربي ليونيو 2008 حول المعايير والإجراءات المشتركة للدول الأعضاء الخاصة بإعادة مواطني الدول الثالثة المقيمين بصفة غير شرعية والمعروف باسم *"قرار الإعادات."*

وترمي اتفاقات إعادة القبول هذه إلى ضمان عودة المهاجرين غير اشرعيين إلى بلدان المنشأ وبلدان العبور. كما قد تتضمن التزامات إضافية بإمكانية إعادة مواطني بلد ثالث وأشخاص عديمي الجنسية إلى البلد الذي دخلوا منه إلى الإتحاد الأوربي وحتى يومنا هذا يطبق 13 بلد من بلدان الإتحاد الأوربي اتفاقات ثنائية لإعادة القبول لا سيما مع دول المغرب العربي ومصر والأردن وتركيا، كما تندرج أحكام إعادة القبول أو الترحيل في اتفاقات عديدة أخرى للاتحاد الأوربي أهمها " اتفاق كوتونو"[2] مع 79 بلد من أفريقيا ومنظمة الكرايبي والمحيط الهادئ .

بل الأكثر من ذلك، وتأثرا بشعار "من ليس معنا فهو ضدنا" السيء الذكر، طرحت إسبانيا في قمة الاتحاد الأوربي بإشبيلية في عام 2002، مشروعا يقضي بمعاقبة الدول المصدرة للهجرة إذا لم تقبل استقبال المهاجرين المطرودين، وهو ما حذا بمنظمة العفو الدولية إلى وصف هذه القمة المتشددة بأنها بمثابة "حرب شاملة على الهجرة" محذرة من مخاطر الانغلاق المتزايد لأوروبا.

هذا، ولقد أثارت اتفاقات الترحيل العديد من الانتقادات والمخاوف كتلك التي عبرت عنها منظمة مراقبة حقوق الإنسان، لا سيما بشأن أثرها المحتمل على الحق في الحياة الأسرية، والحظر على إعادة المهاجرين إلى خطر الاضطهاد أو المعاملة السيئة في بلدانهم الأصلية. كما عبر مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوربا "توماس هاماربرغ" في شتنبر 2009 عن قلقه العميق إزاء "النزعة السائدة في أوربا كافة

[1] –نادية ليتيم، المرجع السابق.

[2] – اتفاقية كوتونو تربط الاتحاد الاوروبي والدول الافريقية ودول جزر الكاريبي والمحيط الهادي، موقعة في 23 جوان 2000، ومنقحة في عام 2005، تحل محل نظام اتفاقيات لومي الذي بدأ في 1975.

والقاضية بترحيل المهاجرين غير النظاميين بأي ثمن بالرغم من تعريض حياتهم لخطر كبير، وذلك في إطار الإدارة المزعومة للهجرة في معظم الأحيان". ومن جهته اعتبر المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة "ويليام سوينج" في وصفه لما يحدث حيال المهاجرين غير النظاميين بأنها "واحدة من أهم وأكبر عمليات الترحيل في التاريخ".[1]

المطلب الثاني: آليات الاتحاد الأوربي التنظيمية تجاه الهجرة غير الشرعية

أولا – نظام شينغن: شينغن بالإنجليزي (Schengen) هي قرية صغيرة وبلدية، تشتهر بصناعة النبيذ وتقع في الجنوب الشرقي من إمارة لوكسمبورج، قرب نقطة التقاء حدودها مع ألمانيا وفرنسا. وبلغ عدد سكانها 1725 نسمة (في عام 2005) ومساحتها 10.63 كم²، واشتهرت هذه القرية في 14 يونيو 1985، عند توقيع اتفاقية شينغن بين الدول الأوروبية[2]، هذه الاتفاقية تعمل على إنهاء مراقبة الحدود بين عدد من الدول الأوروبية ألمانيا، فرنسا، دول البنلوكس.

بحلول 2005 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ ليصبح مع الوقت عدد أعضاءها 26 بلدا أوروبيا منها 22 بلدا من الاتحاد الأوروبي من دون انجليترا و إيرلندا ورومانيا وكرواتيا وقبرص وبلغاريا بالإضافة إلى أربعة دول تنتمي لرابطة التجارة الحرة الاوروبية هي: سويسرا، ايسلندا، النرويج وليشتنشتاين، تم الاتفاق فيها على إزالة الحدود بين الدول الأعضاء والسماح لها بإعادة نقاط المراقبة بشكل مؤقت على حدودها في حال وجود خطر كبير على النظام العام أو الأمن الداخلي أي لمدة لا تزيد عن 30 يوما.
نظام شيغن للمعلومات هي أهم قواعد البيانات التي تستخدم على نطاق واسع لضوابط الهجرة والحدود في الاتحاد الأوروبي، تصور كأداة للتعويض عن انعدام الأمن التي انطوى عنها رفع الحدود الداخلية للاتحاد في إطار نظام شنغن، تم تأسيسها عام 1988 لترتبط بنظام مركزي مقره بمدينة ستراسبورغ بفرنسا وتعيين هذه الأخيرة المسؤول التقني للنظام SIS .[3]

[1] – نادية ليتيم، فتحية ليتيم، المرجع السابق.

[2]– ماذا تعرف عن اتفاقية ومنطقة ودول شنغن، تاريخ الاطلاع على الموقع 2016/05/10 http://www.e3lm.com

[3]– Jeanna Parkin, the difficult road to the schengen information system II: the legacy of laboratories and the scot for fundamental rights and the rule of lw CEPS paper in liberty and security in Europe, CEPS, 2011,p01.

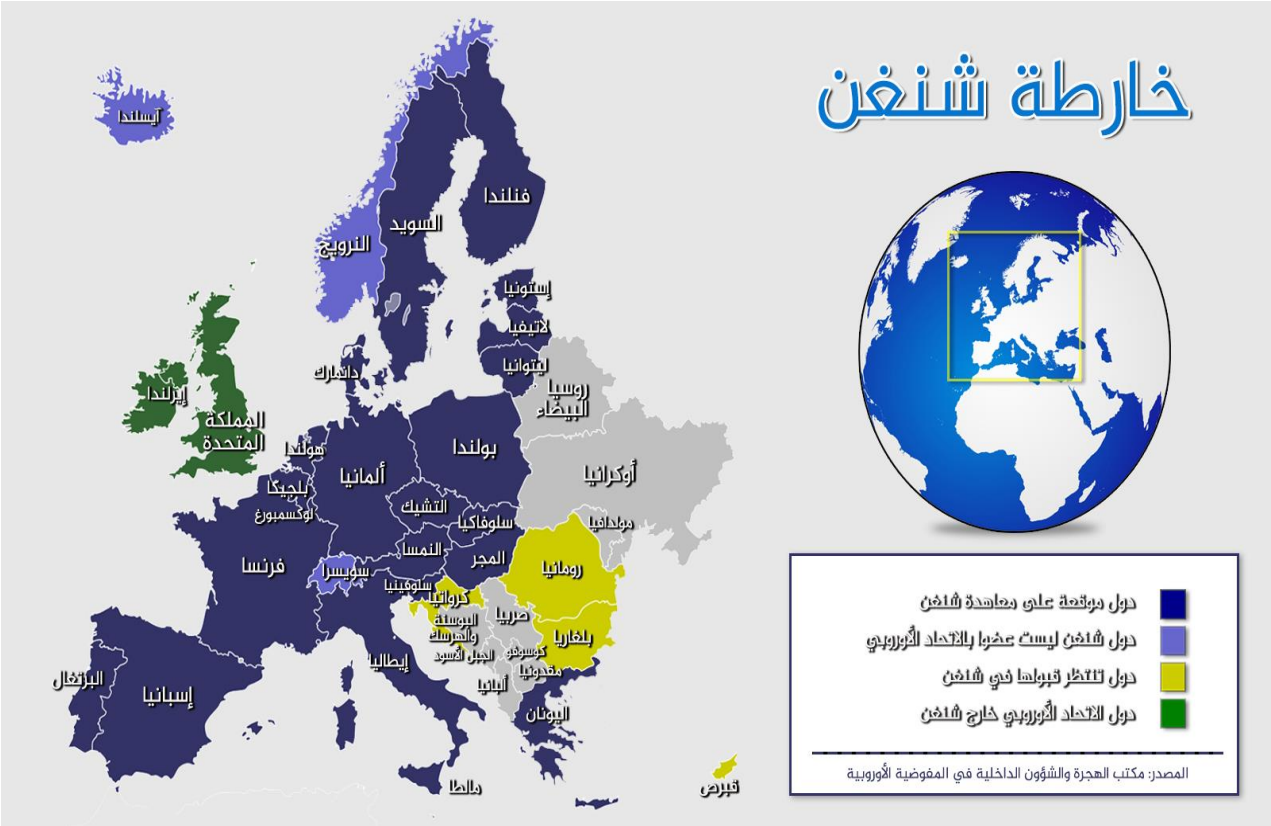

المصدر: المفوضية الأوروبية– مكتب الهجرة والشؤون الداخلية

نصت الاتفاقية على عدد من التدابير منها:

–إلغاء التفتيش على هويات الأشخاص على الحدود الداخلية.

–وضع مجموعة مشتركة من القواعد تنطبق على الأشخاص الذين يعبرون الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتفاقية.

–توحيد شروط الدخول والقواعد المتعلقة بتأشيرات الإقامة قصيرة المدى.

–تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة بما في ذلك حقوق المراقبة عبر الحدود والمطارات.

–تعزيز التعاون القضائي من خلال نظام تسليم المجرمين وسرعة تنفيذ الأحكام الجنائية.

–إنشاء وتطوير نظام معلومات شنغن[1].

يمكن للتكنولوجيا أن تلعب دورا رئيسيا في تحسين وتعزيز الحدود الخارجية، وقد تم تطوير الاتحاد الأوروبي على نطاق واسع بأنظمة تكنولوجيا المعلومات لجمع وتجهيز وتبادل المعلومات ذات الصلة لإدارة الحدود الخارجية. نظام المعلومات فيزا، الذي يدعم تنفيذ سياسة مشتركة تأشيرة الاتحاد الأوروبي.[2]

نظام المعلومات (VIS):

نظام المعلومات فيزا (VIS) الذي يتألف من النظام المركزي وتكنولوجيا المعلومات التي تحوي بنية تحتية للاتصالات يرتبط هذا النظام المركزي بالنظم الوطنية، هو نظام إنذارات حول أشخاصٍ وأشياء،

[1] – خديجة بقة، مرجع سابق، ص77.

[2] – شيبوط بشرى، مرجع سابق.

يُستخدم بواسطة الحاسوب بإدارة كافة دول الشنغن، التي تستخدمه سوياً، بما في ذلك سويسرا. يحتوي هذا النظام على معلومات حول أشخاص مطلوبين من قبل الشرطة أو المحاكم، حُظِّر عليهم دخول منطقة الشنغن أو أشخاص مفقودين.[1] نظام المعلومات (VIS) ،يربط القنصليات في دول خارج الاتحاد الأوروبي وجميع نقاط العبور الحدودية الخارجية للدول شنغن، و يقوم بمعالجة البيانات والقرارات المتعلقة بطلبات التأشيرة للإقامة القصيرة للزيارة أو العبور إلى منطقة شنغن، الغرض من هذا النظام تسهيل إصدار التأشيرات VIS ، يمكن حرس الحدود للتحقق من أن الشخص الذي يقدم على تأشيرة غير حاملها الشرعي وتحديد الأشخاص الذين يحملون وثائق مزورة، باستخدام البيانات البيومترية للتأكد من هوية حامل التأشيرة .[2]

يتم استخدامه نظام معلومات شنغن من قبل حرس الحدود وكذلك من قبل الشرطة والجمارك والسلطات القضائية في جميع أنحاء منطقة شنغن ،يحمل معلومات عن الأشخاص الذين قد يكونون متورطين في جريمة خطيرة أو قد لا يكون لهم الحق في الدخول أو البقاء في الاتحاد الأوروبي، يتم إدخال المعلومات في الهيئة العامة للاستعلامات من قبل السلطات الوطنية وإرسالها عبر النظام المركزي لجميع دول شنغن، و يعتبر نظام المعلومات شنغن دليل يضع إجراءات للتبادلات بين دول الاتحاد الأوروبي من معلومات تكميلية عن التنبيهات المخزنة في الهيئة العامة للاستعلامات، وخلقت الثورات العربية في شمال إفريقيا في عام 2011 توترات بين فرنسا وإيطاليا، ففي منتصف أفريل2011 أغلقت فرنسا حدودها أمام مطارات تحمل مهاجرين غير شرعيين إلى ايطاليا مستندة إلى ما تنص عليه اتفاقية شنغن حيث يتم مراقبة الحدود السياسية في حالة وجود تهديد للأمن العام، حيث أن ايطاليا في وقت سابق منحت تصاريح إقامة لمدة ستة أشهر لأكثر من 20.000 من مهاجرين غير شرعيين تونسيين الذين وصلوا إلى ايطاليا وهذا ما جعل فرنسا تتهمها بخرق اتفاق شنغن.[3]

[1] – نظام معلومات شنغن، اطلع عليه بتاريخ 2016/05/03 :
https://www.tlscontact.com/lb2ch/help.php?id=schengen_area&l=ar

[2] – شيبوط بشرى، المرجع السابق.

[3] – شيبوط بشرى، المرجع السابق.

دول منطقة شنغن والاتحاد الأوروبي

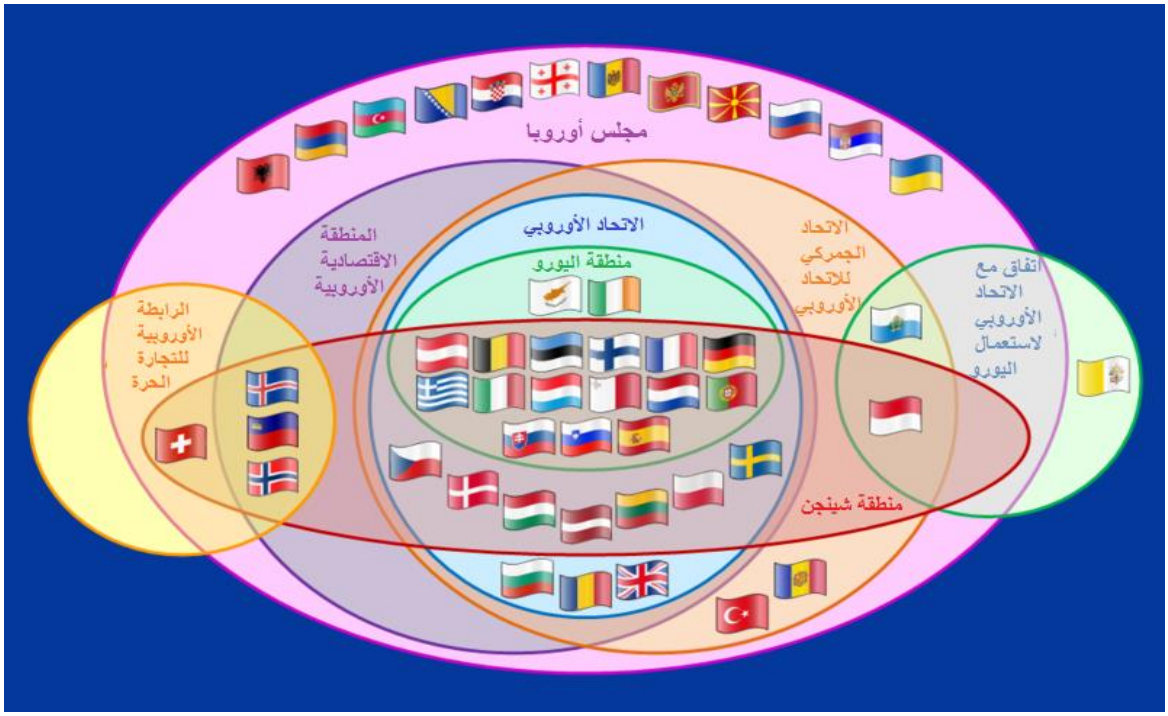

المصدر :http://visaworldservice.blogspot.com/2012/07/countries-in-schengen-area.html

الأوضاع التي فرضها جنوب المتوسط أدى إلى إعادة النظر في بنودها و ظهر موقفين، الموقف الأول بقيادة فرنسا وايطاليا مع إعادة العمل بمراقبة الحدود بشكل مؤقت ليس فقط عند وجود تهديد للأمن بل لدى تدفق موجات من الهجرة غير شرعية، أما الرأي الثاني فيمثله الدانمارك التي ترى أنه يجب فرض قيود على حرية الحركة والتنقل وهذا ما قامت به من خلال إعادة الرقابة الجمركية .

عبرت مفوضة شئون الأمن الداخلي الأوروبي سيسيليا مالمستروم أن: "هذه الخطوة، تأتي ردا علي مخاوف بعض الدول، ومنها فرنسا و إيطاليا، بشأن التعامل مع تدفق موجات من النازحين والمهاجرين غير الشرعيين للفضاء الأمني الأوروبي"[1]، لكن من الجانب الآخر تعلن المفوضية الأوروبية عن رفضها في إعادة النظر في الاتفاقية برمتها. واقترحت سيسيليا مالمستروم في تقريرها عدة آليات لمواجهة الأوضاع الراهنة.

ثانيا – الميثاق الاوروبي للهجرة واللجوء: هذا الميثاق تقدمت به فرنسا في 08-07-2008 ، ويعتبر التزاما سياسيا للاتحاد الأوروبي و للدول الأعضاء من اجل بناء سياسة أوروبية مشتركة حول الهجرة و اللجوء، هدفه مكافحة الهجرة غير الشرعية والمساعدة على تنمية الدول الفقيرة التي يأتي منها المهاجرون إلى أوروبا، تقوم على أربع ركائز احترام الحق في مغادرة أي بلد والعودة إلى البلد الأصلي وحقوق الإنسان للمهاجرين، بما في ذلك إطار إجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتشجيع الهجرة

[1] – شيبوط بشرى، المرجع السابق.

الشرعية وضمان الحق في الحصول على الحماية الدولية في دول الاتحاد الأوروبي والتي تعتبر الجوانب المركزية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة والتي توليها لجنة المناطق أهمية خاصة[1]، ويحدد الميثاق الأوربي بشأن الهجرة واللجوء، المبادئ التوجيهية – من خلال قوانين غير ملزمة– للتحكم في الهجرة القانونية ومحاربة الهجرة غير المشروعة [2].

و يسعى هذا الميثاق إلى وضع سياسة عادلة وفعالة ومنسجمة في التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة والفرص الايجابية التي تصاحبها" حسب ما ورد في بيان مشترك لقمة الزعماء الأوربيين.

وتحتوي القواعد الواردة في الميثاق على ما سمي بـ "البطاقة الزرقاء" على غرار "البطاقة الخضراء الأمريكية"، وهي وثيقة تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية والذين يقدمون من دول خارج الاتحاد الأوربي لأجل العمل، حيث تمنحهم وعائلاتهم حق الإقامة لفترات محددة في أراضي دول الاتحاد الأوربي.

تضمن الميثاق نقاطا مثيرة للجدل من بينها تلك التي تنص على أن المهاجرين غير الشرعيين الذين يقاومون الترحيل يمكن احتجازهم لفترة تصل إلى 18 شهرا ومنعهم من الدخول من جديد إلى دول الاتحاد الأوربي لمدة خمس سنوات و تتعهد الدول الأوروبية بمحاولة تجنب منح تصاريح الإقامة الجماعية، كذلك يعمل على توجيه الهجرة الشرعية لاستقطاب العمال والمحترفين من ذوي المهارات المطلوبة في سوق العمل، كما سيتعين على اللاجئين وفق الميثاق تقديم طلبات اللجوء من الخارج، و أعربت العديد من دول الاتحاد عن تأييدها توسيع نص الميثاق ليشمل تشجيع هجرة قانونية بغية ملء النقص في سوق العمل وعدم الاكتفاء بما أسماه مشروع العمال .

من بينها السويد وإسبانيا التان أبدتا سعادتهما بالمشروع الجديد الذي أقره وزراء داخلية الدولة أوروبية بعد أن كانت أعربت عن تخوفات سابقة من أن يؤدي الميثاق إلى منع الهجرة الجماعية.

وخلاصة القول أن معظم الدول الأوروبية تؤيد هذا المشروع الذي يحدد مبادئ إدارة ومكافحة الهجرة غير الشرعية لاستقطاب العمال والمحترفين من ذوي المهارات[3]

ثالثا – موقف المجلس الأوربي لشؤون الهجرة واللجوء: رحب المجلس الأوربي لشؤون الهجرة واللجوء بالميثاق الأوربي بشأن الهجرة، لكنه أعلن تحفظه على بعض النقاط التي ودرت فيه خاصة ما يتعلق منها بالمبادئ التوجيهية حول احتجاز المهاجرين المرحلين إلى بلدانهم الأصلية. وقال المجلس أنه يخشى أن يرجح هذا الميثاق كفة المعالجة الأمنية لقضايا الهجرة إلى أوربا التي لم تقدم أية حلول جذرية لها. ويخشى من جهة أخرى أن تقف السياسات الجديدة للهجرة حاجزا دون وصول الناس الذين هم بحاجة

---

[1] – CIVEX-V-027 رأي على "النهج العالمي لمعالجة الهجرة والتنقل"، الذي اعتمد في الجلسة العامة يومي 18 و 19 يوليو، 2012 (المقرر : نيشي فيندولا).

[2] – بن بوعزيز آسية ، مرجع سابق.

[3] – الاتحاد الأوروبي يتبنى مشروعا فرنسيا بشأن ميثاق الهجرة، موقع الجزيرة ، اطلع عليه بتاريخ:2016/03/18
http://www.aljazeera.net/news/international

إلى حماية الدول الأوربية ، حيث لم يشر الميثاق المذكور إلى هذه النقطة الأساسية التي هي تؤكد على أن أوربا هي أرض للجوء وطالبي الحماية[1].

ويشدد الميثاق الأوربي للهجرة على أن تعزيز المراقبة على الحدود الخارجية، يجب ألا يكون عقبة في سبيل حماية اللاجئين، ولكن ليس من الواضح ما هي التدابير الملموسة التي ستتخذ لضمان أن طالبي اللجوء يكفل الوصول إلى أراضي الاتحاد الأوروبي و الاستفادة من إجراءات حق اللجوء.

وفي هذا الإطار، فإن المطلوب من الوكالة الأوربية للحدود، ومنظمة فرونتكس أن يقدما مزيدا من التوضيحات حول هذه الإجراءات ومدى ضمانها لعدم المس بحقوق الإنسان.

وتبدو فرونتكس غير قادرة أو غير راغبة في معرفة عدد طالبي اللجوء المحتمل أن يتأثروا بعملياتها، أو ما يمكن أن يحدث لهم في حالة عدم السماح بدخولهم إلى دول الاتحاد وما يمكن أن يلاقوه حالة توجههم إلى دول ثالثة.

ولا يبدو موقف الميثاق الأوربي للهجرة واضحا فيما يخص طموحاته وما يهدف إلى تحقيقه، ومدى التزام تلك الأهداف بالسياق الأوربي و الدولي في مجال حقوق الإنسان أو الميثاق الدولي لحقوق الإنسان.

ومن خلال المناقشات التي دارت حول هذا الميثاق، يتبين ما هو نوع المجتمع الذي يريد الاتحاد الأوربي بناءه والمقاربة التي تحملها الدول الأعضاء حول البلدان النامية والفقيرة. " نحن في مفترق للطرق، فعلى أوربا أن تختار بناء مجتمع منفتح يحافظ على حقوق الإنسان ويدعم التعاون المثمر والإيجابي مع باقي دول العالم، أو بناء مجتمع منغلق على نفسه".[2]

المطلب الثالث : الاقتراب الأوربي الجديد الخاص بالهجرة والحركة

أولا –الاقتراب الأوربي تجاه الهجرة غير الشرعية عملا وهدفا:

1. **الإطار العملي للاقتراب الأوربي الجديد:** مع بداية ثورات الربيع العربي، ازداد تدفّق المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء على نحوٍ غير مسبوق، وهو ما دفع بدوره قادة الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في إطار استراتيجي شامل للتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء، وفي 18 نوفمبر 2011 تبنّى المجلس الأوروبي استراتيجية جديدة للتعامل مع قضايا الهجرة عُرفت **باسم اقتراب الاتحاد الأوروبي العالمي الجديد** الخاص بالهجرة والحركة (The New EU Global Approach to Migration and Mobility GAMM.) وأشارت المفوضية الأوروبية إلى أن هذا الاقتراب الأوروبي الجديد، على النقيض من السياسات الأوروبية السابقة الخاصة بالهجرة، لم يعد ينظر إلى المخاوف الأمنية في التعامل مع ملف الهجرة فقط .

ويتكوّن هذا الاقتراب من إطارين عمليين :

[1] – بن عزيز آسية، المرجع السابق.

[2] – المرجع نفسه.

- يتمثل **الأول** في اتفاقيات الحركة التي سيتم تقديمها إلى الدول التي لديها جوار مباشر مع الاتحاد الأوروبي (أوروبا الشرقية) ، والموجودة على الضفة الجنوبية للمتوسط ، ويندرج هذا في سياق ما يُعرف بـ The Three Ms وهي:
  - المال (Money)
  - النفاذ إلى السوق الأوروبيي Market Access)
  - والقابلية للتنقل بين الدول الأوروبية وبين الدول العربية (Mobility)

يمكن اعتبارها أفضل الأدوات التي يمكن أن تحدث فرقاً لأوروبا في مرحلة ما بعد الربيع العربي ، ويمكن تفسير المنطق وراء هذا الإطار بحقيقة أن قابلية الحركة للعمالة من هذه الدول قد تكون في مصلحة أوروبا ، فالقوة العاملة في أوروبا تسير نحو مرحلة من الهرم ، وهو ما يعني أن هناك نقصاً متوقعاً في اليد العاملة في بعض المجالات الاقتصادية يمكن تعويضه فقط من خلال استقدام شباب متعلم، وموهوب من هذه الدول.

✓ أما الإطار **الثاني** لهذا الاقتراب فيغطي الدول التي ليست جزءاً من ترتيبات اتفاقيات الحركة ويشمل وضع أجندات مشتركة للتعاون في مجالي الهجرة واللجوء مع هذه الدول. [1]

2. هدف الاقتراب الأوربي الجديد

الهدف **الأول** من الاقتراب الموضح أعلاه هو تحقيق أحد الطموحات الاستراتيجية لأوروبا سنة 2020، وهو أن تستمر أوروبا في أن تظل مقصداً جاذباً للمهاجرين الموهوبين من أنحاء العالم كافة، ويعني ذلك زيادة معدلات الهجرة إلى أوروبا بهدف تعويض التغيرات الديمغرافية (نقص القوة العاملة) في أوروبا.

في حين يتمثّل الهدف **الثاني** لهذا الاقتراب في التعامل بدرجة أكثر من الكفاءة مع الهجرة غير الشرعية واللجوء السياسي من خلال الاتفاق مع الدول الأكثر تصديراً للمهاجرين غير الشرعيين على آلية للحد من ذلك .بعبارة أخرى، اتبعت أوروبا منطق خطط العمل نفسه الذي اعتمدت عليه في سياسة الجوار الأوروبي الجديدة في التعامل مع قضايا الهجرة واللجوء، وذلك من خلال اتفاقيات الشراكة في ما يتعلق بالحركة.[2]

ثانيا – الدعامات الأساسية للاقتراب الأوربي: لهذا الاقتراب أربع دعامات أساسية للتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء السياسي هي:

- الدعامة **الأولى** تتمثل في تنظيم وتسهيل الهجرة الشرعية والقابلية للحركة بين الاتحاد الأوروبي وبين بعض الدول، وخاصة المهاجرين الأكثر مهارةً والأكثر موهبةً من أنحاء العالم كافة .

[1] – محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، المستقبل العربي ، ص ص31-33. على الموقع : http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_431_mhmd_mtw3.pdf

[2] – المرجع نفسه.

- الدعامة **الثانية** فتتجسد في منع وتقليل تدفقات الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تقوية نظام فرونتكس للحدود والاتفاق مع الدول الأخرى ومساعدتها على منع تدفّق المهاجرين.

- في حين تشمل الدعامة **الثالثة** تطوير سياسات أكثر كفاءة في التعامل مع طلبات اللجوء السياسية.

- و تتمثّل الدعامة **الرابعة** في تعظيم العائد من الهجرة، وذلك من خلال مساعدة المهاجرين الشرعيين في العيش في أوضاع أفضل، ما يمكنهم من تحقيق إضافة اقتصادية للدول الأوروبية وللدول الأصلية للمهاجرين على حدٍّ سواء.

هذه الدعامات الأربع للاقتراب العالمي وافق المجلس الأوروبي عليه في أبريل 2012 كإطار شامل وجامع لسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة، وكان هذا الاقتراب موجهاً في الأساس نحو أفريقيا، إلا أنه تم توسعته ليشمل أيضاً جنوب شرق وجنوب غرب أوروبا، فبالرغم من إقرار الاتحاد الأوروبي بأن اقتراب الاتحاد الأوروبي العالمي الجديد الخاص بالهجرة والحركة يجب تطبيقه على المستوى العالمي، إلا أنه أكد في الوقت نفسه ضرورة وضع أولويات جغرافية تأخذ في الاعتبار مسارات الهجرة من دول الموطن الأصلي.[1]

ويرى المجلس الأوربي لشؤون الهجرة واللجوء أن تكون قيم التضامن و الحوار والاندماج في صلب السياسات الأوربية، يدعو إلى وضع مسألة حقوق الإنسان في مركز النقاش من أجل بناء أوروبا أرضا للسلام والأمن.

[1] – محمد مطاوع، المرجع السابق، ص33.

المبحث الثالث: مدى تعارض وتوافق الآليات الاوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية

أدى غرق ما يقرب 400 مهاجر، قرب سواحل جزيرة لامبيدوزا في إيطاليا، في أوائل أكتوبر 2013 إلى وضع قضية الهجرة على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي من جديد، و أدت تلك المأساة إلى حدوث انشقاقات عميقة بين قادة الدول الأوروبية حول كيفية منع تكرار حدوث مأساة مماثلة لها مرة أخرى في المستقبل، ونظرا لأن انعكاسات الهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الأوروبي متفاوتة، فإن سياساتهم ونظرتهم تجاهها مختلفة في الغالب وهو ما سنبينه من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول : مجال توافق السياسات الأوربية

في قمة المجلس الأوروبي في بروكسيل في نهاية أكتوبر 2013 ، اعترف قادة الاتحاد الأوروبي بالحاجة إلى تقوية دوريات الاستطلاع عبر وكالة فرونتكس، إلا أنهم أكدوا الجانب الذي يجب أن يشتمل على أي حل لقضية الهجرة وعلى مواجهة جذور المشكلة وذلك في إشارة إلى الصراعات، والفقر، ومحاربة المهربين، وتنظيم سوق العمل، كما أعربت دول الاتحاد الاوروبي عن استعدادها لتقديم مساعدات للدول المتضررة، وهي الواقعة على خط المواجهة مع الهجرة كاليونان وإيطاليا وإسبانيا، من دون استعدادها لاستقبال مزيد من المهاجرين، وتدفع تلك الدول إلى أن اتفاق دبلن ينظم التعامل مع طلبات اللجوء السياسي، وأن أول دولة أوروبيةّ يمر بها اللاجئ السياسي تصبح هي المسؤولة الأولى عن البت في طلبه للجوء وتصبح مشكلة داخلية لتلك الدولة، لا مشكلة أوروبية، وتدفع المتضررة بأنها لا تستطيع أن تتحمل الأعداد الهائلة من المهاجرين واللاجئين المتدفقة من جنوب المتوسط، فقد تساءل وزير خارجية اليونان، إيفانجيلوس فينيزيلوس، بشكل استنكاري "لماذا دولة تعدادها 10 ملايين نسمة عليها أن تتعامل وحدها مع مليون ونصف مليون لاجئ.[1]

ومن بين النقاط المتفق عليها في القمة الأوروبية الاستثنائية المنعقدة في بروكسل في أفريل 2015 حول مسألة الهجرة غير الشرعية ما يلي:

- ✓ تعزيز العمليات المشتركة في البحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال زيادة الموارد المالية والمقدرات العملية وتوسيع منطقة عملياتها مما يسمح بالمزيد من التدخل في إطار مهمة وكالة الحدود الخارجية الأوروبية (فرونتكس).
- ✓ تفعيل التنسيق ببين وكالاته الأمنية المختلفة والجهات القضائية لملاحقة المهربين في البحر المتوسط.
- ✓ المعالجة المشتركة لطلبات اللجوء.
- ✓ القيام بجهد منهجي لملاحقة وتدمير السفن المستخدمة من قبل المهربين، وفي هذا السياق أوضح المفوض الأوروبي المكلف بالهجرة والشؤون الداخلية والمواطنة ديميتريس افراموبولوس أن أسر وتدمير

[1]– محمد مطاوع، المرجع السابق، ص34.

السفن المخالفة سيتم بناء على الخبرة المكتسبة خلال عملية "أتلانتا" لمكافحة القرصنة في الصومال معتبرا أن القرارات المتخذة خلال قمة ببروكسل هي قرارات سياسية تنتظر التحضير العملياتي لها و لقد جمعت الموارد وأعد تفويض (للقوات المشاركة في العملية)، وأكد أن المفوضية الأوروبية لا تستطيع وحدها القيام بهذه المهمة لأنها بحاجة لموافقة قادة جميع دول الاتحاد وأن هذه المسألة سيتم التطرق لها خلال القمة الطارئة حول الهجرة في بروكسل.

✓ أخذ البصمات من جميع المهاجرين والنظر في خيارات لآلية تسمح بإعادة طوعية للمهجرين وإعادة التوطين وتقديم عدد من الأماكن للأشخاص المحتاجين إلى الحماية ووضع برامج جديدة للعودة السريعة للمهاجرين غير الشرعيين بالتنسيق مع وكالة (فرونتكس) والدول الأعضاء الموجودة في الخطوط الأمامية.

✓ نشر ضباط اتصال لشؤون الهجرة في بلدان المنطقة لجمع المعلومات الاستخباراتية حول تدفقات النازحين والمهاجرين وتعزيز دور بعثات الاتحاد الأوروبي.[1]

إذا رجعنا إلى الوراء وتأملنا الإجراءات الأمنية المختلفة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي، نجد أن دوله متفقة إلى حدّ بعيد، خاصة عندما يتعلق الأمر باتفاقيات مع دول جنوب المتوسط ،لأن هذه الأخيرة حينئذ تعد بمثابة جدار يمنع مرور المهاجرين وتفسر ذلك الاتفاقيات الثنائية مع دول شمال إفريقيا، والقمة المنعقدة مع دول إفريقيا (مالطا 2015م)، وآخرها قمة الأوروبية –التركية في بروكسل (مارس 2016م) ،الهدف منها جميعا هو حماية حدودها ومنع المهاجرين من التسلل إلى أوروبا، عن طريق هؤلاء الشركاء مقابل بعض الأموال، وهو انتهاك لحرية تنقل الأشخاص، وهذه السياسة لا تأتي بالحل قريبا، إذا يجب ان تكن هناك استراتيجية شاملة تراعى فيه حقوق الانسان الذي طالما تبجحت به الدول الغربية، وإمكانيات دول الجنوب، (انظر المطلب الثاني والثالث من المبحث الثاني – الفصل الثالث).[2]

المطلب الثاني: المعارضة والتشكيك في السياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية

أولا– المعارضة في السياسات الأوروبية: يواجه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء خمس إشكاليات كبرى في ما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي وكيفية التعامل معها وهي كالتالي:

1. **تدور الإشكالية الأولى حول نقطتين:** تتمثل النقطة الأولى بتحول قضايا الهجرة من كونها قضايا اقتصادية في الماضي إلى قضايا أمنية وسياسية في المقام الأول في الآونة الأخيرة. أما النقطة الثانية فتتمثل بطابعها عبر الحكومي لطريقة اتخاذ القرار الأوروبي في ما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي (أي سيطرة حكومات الاتحاد الأوروبي ودوله على عملية اتخاذ القرار)، بعبارة أخرى، يتمثل

[1]– وكالة الأنباء الجزائرية، خطة أوروبية جديدة لمواجهة الهجرة غير الشرعية وانتقادات للسياسات الأوروبية في الأبيض المتوسط، دولي، نشر في 2016-05-04، تاريخ التصفح على الموقع 2016/05/04 http://www.aps.dz/ar/monde/15106-

[2] – المرجع نفسه.

المدخل الأكثر تفسيرا لسياسات الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة واللجوء السياسي في فهم السياسات الداخلية لكل دولة أوروبية تجاه قضايا الهجرة، لأن الدول الأوروبية الأعضاء لا المؤسسات فوق القومية لها الكلمة العليا في ما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالهجرة[1] .

2. الإشكالية الثانية تتعلق بحقيقة أن أوروبا هي «قارة المهاجرين»، وأنه بينما معظم الدول الأوروبية تتجه إلى تبني إجراءات لتقييد حركة المهاجرين والحد من التدفق، فإن اقتصادات هذه الدول، وخاصة الدول الأوروبية شمال المتوسط، لا يمكن أن تعمل بكفاءة من دون تدفق الأيدي العاملة الرخيصة من الدول الأخرى، وخاصة دول شمال أفريقيا، فدول الاتحاد الأوروبي تمر الآن بتغيّرات جذرية في تركيبتها الديمغرافية التي تستلزم اتباع سياسات تسمح بمزيد من تدفق الهجرة والعمالة الماهرة لسدّ العجز المتوقع في بعض المجالات الاقتصادية

3.الإشكالية الثالثة تتمثل في عدم وجود اقتراب أوروبي موحد للتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء السياسي في القارة الأوروبية في الحين ، وتنقسم هذه الإشكالية إلى نقطتين:

الأولى تتعلق بوجود صراع قانوني وسياسي بين معسكرين، وهما معسكر الدول الأوروبية جنوب المتوسط،(إسبانيا، إيطاليا، اليونان، قبرص، ومالطا)، في مقابل معسكر الدول الأوروبية في وسط وشمال أوروبا (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، وغيرها من الدول)، حيث يطالب معسكر الدول الأوروبية جنوب المتوسط باقي دول الاتحاد الأوروبي أن تتحمل جزءا أكبر من العبء في طلبات اللجوء السياسي وفي استقبال مزيد من المهاجرين غير الشرعيين. بينما يرى معسكر الدول الأوروبية في وسط أوروبا وشمالها أن ذلك يتعارض مع اتفاق دبلن (The Dublin Agreement) الذي ينص على أن التعامل مع طلبات اللجوء السياسي هو من مسؤولية أول دولة أوروبية تطأها قدم المهاجر غير الشرعي أو اللاجئ السياسي.

أما النقطة **الثانية** فتتعلق بواقع أن اتجاه معظم الدول الأوروبية ظل لوضع قيود أكبر على الهجرة وعلى حرية الحركة فإن دول أوروبية أخرى (السويد نموذجا) تشجع الهجرة إليها.[2]

ففي بريطانيا أقر رئيس الوزراء (ديفيد كاميرون) بأن حكومته كانت قد ارتكبت خطأ فادحا عندما لم تحدّ من سبل وصول المهاجرين إلى سوق العمل البريطاني في أعقاب دخول دول وسط أوروبا وشرقها في عضوية الاتحاد الأوروبي في عام 2004، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تزايد عدد المهاجرين إلى بريطانيا على نحو غير مسبوق وغير متوقع، مما أدى بها إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى الحد منها.

شهدت خلافات عميقة بين دول الاتحاد الاوروبي التي على خط المواجهة المباشرة مع الهجرة، وبين الدول الأبعد جغرافيا عن نطاق الهجرة من دول شمال أفريقيا مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، إذ طالبت الأولى باقي الدول الأوروبية بالمشاركة في عبء اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من خلال إعادة

[1] – وكالة الأنباء الجزائرية، المرجع السابق.

[2] – وكالة الأنباء الجزائرية، المرجع السابق.

توزيع بعضهم بشكل مؤقت في باقي الدول الأوروبية، وكانت قد أعربت عن عدم رضاها عن اتفاقية دبلن المعدلة في 2013 التي دخلت حيز النفاذ في عام 2015 لأنها لا تحقق عدالة في توزيع أعباء تدفقات الهجرة على الدول الثماني والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلا أن الثانية التي رفضت بدورها ذلك.[1]

ونتيجة لذلك اتخذت إيطاليا العديد من الإجراءات، لأنها من أكبر الدول المستقبلة للمهاجرين، منها سياسة الترحيل إلى البلدان الأصلية، وإصدار تصاريح إقامة دائمة تسمح للمهاجرين باستخدام تأشيرة شينغن للنفاذ إلى باقي الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا، وهو الأمر الذي دفع السلطات الفرنسية إلى الرد بعدم السماح بالنفاذ إلى أراضيها إلا لمن يمتلكون جوازات سفر سليمة، وترحيل ذوي الأوراق غير السليمة إلى إيطاليا، وإزاء المطالبات الإيطالية المتكررة من باقي دول الاتحاد الأوروبي ومن المؤسسات الأوروبية بتوزيع عادل لعبء وتكلفة التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين، وشعور إيطاليا بالإحباط بسبب عدم الاستجابة لهذه المطالب، حتى لوّح وزير الداخلية الإيطالي بفكرة الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي، كما أصدرت السلطات قانونا يسمح لها بمعاقبة أي مهاجر غير شرعي يدخل الأراضي الإيطالية ويرفض المغادرة بالسجن لمدة تتراوح ما بين عام وأربعة أعوام، وغرامة تزيد على 10 آلاف يورو وترحيل قسري إلى موطنه الأصلي، الأمر الذي دفع المفوضية الأوروبية إلى التهديد في أواخر عام 2013 بتقليص المساعدات الأوروبية المخصصة لإيطاليا لمواجهة قضية الهجرة غير الشرعية في حال عدم توفيرها لظروف استقبال إنسانية وكريمة للمهاجرين.[2]

من ناحية أخرى صوت الناخبون السويسريون، في 10 فبراير 2014، لمصلحة استفتاء يقضي بإعادة نظام تحديد حصص للمهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي إلى سويسرا بنسبة تأييد بلغت 50,3 بالمئة، وكان هذا الاستفتاء بمنزلة زلزال جديد في أوروبا من شأنه تهديد أحد المبادئ الأربعة الرئيسة والحاكمة للاتحاد الأوروبي، وهو مبدأ حرية الأفراد التنقل في فقد اعتبر وزير الخارجية الفرنسي نتائج هذا الاستفتاء خبرا سيئا سواء لأوروباّ أو لسويسرا لأنه يعني إنهاء اتفاق حرية التنقل للأفراد الذي كانت قد وقعته مع الاتحاد الأوروبي.

4.أما الإشكالية الرابعة فتجسدت في تسارع وتيرة الهجرة إلى أوروبا على نحو غير مسبوق – في أعقاب ماُ عرف بثورات الربيع العربي – من دول الشرق الأوسط وأفريقيا بشكل دفع معظم قادة دول الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في تحرك استراتيجي يهدف إلى مواجهة هذه الموجه من الهجرة إليها، و نشير إلى أن إيطاليا وحدها استقبلت ما يزيد على 26 ألف مهاجر من دول شمال أفريقيا في الأشهر الأربعة الأخيرة من عام 2015 ، بزيادة قدرها (823 بالمئة) عن نسبة المهاجرين لديها في العام الذي قبله .

[1] – وكالة الأنباء الجزائرية، المرجع السابق.

[2] – المرجع نفسه.

وورد في آخر تقرير عن عدد المهاجرين إلى أوروبا من دول شمال أفريقيا إلى أن العدد وصل إلى 60 ألف مهاجر في الأشهر الأربعة الأخيرة فقط، وهو ما يزيد على معدلات الهجرة التي حدثت في أعقاب العام 2011، حيث كان العدد الإجمالي 140 ألف خلال 2011-2012 .

5. في حين تتمثل الاشكالية الخامسة في محاولة دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته إيجاد نوع من التوازن ما بين (الرغبة في منع وتقييد الهجرة غير الشرعية وطلبات اللجوء السياسي إليها)، وما بين (احترام قيم حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين واللاجئين السياسيين). ففي مجال الهجرة واللجوء السياسي، يمكن التمييز بين نوعين من الأطر النظرية التي تحكم الفكر الأوروبي للتعامل معها:[1]

– الإطار الواقعي للأمن الداخلي والإطار الليبرالي المتعلق بحقوق الإنسان.

يركز الإطار الواقعي على مسألة التحكم في الحدود وعلى فكرة سيادة الدولة، وفي هذا الصدد لا يوجد تمييز بين التحركات العابرة للحدود سواء أكانت في شكل هجرة غير شرعية أم لجوء سياسي أم لاجئين، فالكل سواء في كونهم مواطنين من دولة ثالثة يجب التحكم في دخولهم إلى الأراضي الأوروبية، في إطار الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي.

تتمثل الإشكالية الأوروبية في أن التركيز الشديد على الليبرالية قدّ يؤدي إلى تقويض سيادة الدولة، وما زالت أوروبا منقسمة، في ما يتعلق حقوق الإنسان العالمية وقيمة ومبدأ حرية الحركة بالهجرة غير الشرعية، ما بين الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان وبين الحاجة إلى تقليل عدد المهاجرين غير الشرعيين الداخلين إليها، أي أن الفريق الأول يطالب بضرورة تقوية التحكم في الحدود الأوروبية، من خلال زيادة دوريات الاستطلاع وتدعيم دور وكالة فرونتكس، بينما يرى الفريق الثاني أن وضع قيود أكبر على الحدود الأوروبية سيؤدي فقط إلى تقليل خيارات المهاجرين المتعطشين للهجرة إلى أوروبا، وسيدفعهم على نحو أكبر وأعمق إلى براثنّ مهربي المهاجرينّ وتجار الهجرة غير الشرعية[2].

ثانيا – التعارض والتشكيك في السياسة الأوروبية: وصل إلى أوروبا عبر البحر المتوسط 2015 قرابة 400 ألف من اليونان و131 ألفا عبر إيطاليا ليصبح البلدان الخطين الأماميين لأكبر أزمة لاجئين تشهدها القارة منذ الحرب العالمية الثانية، وافق زعماء الاتحاد الأوروبي على إنشاء ما يعرف بالنقاط الساخنة للمهاجرين، في اليونان وإيطاليا وغيرهما من الدول الحدودية لمساعدة وفحص المهاجرين واللاجئين الوافدين بعناية أكبر ، وقال المستشار النمساوي **فيرنر فايمان** لراديو (أو.أر.إف) النمساوي بعد زيارة جزيرة ليسبوس اليونانية مشككا في مدى جدية ونفع هذا العمل بالمقارنة مع العدد الضخم للاجئين

[1] – وكالة الأنباء الجزائرية، المرجع السابق.

[2] – محمد مطاوع، مرجع سابق، ص28.

والمهاجرين "لن أكون متفائلا (بأن هذه البؤر الساخنة ستجدي نفعا) حتى بنهاية هذا العام إلا إذا كان هناك تنسيق مركزي ووسائل وموظفين أكثر بكثير.[1]

وكانت خطة الاتحاد الأوروبي تهدف في جانب منها لمساعدة الدول الحدودية للاتحاد على التعامل مع تدفق المهاجرين بإعادة توزيع طالبي اللجوء على دول غير حدودية، ووافقت إيطاليا على فتح ست بؤر ساخنة وقالت المفوضية الأوروبية إن اليونان ستضع نموذجها الخاص لشبكة البؤر الساخنة على غرار إيطاليا.

من جهة اخرى أظهر استطلاع للرأي أن نصف التشيكيين يعارضون استقبال أي لاجئين من مناطق الحرب وهو ما يؤكد المعارضة الشديدة في جمهورية التشيك ودول وسط أوروبا للسياسات التي ترحب باستقبال أعداد متزايدة من طالبي اللجوء، وشددت دول وسط أوروبا على ضرورة ضبط الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي لوقف تدفق مئات آلاف اللاجئين إلى أوروبا هذا العام هربا من الصراعات في سوريا والعراق أفغانستان واليمن وليبيا وإيريتيريا وغيرها[2].

وعارضت الحكومة التشيكية خطط الاتحاد الاوروبي لتوزيع طالبي اللجوء على دول الاتحاد وأيد هذا الموقف معظم الطبقة السياسية التشيكية وبينهم الرئيس **ميلوش زيمان** الذي يتبنى علانية مواقف مناهضة للهجرة، وأساء هذا الموقف للعلاقة بين جمهورية التشيك وألمانيا لكنه لم يثر إلا القليل من الجدال داخليا.[3]

[1]– رويح عبد الامير، أوروبا وأزمة اللاجئين...من هجرة غير مشروعة إلى ترحيل غير مشروع ،مقال منشور في شبكة النبأ تاريخ التصفح على الموقع 2016/05/06 12:00 http://annabaa.org/arabic/rights/3897

[2] – المرجع نفسه.

[3]– المرجع نفسه.

خلاصة :

سعت دول الاتحاد الأوروبي، في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى إبرام و عقد اتفاقيات ثنائية مع دول جنوب المتوسط ، ترتكز على الجانب الأمني متمثلة في الحراسة المشددة على الحدود البرية والسواحل البحرية، والاعتقال وإعادة الإدخال أو الإرجاع إلى موطنهم الأصلي وحاولت البلدان الأوروبية الغربية إدماج هذه الاتفاقيات باتفاقيات الشراكة مع بلدان جنوب المتوسط وأوروبا الشرقية، إلا أن بعض الدول رفضت إدخال مواطني دولة ثالثة إلى أراضيها، مما زاد الأمر صعوب، كما أن الآليات التي استخدمها الاتحاد الأوروبي من شراكة أورو متوسطية وإجراءات أمنية وتنظيمية لم تكن ناجحة وزادت تدفقات المهاجرين واللاجئين، مما أدى بالاتحاد الأوروبي إلى تبني آليات ومقاربات جديدة هدفها تقليل الهجرة غير الشرعية، لكن مع الإبقاء على استقطاب المهاجرين في ظل العجز الديموغرافي الأوروبي، وتطوير سياسات التعامل مع طلبات اللجوء، وتسهيل الهجرة الشرعية، إلا أن هذا سبّب امتعاض للكثير من الدول، وهو ما ظهر جليا في مواقفها وسياساتها التي رفضت بعض الآليات الأوروبية، كالعمل بتأشيرة شينغن وإعادة المهاجرين إلى أول نقطة دخلوا منها وتوزيع المهاجرين واللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث:

آليات الاستراتيجية الأوربية تجاه الهجرة غير الشرعية على المستوى الخارجي

يشكل دخول الأجانب إلى دولة معينة وبقاؤهم على أراضيها شأنا سياديا، يتم تنظيمه وفقا للقوانين والمبادئ الدولية، لكن أصبح من المتعارف عليه أكثر فأكثر أن إدارة الهجرة الدولية تتطلب توافر الحوار والتنسيق والتعاون بين دول المنشأ، والمقصد ودول العبور، لضمان تحقيق أفضل النتائج الممكنة لكافة الأطراف، والتعاون في هذا المجال ينبغي أن يكون في إطار الأمم المتحدة أو في إطار الاتفاقيات الدولية والاقليمية المتعلقة بالهجرة وحقوق الانسان واللاجئين والعمل والجريمة، وكذلك في إطار الاحكام ذات الصلة بالقانون العرفي الدولي، وتسري الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان على كل المهاجرين واللاجئين بغض النظر عن وضعهم، لذلك كانت المبادرات الأوربية للحد من الهجرة غير الشرعية مع الهيئات الأممية والمنظمات الدولية أوفي إطار قوانينها، لما لها من حساسية تجاه حقوق الإنسان عندما يتعلق الأمر بإجراءات صارمة تتعلق بأمن الدول خاصة وأن الدول الأوروبية طالما تنادي وتدعم هذه الحقوق، لذلك سوف نتناول في هذا الفصل آليات الاستراتيجية الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية على المستوى الدولي في مبحثين:

المبحث الأول: آليات التعاون في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية تجاه الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: آليات التعاون الإقليمي تجاه الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول : آليات التعاون في إطار الامم المتحدة والمنظمات الدولية تجاه الهجرة غير الشرعية

شهد عام 2013م حوارا رفيع المستوى في الأمم المتحدة حول الهجرة الدولية والتنمية عند انعقاد الجلسة 68 العامة في الثالث والرابع اكتوبر في مدينة نيويورك ، وقد شهد الحوار تطورا كبيرا في حوار الأمم المتحدة الخاص بالهجرة والتنمية الأمر الذي يبدو من خلال الإعلان الذي صدر وتم اعتماده بالإجماع في الجلسة الافتتاحية ، وقد كان من النتائج الموضوعية للحوار ، الاعتراف الأكبر بأهمية الهجرة لكل البلدان ،ومن بين الرسائل التي برزت أثناءه ، احتلال حقوق الانسان من بين احتياجات المهاجرين مركز الصدارة ، وكذلك أهمية الروابط بين الهجرة والتنمية ، وهناك قلق كبير من جانب المجتمع الدولي فيما يخص المهاجرين الدوليين خاصة منهم العالقين في حالة الأزمات ،فضلا عن المخاطر واسعة النطاق والضغوطات التي يتعرض لها المهاجرون في مناطق العبور والمقصد.

وبمأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت مشكلة عالمية تتطلب تظافر الجهود الدولية للحد منها، فإن الأمم المتحدة لم تتوان في الدفاع عن حقوق المهاجرين وإيجاد الحلول المناسبة لهم، فأنشأت وكالات وعقدت منتديات وساعدت منظمات على ذلك ،وبمأن أوروبا هي أكبر المتضررين من هذه الظاهرة فقد كانت من أوائل المساهمين والداعمين لها للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية والحفاظ في نفس الوقت على حقوق المهاجرين، وهو ما سنوضحه في ما يلي :

المطلب الأول : الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

إدراكاً من الاتفاقية بأن محاربة الهجرة غير الشرعية تقتضي دعم الهجرة الشرعية، فقد أكدت على ضرورة التشاور والتعاون بين الدول بهدف تعزيز الظروف السليمة والعادلة والإنسانية فيما يتعلق بالهجرة الدولية للعمال وأفراد أسرهم، ودعت الدول إلى التشاور فيما بينها وذلك بتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية الهجرة الشرعية كسبيل لمحاربة الهجرة غير الشرعية

أولا– دعم تنمية الهجرة الشرعية : كما اسلفت، إن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تدعو إلى التشاور والتعاون لإيجاد الحلول ليس للحد من الهجرة ولكن أيضا للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للعمال ومن أجل ذلك نصت على بذل المجهودات التالية:[1]

[1] - الفقرة الأولى من المادة 65 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، رقم158، اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45 المؤرخ في 18 كانون الأول / ديسمبر 1990 ، تاريخ التصفح 2016/05/10 عل الموقع:
http://gihr-ar.org/ar/images/stories/pdf/2010/convitions/cmw-con.pdf

– التعاون من أجل وضع سياسات متعلقة بالهجرة وتشمل تبادل المعلومات مع السلطات المختصة في الدول الأطراف المعنية، وتوفير المعلومات المناسبة وخصوصاً لأرباب العمل والعمال ومنظماتهم، بشأن الاتفاقيات المبرمة مع دول أخرى بشأن الهجرة.[1]

– التعاون بين الدول (الأطراف المعنية) فيما يتعلق بالعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الذين هم في وضع نظامي حسب الاقتضاء بشروط تتفق عليها تلك الدول بغية العمل على إيجاد أحوال اقتصادية مناسبة لاستقرارهم من جديد وعلى تسهيل إعادة إدماجهم إدماجا اجتماعياً وثقافياً دائماً في دولة المنشأ.[2]

دعم الهجرة الشرعية هي من الحلول التي تساهم في الحد من الهجرة غير الشرعية ،لأن المهاجر غير الشرعي أو السري يكون في مركز ضعف، حيث يكون هدفاً طبيعياً للاستغلال، ويُجبر على قبول أي نوع من العمل وأي أوضاع عمل ومعيشة، وكثيراً ما تؤدي سياسات الهجرة التقييدية إلى دفع الآلاف من المهاجرين إلى اختيار القنوات غير القانونية، لذلك تسعى الاتفاقية إلى وضع حد لما يجري على نحو غير شرعي أو سري من توظيف العمال المهاجرين والاتجار بهم ولوقف توظيف العمال المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي أو غير الحائزين للوثائق اللازمة، وعلى ضوء هذا فإن دول الاتحاد الأوربي لجأت إلى المشاورات وعقد اتفاقيات مع دول المنشأ لحل مشاكل المهاجرين وفق ما نصت عليه هذه الاتفاقية، ضف إلى ذلك فإن العديد من الدول الأوروبية تدعم الهجرة الشرعية من أجل اليد العاملة التي تساهم في نمو الاقتصاد في ظل تراجع النمو السكاني هناك .

الأمم المتحدة اعترفت للمهاجرين بعدد من المبادئ والمعايير في إطار الاتفاقية ، منها النصوص ذات الصلة الموضوعة في إطار منظمة العمل الدولية، وخاصة الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل (رقم 77)، والاتفاقية المتعلقة بالهجرة في ظروف تعسفية، وتشجيع تكافؤ الفرص، والمساواة في معاملة العمال المهاجرين والتوصية بشأن الهجرة من أجل العمل، والتوصية بشأن العمال المهاجرين، والاتفاقية المتعلقة بالسخرة أو العمل القسري، والاتفاقية المتعلقة بإلغاء السخرة، والملاحظ أن هذه الاتفاقية اعترفت بهذه الحقوق لكل المهاجرين بدون استثناء أو تمييز ، وهذا يعني أن نطاقها يشمل العمال الموجودون في وضع شرعي أو غير ذلك، لكن دول الاتحاد الأوروبي ما تزال مترددة في المصادقة على الاتفاقية المذكورة ويمكن تفسير ذلك في كوننا ما زلنا نخضع لنظام عالمي غير ديمقراطي تمارس فيه الدول المتقدمة والصناعية تمييزا ممنهجا ومنظما تجاه كافة الشعوب النامية، ويزداد هذا التمييز تطرفا في ظل طغيان عولمة اقتصادية متوحشة .

وربما يفسر هذا الموقف من ناحية ثانية بنزوع الدول الغربية عموما إلى وضع قوانين هجرة مشددة بدعوى حماية أمنها القومي والتصدي للإرهاب، في حين أن المشاكل الإنسانية التي تنطوي عليها

[1] – الفقرة الأولى من المادة 65 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المرجع السابق.

[2] – الفقرة الثانية من المادة 67 من نفس الاتفاقية.

الهجرة وخاصة الهجرة غير النظامية، لا تقل خطورة عن الإرهاب الذي أصبح ذريعة في يد الدول للتضحية بحقوق الإنسان.

لذلك فإن أوروبا وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي مدعوة للمساهمة بشكل أكثر فعالية في بناء فضاء يشمل كل مواطني العالم بما فيها الدول النامية ، وإلا فلا سبيل للحديث عن حقوق الانسان ، والخطابات الجوفاء .

ثانيا – محاربة الهجرة غير الشرعية: المهاجرين غير الشرعيين يُستغلون من طرف شبكات متخصصة تجني الملايين من ورائهم وكذلك فيستغلون من طرف أرباب العمل حيث يتم استخدامهم ودون احترام القوانين والضوابط ركزت الاتفاقية على ضرورة التعاون بين الدول المعنية من أجل اعتماد تدابير مشتركة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومن هذه التدابير:

– ضرورة التعاون بين الدول المعنية من أجل اعتماد تدابير تتعلق بالعودة المنظمة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم إلى دولة المنشأ عندما يقررون العودة أو ينتهي إذن إقامتهم أو عملهم أو عندما يكونون في دولة العمل في وضع غير نظامي[1].

ومن أجل منع ووقف عمليات التنقل والاستخدام غير القانونية للعمال المهاجرين الذين هم في وضع غير قانوني، تتعاون الدول الأطراف بما في ذلك دول العبور، وتشمل التدابير الواجب اتخاذها لتحقيق هذه الغاية في إطار ولاية كل دولة من الدول المعنية ما يلي:

- ✓ اتخاذ تدابير ملائمة لمنع نشر المعلومات المضللة المتصلة بالهجرة خروجاً ودخولاً[2]
- ✓ تدابير للكشف عن التنقلات غير القانونية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم والقضاء عليها، وفرض جزاءات فعالة على الأشخاص أو الجماعات أو الكيانات" العصابات المتخصصة "التي تدير مثل هذه التنقلات أو يساعدون على تنظيمها أو إدارتها والتي لها فروع في الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة .[3]

- تدابير لفرض جزاءات فعالة على الأشخاص أو الجماعات أو الكيانات الذين يستخدمون العنف أو التهديد أو التخويف ضد العمال المهاجرين وأفراد أسرهم الذين هم في وضع غير نظامي.[4]

---

[1] – فريجة لدمية، مرجع سابق، ص102.

[2] – الفقرة الأولى من المادة 68 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المرجع السابق.

[3] –المرجع نفسه.

[4] – الفقرة الأولى من المادة 68 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأغراد أسرهم، المرجع السابق.

– ضرورة اتخاذ دول العمل جميع التدابير الملائمة والفعالة التي تكفل في أراضيها وقف استخدام العمال المهاجرين الذين هم في وضع غير نظامي نظراً لأن أرباب العمل يستغلون العمال غير النظاميين أبشع استغلال، بما في ذلك القيام عند الاقتضاء بفرض الجزاءات على الذين يستخدمون مثل هؤلاء العمال [1]، وتفرض الاتفاقية أن تتخذ الدول الأطراف حين يوجد على أراضيها عمال مهاجرين وأفراد أسرهم في وضع غير نظامي تدابير ملائمة لضمان عدم استمرارية الحالة ، ولأجل ذلك تنص على أنه كلما نظرت الدول الأطراف المعنية في إمكانية تسوية وضع هؤلاء الأشخاص وفقاً للتشريع الوطني المنطبق وللاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف، تؤخذ في الاعتبار الملائم ظروف دخولهم ومدة إقامتهم في دولة العمل والاعتبارات الأخرى ذات الصلة ولا سيما الاعتبارات المتصلة بحالتهم الأسرية.[2]

وحاولت الاتفاقية منح المهاجرين غير الشرعيين بعض الحقوق الأساسية التي تحفظ كرامتهم وإنسانيتهم، والتقليص من حجم الظاهرة وذلك عن طريق التعاون والتشاور بين الدول المعنية بآثار الهجرة وفي مقدمتهم دول الاتحاد الأوروبي، من خلال تبادل المعلومات، وكذلك إيجاد تدابير لمعاقبة ومواجهة أرباب العمل الذين يستغلون المهاجرين غير الشرعيين ويشغلونهم بأجور ضعيفة، لكن يتبين أيضا أن الحقوق التي كرستها الاتفاقية ، وعلى الرغم من أن الاتفاقية حاولت حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين وعملت على محاربة الهجرة غير الشرعية، لكن يبدو أنها ركزت في استراتيجيتها على الطابع الأمني و"الزجري "ولم تعمل على البحث عن الأسباب التي تدفع المهاجرين للهجرة، إذ كان عليها أن تركز على المعالجة الشمولية للظاهرة من خلال العمل على إرساء دعائم تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة بالدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، لكن ما يثير الانتباه هو أن هذه الاتفاقية لم تصادق عليها جل الدول الأوروبية المستقبلة والمعنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية، وبالتالي فقد أصبح ضرورياً انضمام هذه الدول إلى هذه الاتفاقية، إن هي أرادت التعاون في مجال الهجرة ومحاربتها، وعموما، فإن الدول الموقعة عليها ملزمة بإعمال وتفعيل مقتضياتها من أجل صيانة حقوق وكرامة الإنسان المهاجر.[3]

إن الاعتبارات السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوربي، تتغلب على اعتبارات حقوق الإنسان، أما التدابير الجزئية التي تستهدف تشجيع ما يسمى بالحق في التنمية المستديمة، والبرامج الأوربية المشهورة في هذا الصدد، مثل برنامج "ميدا ديمقراطية" ما هي إلا تدابير جزئية وانتقائية وتتوخى ذر الرماد في

[1] – لفقرة الثانية من المادة 68 من نفس الاتفاقية، المرجع السابق.

[2] – الفقرة الأولى من المادة 69 من الاتفاقية.المرجع السابق.

[3] – فريجة لدمية، مرجع سابق ،ص ص97–104.

العيون، والمساهمة في إيقاف نزوح المهاجرين نحو أوربا، وهو ما انساقت له العديد من الجمعيات خاصة منها التي تدعي الدفاع عن المهاجرين داخل دول الاتحاد الأوربي، و أول تحد حقيقي أمام الأوربيين هو إسقاط مقاربتهم الأمنية والكف عن تزويد أنظمة دول الجنوب بترسانة قمع شعوبها ومن ثم القبول بدفع مستحقات ومترتبات التخريب الذي مورس ضد البلدان والشعوب في الضفة الجنوبية ،وهذا لن يتحقق من دون تفعيل اشتراطاته وآلياته، داخل هذه البلدان بعيدا عن كل المقاربات الأمنية .[1]

المطلب الثاني: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو

كانت الجريمة ذات شأن داخلي إلا أنها وبسبب الانفتاح على الخارج وعبورها الحدود أصبح لها اهتماما دوليا وليس شأنا محليا، وعصابات الجريمة تنشط في عدة مجالات من بينها الهجرة غير الشرعية حيث وجد المهربون فيها هدفهم للاستثمار، وتحقيق أرباحا طائلة ، هذه العصابات المنظمة تزاوج نشاطها بين المخدرات والهجرة غير الشرعية، وما يؤكد هذا الطرح هو أن أغلب القوارب المغادرة للضفة الجنوبية من المتوسط في اتجاه أوروبا تحمل على متنها المخدرات إلى جانب المهاجرين، وأمام هذا الوضع المأسوي فإن المجتمع الدولي قام برد فعل إيجابي تجاه هذه المعضلة، وعقد رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء خلال ثلاثة أيام من ديسمبر 2000 مؤتمرا بباليرمو بصقلية أفرز معاهدة دولية وقعها ممثلون عن مائة وأربعة وعشرين (124) دولة أطلق عليها " اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة ".

تعتبر هذه الاتفاقية المحور الأساسي لاستراتيجية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة، من بينها الهجرة غير الشرعية ، فمقتضياتها تعتبر آليات ترسى عليها الأهداف التي يتعين على الدول أن تتضافر فيما بينها لفائدة الإنسانية وتشكل هذه المعايير أيضا قاعدة صلبة للتعاون الدولي، و لتعزيز هذه الاتفاقية صدر بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر والجو والبر نوضحه كما يلي:

أولا- حماية المهاجرين واللاجئين من التهريب: نظرا لتزايد اهتمام المجتمع الدولي بهذه الظاهرة القديمة والجديدة في آن واحد والتي تفاقمت بعد بدية الألفية الثالثة نبهت النمسا وإيطاليا إلى خطورة الجريمة ببعدها الحقوقي والجنائي فقدمتا مشروع بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أول دورة للجنة المختصة المنعقدة بفيينا في جانفي 1999 وشارك في المفاوضات 120 دولة وممثلين عن المجتمع

[1] – احمد البلعيشي، الريف والهجرة: مسارات وتحديات (سياسات الاتحاد الأوربي اتجاه المهاجرين)، تاريخ التصفح، يوم2016/04/01، سا 12:40على الموقع :http://www.hunarif.com/ar/index.php/activit-royal/696- 22

المدني واستمرت المناقشات إلى غاية أكتوبر 2000 وهو دليل على بغية التوصل إلى اتفاق ملزم للدول الأطراف لاحتواء الظاهرة الإجرامية.

يعتبر تهريب المهاجرين تجارة مربحة بشكل كبير مع تزايد الطلب عليها حيث ما يقدر بنحو ثلاثة ملايين مهاجر غير شرعي ينجحون في العبور من أمريكا اللاتينية ودخول الولايات المتحدة الأمريكية كل عام، والملايين تدخل أوروبا كذلك من جنوب المتوسط ما جعل ارتكاب هذا الجرم يدر مليارات الدولارات من العائدات سنويا للمجرمين بحيث تجاوز دخلهم سقف 06 مليارات دولار سنويا .

وعلى هذا الأساس دقت منظمة الأمم المتحدة ناقوس الخطر، وأعدت البروتوكول المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين والذي من خلاله تبدي و تعلن الدول الأطراف استعدادها باتخاذ التدابير الفعالة لمنع هذه الجريمة ذات الطابع العابر للبلدان والقارات. [1]

هذه المعطيات نبرز الأبعاد القانونية وإطار الاعتماد والأهداف التي جاء بها بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين ودوره في كبح جماح الشبكات الإجرامية النشيطة في بشكل لافت في البحر المتوسط والحد من نشاطها غير المشروع .

1.الأبعاد القانونية لهذا البروتوكول في 15 نوفمبر من سنة 2000 تم اعتماد البروتوكول الذي يهدف إلى منع ومكافحة تهريب المهاجرين، مشكلا بذلك آلية من آليات المواجهة ذات أساس قانوني دولي، تجدر الإشارة إلى توافر بعض الظروف التي ساهمت في بلورة مشروع البروتوكول إلى حقيقة من خلال مضمون يلبي ما كانت الدول التي مستها الجريمة بالدرجة الأولى تطمح لتحقيقه.

2.الإطار العام لاعتماد بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين :من بين المسؤوليات المثارة في مسألة تهريب المهاجرين هي مسؤولية الأمم المتحدة، حيث إذا نظرنا في ميثاقها نجد أن هذه المنظمة تقوم أساسا على فكرة التعاون الدولي وتتحمل مسؤولية في مجال حقوق الإنسان الأساسية وبكرامته ويضطلع بهذه المسؤولية بالإضافة إلى الدول الأعضاء عدد من أجهزة المنظمة على رأسها الجمعية العامة التي تتحمل مسؤولية مباشرة عن تعزيز واحترام حقوق الإنسان وحرياته الاساسية باعتبارها هيئة التداول الرئيسة بالأمم المتحدة. [2]

3 .هدف البروتوكول :هذا البروتوكول اعتمد وصودق عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخمسة والخمسين يوم :15 نوفمبر2000م ،الغرض منه هو منع ومكافحة تهريب

[1] – دحماني عبد السلام، تهريب المهاجرين من منظور القانون الدولي، (ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: الهجرة واللجوء من سوريا ودول الساحل الإفريقي إلى الجزائر)، جامعة جيجل، أفريل 2015) ،ص2.

[2] – المرجع نفسه، ص3.

المهاجرين ،حيث وضحت المادة (3) منه ما يقصد منه وهو "تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة ليس ذلك الشخص من رعاياها أو المقيمين الوافدين فيها وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية ،ويقصد بتعبير الدخول غير المشروع عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقلة، وفي هذا الإطار عمدت أوروبا إلى وضع خطط لمحاربة المهربين وملاحقتهم للحدّ من الهجرة غير الشرعية .

ثانيا – تدابير مكافحة المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البر:

1. التدابير التقنية الخاصة بمراكز العبور: الهجرة غير الشرعية لا ترتبط بالعبور من أماكن برية وبحرية خلسة ، بل إن هناك الغالبية تكون ممن انتهت صلاحية إقامتهم وبقائهم دون ترخيص أو تجديد ،فيكونون عندئذ غير شرعيين وهذا ما يتطلب إجراءات تقنية منها:

– تأمين جوازات السفر من التزوير

– تأشيرات المرور على جوازات السفر أو بطاقات الهوية[1]

2.تقنية مراقبة الحدود البرية الكلاسيكية :التسلل عبر الحدود ظاهرة قديمة يلجأ إليها المهاجرون لقلة خطورتها بالمقارنة مع الهجرة عن طريق البحر ،لكن بمأن أوروبا مشكلتها مع الهجرة غير الشرعية من جهة الجنوب فإن جهودها تتجه نحو الحدود البرية الشرقية والجنوب الشرقي من جهة تركيا واليونان ، ولنجاح هذا العمل يتطلب زيادة أعوان حرس الحدود وتزويدهم بأحدث الوسائل التي تساعدهم على القيام بمهامهم كالأضواء الكاشفة والكاميرات والعربات والكلاب المدربة وغيرها، ورغم ذلك فهي مكلفة وتتطلب التواجد الدائم في الأماكن المحددة لذلك ،مع الانتشار الواسع ،على اعتبار أن المهربين يختارون الأوقات والأماكن المعزولة والتي يصعب مراقبتها ،ويتجنبون المداهمات المحتملة عبر الحدود.

✓ **نظام المراقبة الحرارية:** هو أحد الوسائل المتاحة أمام مصالح المهاجرين لترصد وصد العمليات المتعلقة بها والتي من شأنها أن تأتي بثمارها على الرغم من أن عصابات التهريب تتمتع بمؤهلات عالية وتتحكم في التكنولوجيا الحديثة بكيفية جديدة وتُحسن استخدامها في عملياتها .[2]

وإذ يعتمد نظام المراقبة الحرارية على كاميرات مجهزة بخلايا استشعارية قادرة على استشعار حرارة الجسم والعربات على مسافة تتراوح ما بين 5كلم و7كلم بالنسبة للكاميرات قصيرة المدى بينما تستطيع بعيدة المدى جسم الانسان على مسافة 10كلم والعربات على بعد لا يقل عن 13كلم لذلك تعتبر من أهم

[1] - دحماني عبد السلام ، المرجع السابق.

[2] – صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري ،تيزي وزو، 2014)،ص ص332،333.

وأحسن الوسائل في مراقبة تسلل المهاجرين عبر الحدود وتستعمل حتى في مطاردة الأشخاص على العربات الأكثر تطورا.[1]

✓ **وضع قواعد بيانات للمهاجرين المهربين:** هو نظام الإعلام الآلي بيو ميتري يكشف عن المهاجرين غير الشرعيين الذين يقومون على الاغلب بتمزيق وثائقهم أو إخفائها أو حجزها من المهربين حتى لا يتم إعادتهم إلى بلدانهم عند ضبطهم ، وتعتبر هذه التقنية ذات فعالية كبيرة على مستوى الحدود وكانت نتائجها إيجابية خاصة في اسبانيا.

ثالثا- تدابير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر: انطلاقا من السيادة التي تتمتع بها كل دولة على إقليمها ،فإنه من حقها اتخاد التدابير والاجراءات التي تراها ضرورية لضمان سلامة إقليمها ومواطنيها ،لذلك قامت الدول الأوربية بتسخير سفن حربية واعتراض أي سفينة تحمل على متنها مهاجرين غير شرعيين ومنعها من الدخول لمياهها الاقليمية ،بشرط احترام المعايير الدولية التي يحددها القانون الدولي، وهناك اختلاف حول تطبيق مضمون الاتفاقية المشار إليها أعلاه يجعل بعض الدول تتنصل من مسؤوليتها أحيانا مثال على ذلك مبدأ إعادة المهاجرين إلى أوطانهم الأصلية ،خاصة إذا ضبطوا في أعالي البحار ،والحقيقة أن هذه المسألة صعبة وشائكة ، حيث أن القانون الدولي يلزم الدول قبول استقبال المهاجرين الذين دخلوا إلى حدود دولة أخرى عبر إقليمها ،وبالتالي فالمهاجرون المضبوطون في أعالي البحار لا ينطبق عليهم ذلك ،لعم إخضاع هذه المنطقة إلى أي سيادة، ولذلك فإن غالبية السفن سوف تمتنع عن التدخل لاعتراض المهاجرين ،لرفض الدول عندئذ استقبالهم .[2]

وفي إطار التعاون الدولي وتطبيقا للاتفاقية فقد تم تخصيص سفن حربية أخرى لمراقبة البحر الابيض المتوسط وصدّ المهربين من طرف الرئيس الأمريكي (باراك أوباما)بعد اجتماع مع حلفائه الأوروبيين ،إضافة لما هو موجود لنفس الغرض الجاري تنفيذه في المياه الدولية قبالة السواحل الليبية.

وفي ظل هذه الصعوبات والمشكلات يكون التعاون الدولي أفضل الحلول المطروحة لتدعيم آليات مكافحة تهريب الأشخاص انطلاقا من أن العلاقات الدولية مبنية على المصالح المتبادلة ،وليس من مصلحة أي دولة أن تستمر تدفقات المهاجرين غير الشرعيين ، وكون أن هذه الظاهرة أصبحت عالمية ،تضر بالدول المصدرة للمهاجرين وبدول العبور وبالدول المستقبلة ،والبروتوكول حث على ضرورة التعاون الدولي في مجال تهريب المهاجرين في البحر خصوصا، ودعا إلى أيجاد قنوات لهذا الغرض

[1] – صايش عبد المالك ، المرجع السابق،ص344.

[2] – المرجع نفسه.

من خلال المادة 11فقرة 6 وإلى تبادل المعلومات حول مناطق التهريب والأشخاص المهربِين ووثائق السفر.[1]

المطلب الثالث: اللجنة العالمية للهجرة الدولية

أنشئت هذه اللجنة بقرار من الأمين العام للأمم المتحدة في أواخر عام 2003 من أجل جمع المناقشات الدولية حول الهجرة وتقديم إرشادات بشأن سياسات الهجرة وتضم هذه اللجنة 19 خبيراً في شؤون الهجرة من كافة مناطق العالم، وقد بدأت أعمالها في عام 2004..وكلفت بعدة مهام منها:

– السعي من أجل تنظيم حوار حول الهجرة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأطراف المهتمة بشؤون الهجرة.

– تقديم التوصيات للمجتمع الدولي حول كيفية تعزيز الإدارة الوطنية والإقليمية والعالمية للهجرة الدولية، وتعظيم فوائد الهجرة والتقليل من سلبياتها المحتملة.

– تحليل أوجه النقص في مناهج معالجة الهجرة الحالية والروابط بين الهجرة والسياسات المتعلقة بالقضايا العالمية الأخرى.

نظمت اللجنة عدة اجتماعات إقليمية لمناقشة موضوعات الهجرة، كما قامت بعمل تحليلات وبرامج بحثية، وأوضحت نشاطها بتقديم تقرير في أكتوبر 2005 إلى سكرتير عام الأمم المتحدة.[2]

المجتمع الدولي عجز عن إدراك الإمكانات الكاملة للهجرة الدولية، ولم يرتفع إلى مستوى التحديات العديدة التي تمثلها حسب التقرير والذي طالب بمزيد من التنسيق والتعاون ودعم القدرات من اجل إدارة أكثر فاعلية للهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية كما تضمن أيضا استنتاجات اللجنة وتوصياتها ونتائج المشاورات الإقليمية التي أجرتها خلال الواحد والعشرين شهراً وهي مدة التفويض الممنوحِ لها، واقترح كذلك إطارا شاملا للعمل الدولي يؤسس على ست مبادئ للعمل وعدد من التوصيات ذات العلاقة حول دول المهاجرين في سوق العمل الدولي التي تتجه نحو العولمة والهجرة والتنمية والهجرة غير الشرعية والمهاجرين في المجتمع وحقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين وتنظيم الهجرة وهده خلاصة لبعض المبادئ الواردة بتقرير اللجنة العالمية:

– يجب الاعتراف بدور المهاجرين في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وخفض مستوى الفقر وتقدير هذا الدور، كما يجب أن تصبح الهجرة جزءاً من استراتيجيات التنمية الدولية.

---

[1] – المرجع السابق، ص347.

[2] – عزت حمد الشيشني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010) ، ص 141.

– الاعتراف بحق الدول في أن تقرر من تسمح له ومن لا تسمح له بدخول أراضيها، فانه يحي عليها التعاون فيما بينها في محاولة للحد من الهجرة غير الشرعية وعليها في الوقت نفسه أن تحترم حقوق المهاجرين واللاجئين احتراماً كاملا والسماح بدخول المهاجرين الذين يعودون إلى وطنهم. يجب العمل على دمج المهاجرين القانونيين الذين أمضوا فترة طويلة دمجاً فعالاً في المجتمعات التي استوطنوا فيها وتقوية التنوع والتماسك الاجتماعي.

– يجب أن يعرف المهاجرون حقوقهم واحترام التزاماتهم القانونية، ويجب تنفيذ إطار حقوق الإنسان الذي يغطي المهاجرين الدوليين بصورة أكثر فاعلية لتحسين مستوى الحماية والمعايير العمالية المتاحة للمهاجرين.

– يجب تعزيز سياسات الهجرة بما يجعلها أكثر اتساقاً، وكذلك تعزيز الإمكانيات على المستوى الوطني من خلال توثيق التعاون على المستوى الإقليمي وتنظيم حوار ومشاورات أكثر فاعلية بين الحكومات والمنظمات الدولية.[1]

المطلب الرابع : المنظمة الدولية للهجرة

المنظمة الدولية للهجرة **(IOM)** منظمة بين حكومية ، تم تأسيسها في 1951، ملتزمة بمبدأ أن الهجرة الإنسانية والمنظمة هي مفيدة للجميع، المهاجرين والمجتمعات على السواء ، في المنظمة 156 دولة عضوة و10دول بصفة مراقب ،فضلا عن ما يزيد 8400موظف يعملون في أكثر من 2300مشروع في 470 موقعا ، تعمل هذه المنظمة على ضمان الإدارة الإنسانية والمنظمة للهجرة وضمان إيجاد تعاون دولي في ما يخص قضايا الهجرة والمساعدة الإنسانية للمهاجرين والنازحين واللاجئين .[2]

تعمل المنظمة الدولية للهجرة **(IOM)** في المجالات الواسعة الأربع لإدارة الهجرة وهي : الهجرة والتنمية ،تسيير الهجرة ،تنظيم الهجرة ومعالجة الهجرة القسرية ،وتتضمن الأنشطة الجامعة لعدة قطاعات ومجالات كلا من تعزيز القانون الدولي للهجرة ومناقشة السياسات والتوجيهات وحماية حقوق المهاجرين ، وتعمل المنظمة الدولية للهجرة مع الشركاء من أطراف حكومية وغير حكومية .

تهدف أنشطة المنظمة الدلية للهجرة إلى ضمان أن تكون حقوق جميع المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين مصونة محترمة كما تسعى إلى زيادة المعرفة حول الصكوك القانونية المعنية بحماية حقوق المهاجرين فضلا عن تعزيز أوضاع التصديق على هذه الصكوك والقيام بتنفيذها ،كما تسعى إلى

[1] – فريجة لدمية ، مرجع سابق ،ص108.

[2] – المنظمة الدولية للهجرة، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التقرير السنوي 2013،ص6.

مساعدة الدول على وضع وتعديل التشريعات الخاصة بالهجرة حتى تصبح متوافقة مع القانون الدولي ،وفي هذا السياق تعتبر القضايا والمسائل المتعلقة بحماية الحقوق الخاصة للمهاجرين من أولوية المنظمة ،وعلى وجه التحديد المهاجرين العالقين في مراكز الاحتجاز، ففي عام 2013 قامت المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وجامعة الدول العربية بإجراء اجتماع تشاوري إقليمي بشأن الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية.

عقب الحوادث المأساوية التي وقعت في شهر أكتوبر من عام 2013 في البحر بين ليبيا ومالطا وإيطاليا لفت انتباه المنظمة إلى المحن التي يعيشها المهاجرون بمن فيهم اللاجئين وضحايا الاتجار بالبشر والأطفال ،والتزمت بدعم الاتحاد الاوروبي والدول المنتمية إليه وبلدان المقصد والعبور والمنشأ في معالجة تدفقات الهجرة المعقدة .[1]

[1] – المنظمة الدولية للهجرة، المرجع نفسه، ص55.

المبحث الثاني : آلية التعاون الإقليمي تجاه الهجرة غير الشرعية

عملت أوروبا على الحد بكل الوسائل للحد من الهجرة غير الشرعية وايقاف تدفقات اللاجئين خاصة بعد الحراك العربي، ورغم أن التركيز كان على الآليات الأمنية، إلا أن آلية التعاون الدولي كانت جزء من الحلول ،لذلك قامت أوروبا بعقد عدة اتفاقيات وحوارات إقليمية للحدّ من الهجرة غير الشرعية نوضح أهمها في ما يلي:

المطلب الأول: آليات التعاون الأورو متوسطي

منذ نهاية الحرب الباردة عرف النظام الدولي العديد من التغيرات، من بينها ظهور نمط جديد من الأخطار أو التهديدات وذلك بتغيير مفهوم الأمن، من خلال انتقاله من مستوى الدولة إلى مستويات أخرى وكذا من الأمن العسكري إلى اعتماد ميكنيزمات جديدة ،على هذا الأساس أخذت الشراكة الأمنية ميكانيزم جديد يعتمد على بناء الأمن الإقليمي في إطار تعاون وحوار مشترك ،وقد تبنى مشروع الشراكة الأورو متوسطية مفهوم الشراكة لضمان الاستقرار وتحسين الأمن المتبادل ، نظرا لأنه لكل من دول الإتحاد الأوروبي و كذا دول جنوب المتوسط مصلحة مشتركة في ضمان الحدود الخارجية لدول المنطقة والتعاون الإقليمي بين الضفتين ، على هذا الأساس وضعت اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية في 1995، ضمت 27 دولة أوروبية و16 دولة متوسطية غير أوروبية، وقد شملت الشراكة على ثلاثة محاور من بينها محور السياسة و الأمن و الذي يشمل الشؤون الداخلية والعدالة، حقوق الإنسان والديمقراطية، وملف الهجرة ببعديه الأمني والسياسي والاجتماعي، الذي يهدف إلى أنشاء فضاء مشترك للأمن والسلم ، وترقية الأمن الإقليمي.[1]

أولا– الشراكة الاورو متوسطية و الهجرة غير الشرعية:

1.مسار برشلونة:

منطقة الأورو متوسطية تحكمها مجموعة من التحديات الثقافية والحضارية والاجتماعية مثل: تنامي ظاهرة الهجرة السرية والجريمة المنظمة، التحديات الأمنية مثل: الإرهاب العابر للحدود، تبييض الأموال وتجارة المخدرات، تحديات البيئية مثل: تلوث البحر الأبيض المتوسط، ندرة المياه الصالحة للشرب الخ، وتحديات خارجية والمتمثلة في المنافسة الأمريكية على المنطقة.

كل هذه التحديات دفعت بالاتحاد الأوربي إلى البحث عن آليات جديدة للتعاون والشراكة مع الدول المتوسطية جسدها مشروع برشلونة (27 – 28 نوفمبر 1995) مشروع حوّل من خلاله الاتحاد

[1] - عايد لمين، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، ، (رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2003/2004)، ص30.

الأوربي الانتقال من إطار التعاون الاقتصادي والتجاري الذي كانت تضبطه البروتوكولات المالية في إطار ثنائي إلى شراكة استراتيجية شاملة مبنية على ثلاثة أبعاد أساسية (البعد السياسي، البعد الاقتصاد والبعد الاجتماعي) واعتمد الاتحاد في تمويل هذه الشراكة على برامج (ميدا I و II ، المساعدات الأوربية لدول المتوسط)، عرف هذا البرنامج عدة عراقيل تقنية ولم يرق للنتائج الواقعية بسبب توجه مركز اهتمام السياسة الأوربية نحو التحديات الأمنية (محاربة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب) بالإضافة الى الوصاية المالية التي يمارسها الاتحاد على دول الجنوب وفرض شروط قاسية لتمويل المشاريع وربطها بالتقدم في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

من جهة أخرى فقد ضاعف من معوقات الشراكة الأوربية المتوسطية زيادة اهتمام الاتحاد الأوربي بالتوسع في شرق أوربا خصوصا بعد انضمام دول أخرى على حساب الدول المتوسطية وتعثر الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الضفة الجنوبية للمتوسط والثقل البيروقراطي وعجز هذه الدول على تقديم مشاريع ذات مصداقية.

وقد أظهرت الدراسات والتقارير من طرف الخبراء أن هناك الكثير من المعوقات تحول دون إتمام الأهداف المعلن عنها في برشلونة 1995 ، مما جعل دول الاتحاد الأوربي تستنجد بالسياسة الجديدة من اجل استكمال التجربة بدمج دول الحوض المتوسط في السياسة الجوارية الأوربية قصد انجاز الإصلاحات الداخلية المنشودة داخل هذه الدول بحيث تشترط دول الاتحاد من الدول التي تريد المشاركة في برامجها واخذ نصيبها داخل السوق الأوربية ضرورة احترام القيم السياسية ، وفي الأخير يحاول الاتحاد الأوربي إعادة بناء العلاقات بتغيير التسميات من "مسار برشلونة" إلى "الاتحاد من اجل المتوسط".[1]

في 18 و 19 نوفمبر 2007 تم عقد أول اجتماع اورو متوسطي عن الهجرة في ألغراف في البرتغال وتم التركيز على أنه ينبغي التقليل من الهجرة غير شرعية وذلك من خلال سوق عمل و دعم الدول المصدرة للهجرة ، و تمت الإشارة إلى إجراءات توثيق الهجرة غير شرعية لتعزيز معايير أفضل للعودة الطوعية للمهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم خاصة أن الإسلام هو التهديد الجديد الذي حل محل الشيوعية ، وذلك بتوظيف مسألة الحضارة باعتبارها خطرا يحمله المهاجرون غير الشرعيون إلى أوروبا و التي هي خطر على المسيحية .[2]

[1] – رشيد بداوي، الإتحاد من أجل المتوسط: نهاية لمسلسل برشلونة؟،تاريخ التصفح على الموقع: يوم 2016/05/02 سا 11:00
./ http://www.tanmia.ma/ar/2012-08-08-11-23-18

[2] - المرجع نفسه.

ميدان الاقتصاد و المالية في الشراكة الأورو متوسطية يهدف إلى تحسين ظروف الحياة لسكان الضفة الجنوبية و كذا متابعة و تنمية السياسات و تقديم مساعدات مالية لهذه الدول من أجل تحسين أوضاعها الداخلية ما يؤدي إلى الحد من الهجرة غير شرعية.

2.الاتحاد من أجل المتوسط

أطلق الاتحاد من أجل المتوسط خلال اجتماع القمة الأوروبية المتوسطية في باريس يوم 13 تموز (يوليو) 2008. وأكد الإعلان المشترك الذي تمت المصادقة عليه خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات بأن المبادرة تهدف إلى إعطاء مسيرة برشلونة دفعا جديدا، ولقد جاء في إعلان باريس أن الدفع الجديد سيتم بثلاث طرق هامة على الأقل وهي:

– الارتقاء بالعلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة

– وضع صيغ أفضل لتوزيع المسؤوليات في علاقاتنا المتعددة الأطراف

– جعل هذه العلاقات ملموسة وبارزة من خلال المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية المفيدة لشعوب المنطقة.[1]

أطلق الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الاقتراح للاتحاد المتوسطي أثناء الحملة الانتخابية في 7 فيفري 2007 في خطاب تولون الذي أعلن فيه فشل مسار برشلونة في تحقيق أهدافه وهذا ما كان راجع في الأساس إلى تركيز أوروبا فقط بكثرة على جانبها الشرقي، مشيرا إلى أهمية الجنوب.

وقد أكد الرئيس الفرنسي السابق أن الاتحاد الجديد لا يشبه الاتحاد القديم في أي من مرتكزاته و لا مؤسساته و لا إدارته و أكد على أن بلدان المتوسط الجنوبي يتمتعون بمبدأ المساواة و يكون بذلك مشروع الجميع.

و يضم المشروع 27 بلدا من الاتحاد الأوروبي و 10 بلدان عربية و إسرائيل مع 5 بلدان من المتوسط شرقا ومن الأدرياتيكي، ويسعى هذا المشروع إلى وضع جهود موحدة من أجل السلام و الحوار في المتوسط .أيضا يسعى إلى خلق منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل و كدا دعم عملية السلام خاصة منها في منطقة الشرق الأوسط، و كدا ترقية الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان في المنطقة المتوسطية، إدانة الإرهاب بكل أشكاله و ظواهره.[2]

[1] - الاتحاد من أجل المتوسط، مقال على الموقع: http://www.enpi-info.eu/medportal/content//400 تاريخ التصفح: 2016/05/10

[2] – نذير بطاطاش ، التعاون الأوروبي – الأفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا ، (مذكرة لنيل رسالة الماجستير في القانون تخصص قانون تعاون دولي، معهد الحقوق ،المركز الجامعي أكلي محند ولحاج – بالبويرة ،2010)، ص25.

أ. قمة باريس 2008 وإطلاق الاتحاد من أجل المتوسط

عقد في يوم الأحد 13 يوليو 2008 قمة في باريس ضمت 43 بلداً حيث حضرها قادة نحو 40 بلداً بنهم رؤساء مصر وسوريا والجزائر وتونس ولبنان وتركيا في حين لم يحضر القمة العقيد الليبي معمر القذافي والملك المغربي محمد السادس الذي أوفد شقيقه رشيد بن الحسن مندوبا عنه، كما حضر القمة أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون ورئيس المفوضية الأوروبية **خوسيه مانويل باروس** ووأمين عام جامعة الدول العربية **عمرو موسى**. حيث أعلن الرئيس الفرنسي **ساركوزي** عن انطلاق الاتحاد من أجل المتوسط كهيئة دولية جديدة بعضوية 43 دولة، وبرئاسة مشتركة بين الرئيس الفرنسي **ساركوزي** والرئيس المصري **محمد حسني مبارك**. وبخصوص أزمة الشرق الأوسط، اكتفى البيان الختامي بتأكيد دعم الوفود المشاركة لما أسماها عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية والترحيب بالمفاوضات غير المباشرة بين دمشق وتل أبيب، فيما كانت الدول العربية تعول على دعم واضح من القمة لمبادرة السلام العربية. وتعهد محررو الوثيقة بالعمل على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل . و شددوا على التزامهم بمحاربة الهجرة غير القانونية والتصدي لما سموه "الإرهاب بكل أشكاله". وعبر البيان الختامي عن الرفض المطلق "لمحاولات إلصاق الإرهاب بأي دين أو أي ثقافة مهما كانت".

ب. هياكل الاتحاد:

وقررت القمة إنشاء رئاسة مشتركة دورية للاتحاد عهدت للرئيس **ساركوزي** عن الضفة الشمالية للمتوسط، ولنظيره المصري **محمد حسني مبارك** عن الضفة الجنوبية علما وأن مدة الدورة سنتان تنتقل بعدها الرئاسة إلى قادة دول أخرى.

يضم الإتحاد من أجل المتوسط الدول الـ28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية فضلاً عن 15 بلداً متوسطياً. وقرر وزراء الخارجية في مرسيليا أن تشارك جامعة الدول العربية في كل اجتماعات الإتحاد من أجل المتوسط على جميع المستويات.[1]

فيما قامت الدول الأعضاء بالاتحاد بالإجماع بانتخاب السياسي والدبلوماسي الأردني الدكتور أحمد مساعدة أمينا عاما للاتحاد من أجل المتوسط في مطلع كانون ثاني 2010 ومن ثم جرى تنصيبه خلال حفل عام أقيم رسميا لتلك الغاية في مقر الأمانة العامة في مدينة برشلونة الإسبانية بتاريخ 73].2010/3/4

وأوضح البيان الختامي أن مبدأ الرئاسة المشتركة بين ممثل عن الاتحاد الأوروبي ومسئول من الدول المتوسطية غير الأوروبية "سيطبق على القمم وعلى كل الاجتماعات الوزارية ولقاءات كبار الموظفين وفي الأمانة العامة واللجنة المشتركة الدائمة واجتماعات الخبراء، وتقرر أن تنعقد قمة الاتحاد

[1] - موقع الاتحاد من أجل المتوسط، تاريخ التصفح: 2016/05/14 الموقع http://ufmsecretariat.org/ar/ufm-countries/

كل سنتين على أن يحتضنها بالتناوب بلد من الاتحاد الأوروبي ودولة متوسطية من خارجه، فيما سيكون اجتماع وزراء خارجية الاتحاد المتوسطي سنويا.

وفي ظل هذا المشروع تم إنشاء العديد من المؤسسات و الأجهزة التابعة له حيث أن كل منها يعنى بمجموعة من الوظائف وتتمثل هذه المؤسسات في:

- الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في 2010 في برشلونة
- الجمعية المحلية والإقليمية الأور ومتوسطية
- الجمعية المشتركة للمجتمع المدني للاتحاد الأوروبي و البحر المتوسط من أجل دعم هذه المبادرة.[1]

ج.أهداف الإتحاد من أجل المتوسط:

يهدف الإتحاد من أجل المتوسط إلى تحقيق نفس الأهداف التي رأى مسار برشلونة النور من أجلها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية لكنه أخفق في تحليلها كاملة، فاقترح آليات جديدة لتعزيز الشراكة بين بلدان الاتحاد الأوروبي وباقي الشركاء لتجاوز أوجه القصور التي شابت مسار برشلونة، عبر توزيع متوازن للمسؤوليات والمهام ورئاسة دورية مشتركة وقمم دورية مشتركة بين دول شمال المتوسط وجنوبه وأمانة عامة تكون عضويتها متساوية بين ممثلي الدول الأعضاء في الإتحاد. [2]

كما يهدف الاتحاد إلى إعطاء دفعة جديدة للعلاقات بين البلدان الأوروبية وشركائها في الضفة الجنوبية عبر تحسين مستوى الحوار السياسي بين الاتحاد والشركاء المتوسطيين والمبني على توسيع المسؤوليات بين الطرفين بشكل متوازن. ويسعى الاتحاد لتعزيز الشراكة بين الجانبين عبر إطلاق برامج ومشاريع إقليمية ملموسة في مجالات مختلفة – بينها الطاقة والبيئة والثقافة ،يتم خلالها إشراك أطراف عديدة (رسمية وأهلية) بشكل تغيب فيه نسبيا التعديلات البيروقراطية.[3]

ثانيا– مبادرة 5+5 : يعتبر الحوار 5+ 5 من أهم الآليات التي تسمح بمناقشة موضوع الهجرة غير الشرعية، إذ أن هذا الكيان يجمع أهم الدول المتوسطية المعنية بها و هي فرنسا، ايطاليا، اسبانيا والبرتغال ومالطا من الجانب الأوروبي و دول المغرب العربي الممثلة في تونس الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا. و لقد تم إدراج ملف الهجرة لأول مرة باهتمام كبير في قمة تونس التي خصصت للهجرة في الحوض المتوسطي و المنعقدة أيام 16 و 17 أكتوبر 2002 ، كان الهدف منها هو إيجاد مقاربة مشتركة وشاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية ومسائل

[1] – ندير بطاطاش ،المرجع السابق، ص26.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

الأمن المختلفة، وقد ركزت هذه القمة على ضرورة محاربة الهجرة غير الشرعية، كذا محاولة الاتفاق على عمل جماعية تضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيين، وبالتالي فالعمل مع هذه الدول هو ضرورة محتمة وذلك من خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور، يقترح المشروع أيضا على الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين معاقبة الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة غير الشرعية بالسجن لمدة تتراوح بين 3 أشهر إلى 20 عاما وبغرامات مالية، بعد قمة تونس ثَم عقد اجتماع الرباط الذي في 22 و 23 أكتوبر 2003 و كذلك لقاء الجزائر في سبتمبر 2004 و لقد سمحت هذه اللقاءات بالتطرق إلى أغلب النقاط المهمة المتعلقة بالهجرة عامة و مشكلة الهجرة غير الشرعية خاصة، و كيفية بناء حوار و تعاون فعالين في مجال تنظيم حركات الأشخاص بين الأطراف و تحسين وضعيات العمال المهاجرين، و محاربة الدخول السري خاصة ،بإبرام اتفاقيات إعادة القبول و الإدماج بين الدول المعنية بها (دول الانطلاق و العبور و الاستقرار). لكن لقاء تونس ركز كذلك على ضرورة التعاون و تبادل المعلومات و الخبرات التقنية التي مس من قريب أو من بعيد هذه الظاهرة و كذا خلق أكبر مجال من التنسيق لمحاربة شبكات التهريب و تقوية أجهزة المراقبة.[1]

تسعى الدول المشاركة في مبادرة 5+5 إلى خلق حوار حقيقي يركز في الأساس حول المسائل ذات الاهتمام المشترك ، من بينها تزايد موجات الهجرة غير الشرعية من الشمال نحو الجنوب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتبييض الأموال التي تنجر عن الهجرة غير الشرعية ،ومن أجل إيجاد حلول لهذه الظاهرة عقدت عدة اجتماعات من بينها إجماع طرابلس 2010 وقمة مالطا 2012. وعقد اجتماع وزراء كذلك من عشرة بلدان أورو متوسطية، في 13 ديسمبر 2010 بطرابلس لمناقشة مسألة الهجرة غير الشرعية، حيث خلص الاجتماع على أن هذه الأخيرة لا يمكن معالجتها بإجراءات أمنية فقط، بل ينبغي إقامة مشاريع تنموية في الدول المصدرة وإيجاد سوق للعمل والإنتاج و الخدمات فيها، لتشجيع المهاجرين على البقاء في بلدانهم الأصلية، في البيان الختامي حذر من أن التدفقات الكثيرة والتلقائية للهجرة غير الشرعية واحتمالات استغلالهم من قبل المجموعات الإرهابية الجريمة المنظمة، قد يكون له أثر كبير على امن واستقرار أوروبا، كذلك أجريت قمة في 6 أكتوبر 2012 اختتم قادة دول وحكومات عشر دول متوسطية اجتماعهم على مدى يومين في مالطا جاء في البيان الختامي الذي أطلق عليه

[1] – صايش عبد المالك، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، (رسالة ماجستير في القانون ،تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق ، جامعة باجي مختار ،عنابة ،2007/2006).ص76.

"فاليتا" على ضرورة التصدي للأسباب العميقة للهجرة غير الشرعية ،وأن إدارة تدفق المهاجرين لا يمكن أن يتم فقط بوسائل المراقبة .[1]

المطلب الثاني: القمة الأوروبية الإفريقية (مالطا 2015)

ركزت القمة الأوروبية الإفريقية المنعقدة بمالطا من 11 إلى12/11 /2015 على قرار الاتحاد الأوروبي إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، وإقناع القادة الأفارقة باستقبال مواطنيهم، بالإضافة إلى تقديم مساعدات للدول الأفريقية وإقامة مشروعات تساهم في خلق فرص عمل جديدة، في محاولة لردع السكان عن التفكير بالهجرة إلى أوروبا. ونظرا لأن عدد الوافدين على أوروبا مُخيف وما زال في تصاعد، فقد صرح بالمناسبة رئيس الاتحاد الأوربي " دونالد توسك" قائلا : نحن في سباق مع الزمن لإنقاذ اتفاقية شنغن ونحن مصممون على الفوز بهذا السباق"، وتأتي تعليقاته كذلك بعدما قامت النمسا وألمانيا والمجر وسلوفينيا والسويد بخطوات لإعادة فرض رقابة على الحدود أو نصب أسيجة لضبط تدفق المهاجرين إلى أراضيها. وتضم منطقة شنغن حاليا 26 بلدا، بينها 22 بلدا أعضاء في الاتحاد الأوروبي (لكن بلغاريا ورومانيا وقبرص وكرواتيا وايرلندا وبريطانيا غير مشاركة فيها) وأربع دول غير أعضاء هي أيسلندا وليشتنشتاين والنرويج وسويسرا.

وكان من بين الحلول التي يريد الاتحاد الاوروبي التوصل إليها، تشجيع بعض الدول الأفريقية على "قبول" إعادة مزيد من المهاجرين المبعدين من أوروبا على أراضيها مقابل مساعدات مالية ولوجستية وخطط إعادة دمج محددة الأهداف، وقد تعهد الأوروبيون والأفارقة في البيان المشترك على : "ان يديروا معاً تدفق المهاجرين بكل جوانبه".[2] لكن هذا لم يحُل دون إبداء قادة أفارقة الانزعاج من الضغوط الأوروبية التي تمارس على القارة. وقال رئيس **السنغال ماكي** سال إن المهاجرين الأفارقة إلى أوروبا: "ليسوا بمثل العدد الذي يجري الحديث عنه. لماذا كل هذا التركيز على المهاجرين الأفارقة؟."

وأضاف رئيس السنغال: "لا يمكن الاصرار على اعادة الافارقة الى دولهم فيما يجري الحديث عن استقبال سوريين واخرين، إنها معاملة تنطوي على تمييز ونحن نندد بها."

من جهته قال رئيس ساحل العاج **الحسن وتارا** إن بلاده التي تضم 25 في المئة من الرعايا الأجانب تشكل "نموذجاً للاندماج."

[1] – صايش عبد المالك، المرجع السابق، ص76.

[2]– قمة أوروبية أفريقية لمناقشة أزمة الهجرة في مالطا، موقع جريدة السفير اللبنانية – تاريخ التصفح: 2016/04/30، سا08:00 – http://assafir.com/Article/1/456400

وذكّر كذلك بأن "إعادة المهاجرين الى دولهم يجب ألّا تكون الرد الوحيد لأوروبا في مواجهة المهاجرين الأفارقة، ففي الواقع يحتاج بعضهم للحماية، على غرار المهاجرين القادمين من دول اخرى."

ويأمل الأوروبيون مع اطلاق الصندوق الائتماني اقناع شركائهم في إفريقيا قبول مزيد من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين الذين يتم ترحيلهم.[1]

وقد رصد الاتحاد الأوروبي 1,8 مليار يورو لتمويل مشاريع لإبطاء توافد الأفارقة الى اراضيه، لكنه حث الدول الأعضاء على تقديم مساهمات أيضاً من أجل مضاعفة هذا المبلغ، لكن المفوضية أكدت أن وعود المساهمات من قبل الدول الأعضاء لم تتجاوز حتى الآن 78 مليون يورو تضاف الى المبلغ المخصص على مستوى الاتحاد، وشدد القادة الأفارقة على ضرورة إعطاء الأولوية لتعزيز الهجرة الشرعية الى أوروبا، والتي يحتاجونها اقتصادياً نظراً لأهمية المبالغ التي يرسلها الأفارقة المقيمون في أوروبا الى عائلاتهم، ورد الأوروبيون بخجل عبر قبول مضاعفة عدد منح الدراسة للطلاب والباحثين الأفارقة، بحسب نص خطة العمل، كما سيتم اطلاق "مشاريع نموذجية" تشمل خيارات هجرة شرعية (للعمل والدراسة) في عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي، تخصص لدول أفريقية معينة.[2]

وتأتي القمة التي تشارك فيها أكثر من ستين دولة إضافة إلى ممثلي عدد من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقضية المهاجرين، وسط وضع صعب للمهاجرين غير النظاميين، ففي تركيا غرق 14 لاجئا أثناء محاولتهم العبور إلى الجزر اليونانية قبالة سواحل منطقة أيواجيك غربي تركيا، كما دخل عشرات من اللاجئين في جمهورية التشيك في إضراب عن الطعام في أحد مراكز الاحتجاز للاحتجاج على طول فترة بقائهم ، وفي فرنسا تجددت المواجهات بين الشرطة ومهاجرين مقيمين في مخيمات قرب ميناء "كاليه" شمال غربي فرنسا، واستخدمت الشرطة الغاز المدمع بعد قطع عدد من المهاجرين الطريق السريع المجاور الذي يؤدي إلى مرسى العبارات الرئيسية[3].

وعلى طريق البلقان بدأت سلوفينيا التي بات استقبال اللاجئين يفوق طاقتها بوضع أسلاك شائكة على حدودها مع كرواتيا غداة إعلانها إقامة "عقبات تقنية" لتشديد ضبطها لتوافد المهاجرين، حسب وكالة الصحافة الفرنسية.

بعد يومين من المناقشة خرج القادة الاوروبيين والافريقيين ببيان ختامي يتفق على ضرورة أنقاد الأرواح كأولوية ، كما اتفقوا على العمل المشترك لإدارة تدفقات الهجرة ،مع الاحترام الكامل لحقوق الانسان وحقوق المهاجرين واللاجئين ومكافحة كل أشكال التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب .

[1] – موقع الجزيرة ، مرجع سابق.

[2] – موقع جريدة السفير، مرجع سابق.

[3] - المرجع نفسه.

كما أشار البيان إلى مواجهة التحديات المشتركة تتطلب درجة عالية من الترابط بين إفريقيا وأوروبا ،وتتحدد الأهداف في هذا الصدد بالديمقراطية وحقوق الانسان والقضاء على الفقر ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعطاء أهمية خاصة للاستقرار والأمن، خصوصا في ظل تهديدات الارهاب وتجارة الاسلحة والنزاعات المسلحة ،وعلي أعرب القادة عن قناعاتهم بمواجهة هذه التحديات بطريقة منسقة .[1]

أجمع المشاركون على أهمية تعزيز الهجرة الشرعية والتنقل، وإدارة ذلك بشكل جيد من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية وتعزيز القنوات العادية للهجرة المشروعة، هذا إلى جانب الالتزام بمكافحة الهجرة غير الشرعية وفقًا للالتزامات التي حددتها الاتفاقيات والقوانين الدولية، ومنها ما يتعلق بالعودة وإعادة القبول مع إعطاء الأولوية للعودة الطوعية، والالتزام بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان في عمليات العودة، واتفق القادة كذلك على إطلاق المبادرات ذات الأولوية قبل نهاية 2016، خصوصًا منها التي تهدف إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للرد على تحديات الهجرة، وكذلك تخصيص الموارد المناسبة لتنفيذها بالاعتماد على الصندوق الائتماني للطوارئ.[2]

رغم أن النتائج تبدو مقبولة إلا أنها تحمل في طياتها عدم الثقة لأن كل طرف له وجهة نظر مغايرة للآخر، وهو ما ذهب إليه محلل الإذاعة الجزائرية مخلوف ساحل بقوله: " أنّ المشكل الأساسي هو كيفية معالجة أسباب و تداعيات الهجرة غير الشرعية، مؤكدا على ضرورة ابراز أن الطرف الأوروبي ينظر إلى هذه الظاهرة بوجهة نظر جزئية و أمنية خاصة، بينما الجزائر تدافع عن تطور شامل متعدد الأبعاد يشمل الجانب الأمني و كذا معالجة مسالة الهجرة في شقّها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الانساني."[3]

ونشير هنا إلى أن الجزائر شاركت في هذه القمة ممثلة في رئيس الحكومة السيد سلال عبد المالك الذي رافع حول مشكلة المهاجرين واللاجئين ،بمأن الجزار بلد مصدر وعبور ومقصد في نفس الوقت

[1] – عبد الله مصطفى، قمة مالطا : اتفاق لمعالجة الأسباب الجدرية للهجرة، مقال بجريدة الشرق الأوسط ، نشر بتاريخ: 2015/11/13 العدد 13499، قسم الأخبار/ أوروبا.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – الاذاعة الجزائرية ، قمة أوروبا – افريقيا بمالطا : الجزائر ترافع من أجل حلول شاملة و متوازنة لظاهرة الهجرة، مقال منشور يوم :2015/11/11 ،تاريخ التصفح على موقع الأذاعة:2016/04/30 سا 9:00
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20151111/57835.html

،فهي من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة أشد المعاناة، لذلك فقد أشاد المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة السيد فراس الكيال عن مجهودات الجزائر ونجاح استراتيجيتها تجاه المهاجرين واللاجئين المتواجدين على أراضيها.[1]

المطلب الثالث :القمة الأوروبية التركية للحد من الهجرة غير الشرعية

بحسب منظمة الهجرة الدولية، تجاوز عدد اللاجئين والمهاجرين الذين وصلوا إلى الدول الأوروبية عبر البر والبحر سنة 2015 المليون شخص، وهذا يعني أن الرقم تضاعف أربع مرات عما كان عليه في السنة التي سبقت، وقد وصل معظم اللاجئين عن طريق البحر، وسافر 800 ألف شخص منهم من تركيا إلى اليونان، ومعظم هؤلاء لاجئون من سوريا والعراق. لذلك تعد تركيا المعبر الرئيسي الأول للمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين الفارين من ويلات الحروب في المنطقة العربية والإفريقية كذلك، ونتيجة لذلك أقام الاتحاد الأوروبي حوار مع تركيا بداية من نوفمبر 2015 لإيجاد صيغة تعاون بينهما للحد من المهاجرين واللاجئين، بالإضافة إلى قضية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتدخل الروسي في سوريا ومحاربة الارهاب وغيرها، وهو الحوار الذي توج بقمة تركية أوروبية حضرها رئيس الحكومة التركية أحمد داود أوغلو وقيادات دول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين كانت أهم نتائجها ما يلي:

تقوم المفوضية الأوربية بنشر تقريرًا في مارس يتعلق برفع تأشيرة الدخول للمواطنين الأتراك إلى دول الاتحاد الأوروبي، وسيتم تطبيق إعادة قبول اللاجئين بين تركيا والاتحاد في جوان 2016، وفي حال الإيفاء بشروط هذا الاتفاق ستقوم المفوضية بنشر تقرير في خريف 2016، وسيتم على إثره "إزالة شرط حصول مواطني الجمهورية التركية لتأشيرة الدخول إلى الدول الأعضاء في اتفاقية شنغن ."

[1] – المرجع نفسه.

– إنفوغرافيك .. طريق تركيا إلى أوروبا عبر أزمة اللاجئين.

المصدر: http://www.skynewsarabia.com/web/article/822560

فتح الفصل السابع عشر من فصول مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي والمتعلق بالاقتصاد والسياسات النقدية، في 14 كانون الأول المقبل، وإسراع المفوضية الأوروبية في الانتهاء من تحضيراتها لفتح فصول جديدة من التفاوض مع تركيا في الربع الأول من العام المقبل.

– وبشأن اللاجئين السوريين، اتفق الطرفان على توفير 3 مليارات يورو "مبدئيًا" كمساعدات مالية للاجئين السوريين في تركيا، من قبل الدول الأعضاء في المفوضية الأوروبية، وذلك من مبدأ تقاسم

الأعباء، تضاف إلى مساعدة بالقيمة ذاتها سبق ووعدوا بتقديمها من أجل تحسين الظروف المعيشية لـ2,7 مليون سوري لاجئين في تركيا.

عدد المهاجرين الذين دخلوا أوروبا عن طريق تركيا - 2015

مليون مهاجر وصلوا عن بحرا وبرا في عام 2015

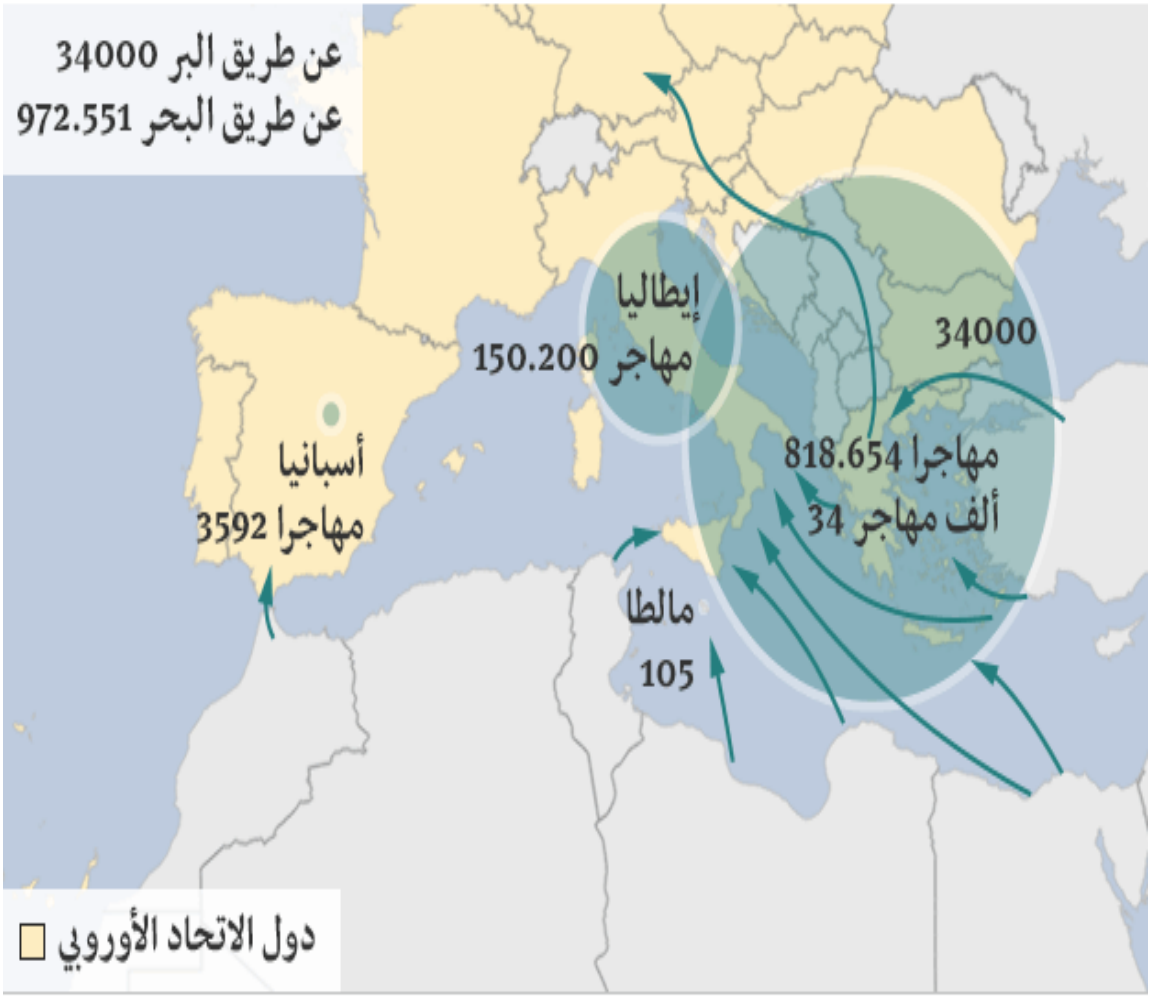

BBC المصدر: مفوضية اللاجئين في الأمم المتحدة ومنظمة الهجرة العالمية

- عقد قمة مرتين كل عام، ويأتي هذا البند في إطار إزالة المعوقات التي تحول دون انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وإحياء عملية انضمام تركيا، وستكون القمم الدورية التركية الأوروبية، بمثابة منبر لبحث العلاقات بين الطرفين.[1]

[1] – مقال بعنوان: ابرز نتائج القمة الأوروبية التركية، تاريخ التصفح يوم 2015/11/30 سا 22:00 على الموقع: http://www.xendan.org/arabic/drejaa.aspx?Jmara=18598

- كما تعهد الأوروبيون مقابل السوريين الذين تتم إعادتهم إلى تركيا، باستقبال عدد مساو من السوريين القادمين مباشرة من تركيا، على أن يحدد سقف لهذه الآلية في بادئ الأمر من 72 ألف لاجئ، وهو العدد المتاح استقباله في أوروبا، وكان الاتحاد الاوروبي الذي يواجه أسوأ أزمة هجرة منذ 1945، يطالب تركيا منذ ستة أشهر بمساعدته على احتواء تدفق المهاجرين عبر بحر ايجه.

- التزام تركيا بمكافحة شبكات الاتجار بالبشر وملاحقة المتورطين في تزوير جوازات السفر، إضافة إلى التعهد بإعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية إن لم تتوفر فيهم شروط اللاجئين.

نقد الاتفاق: كل طرف يسعى من وراء هذه المحادثات إلى تحقيق مصالحه بالدرجة الأولى، أوروبا تريد من وراء الاتفاق مع تركيا إبعاد اللاجئين عن أراضيها لأسباب حضارية وأمنية، فيما تركيا تريد تحقيق جملة من المصالح، وهي مصالح تتراوح بين الحصول على مساعدات مالية للحد من الأعباء المالية التي تتحملها بهذا الخصوص، وفتح أبواب جديدة أمام تطلعها إلى نيل العضوية الأوروبية، وجلب ضغط أوروبي على النظام السوري.

وبمجرد نظرة بسيطة إلى هذه المصالح نجد أن الاتفاق التركي الأوروبي لا يتضمن الحقوق المنصوصة للاجئين وفق الاتفاقيات الدولية، خاصة أن الاتفاق يحمل جوانب خطرة على حقوق اللاجئين وكذلك يحتوي على احتمال القيام بانتهاكات خطرة ضدهم، وفي المقدمة التهجير أو الترحيل الجماعي من بلاد اللجوء الأوروبي إلى تركيا، في وقت أن تركيا ليس بلد لجوء لهؤلاء اللاجئين بقدر ما هو بلد مرور، وبالتالي إعادتهم إلى تركيا حسب الاتفاق ستكون بمثابة صفقة سياسية نابعة من أولويات الطرفين وليست من الحقوق المنصوصة للاجئين.

الاتفاق التركي الأوروبي يحمل طابع الصفقة السياسية لأن ثمة إحساسا أوروبيا أو على الأقل لدى بعض الأوروبيين بأن أنقرة تمارس سياسة ابتزاز في قضية اللاجئين، وهو ما يعني أن الاتحاد الأوروبي قد لا يلتزم ببنود الاتفاق مع تركيا، خاصة من جهة فتح أبواب جديدة أمام العضوية وفتح سمة تأشيرة شنغن أمام المواطنين الأتراك، خاصة أن هذه السمة ستجعل أوروبا أمام موجات ضخمة من الأتراك القادمين لأوروبا، فيما نقل اللاجئين من أوروبا إلى تركيا لا يحمل انتهاكات لحقوق اللاجئين فقط، بل يدفع قضيتهم إلى مرحلة جديدة، تحمل معها مخاطر حتى على أمن تركيا بوصفها ستصبح أرضا

للاجئين، وهي أرض مجاورة للحدود السورية حيث الحرب وغياب الضمانات للأزمة لحفاظ حقوق اللاجئين الأساسية.[1]

بيد أن عيوب الاتفاق لا تتوقف عند عتبة المصالح والاستثمار، بل تتعلق بشكل مباشر بأبعاده الإنسانية التي يخل بها الطرفان منها:

1. يتضمن الاتفاق إعطاء الدول الأوروبية الحق في "إرجاع" اللاجئين ورفض بقائهم على أراضيها، وهو ما يخالف القوانين الدولية الناظمة لملف اللجوء، ولا سيما اتفاقية جنيف للاجئين.

2 . يعطي الاتفاق الطرفين –خاصة الأوروبي– الحق في تصنيف المهاجرين إلى "شرعي" و"غير شرعي".

3. يتضمن الاتفاق قبول دول الاتحاد للاجئين "المناسبين للمعايير الأوروبية" غير المحددة، وهو ما يذكر بمعايير كانت قد وضعتها بعض الدول الغربية التي استعدت لاستقبال لاجئين من أديان أو مذاهب محددة، أو فقط من الأقليات الدينية والعرقية، أو حتى "الشواذ" جنسيا.

4. ثمة تخوفات جدية من أن يشجع هذا الاتفاق الدول الأوروبية على تقصد إغراق مراكب اللاجئين في عرض البحر، في ظل وجود سوابق مشابهة على السواحل الإيطالية خاصة.

5. إن إعطاء الدول الأوروبية حق وضع معايير قبول اللاجئين يفقد أغلبية اللاجئين فرصة الهجرة إليها، باعتبار أن المؤهلين وأصحاب الكفاءات –ومن تحتاجهم الدول الأوروبية– سيحظون بالأولوية.

في المحصلة، فإن ملف اللاجئين سيبقى ضاغطا على صانع القرار التركي وعلى دول الاتحاد الأوروبي، في ظل استمرار الأزمة السورية وتداعياتها وفي ظل غياب الحافز لهم –أو لأغلبهم– للبقاء في تركيا لافتقادهم صفة "لاجئ" القانونية فيها، وهو ما يحرمهم من فرص الإقامة الدائمة والحصول على الجنسية مستقبلا وتأسيس حياة مستقرة أسوة بالدول الأوروبية.

[1]– خورشيد دلي، شارك: الاتفاق التركي الأوروبي بين رفض وقبول، موقع الجزيرة ،تاريخ التصفح يوم: 2016/05/01، سا 23:00 http://www.aljazeera.net/news/survey/2016/3/17/

خلاصة:

تحتل المنظمات الدولية في المجتمع الدولي دورا هاما في حماية المهاجرين غير الشرعيين، وهو دور جوهري لا يمكن الاستغناء عنه خاصة في ظل المعطيات الجديدة التي يطرحها الارتفاع المتزايد لأعداد الأشخاص الذين يقطعون الحدود متحدين القوانين الرادعة، و كذا في ظل عزم الدول المتضررة منها بمحاربتها بكل الوسائل المتاحة حتى صارت هذه العملية شبه حرب معلنة على المهاجرين و على مستخدميهم، و تشمل جهود المنظمات في هذا الإطار عدة جوانب منها تنظيم ملتقيات و أيام دراسية، و إذا كان الدور الريادي تستحوذ عليه منظمة الأمم المتحدة كأقوى جهاز عبر هياكله الفرعية كاليونسكو و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و كذا البنك الدولي، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهناك عدة منظمات أخرى مهتمة بالهجرة غير الشرعية مثل المنظمة الدولية للهجرة ، منظمة العمل.

الأبحاث الدولية للهجرة الدولية التي كانت تعدو منذ إنشائها في عام 1919 إلى وضع اتفاقية دولية تنظم هجرة العمالة و تصون حقوق العمال المهاجرين، و تبذل ما بوسعها لمساعدة الدول على تحديد سياستها المتعلقة بالهجرة كما تجري أبحاث و دراسات حول أثر مختلف هذه السياسات على الظاهرة و على المهاجرين.

وفي هذا الإطار يقوم الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع هذه الهيئات والمنظمات الدولية، وبصفته من أكبر المتضررين من ظاهرة الهجرة، ومن دعاة الدفاع عن حقوق الانسان، فإنه يلتقي معها في الأهداف من خلالها، ويلتقي مع الدول المصدرة للمهاجرين ودول العبور لتوحيد الرؤى والحلول المقترحة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تهدد أمن الانساني والمجتمعي وليس امن الدولة فقط، وانطلاقا من الدور الجوهري الذي تقوم به هذه المنظمات فإن أوروبا ورغم اختلاف دولها حول طرق المعالجة لاختلاف نسبة الضرر وحاجتها للمهاجرين، ملزمة بالتعاون مع كل المنظمات وخاصة الامم المتحدة لصعوبة الأمر، والتدفقات المضطردة للمهاجرين خير دليل على ذلك.

بالإضافة للتعاون الدولي، تسعى أوروبا لإيجاد تعاون مع جيرانها لحماية حدودها الخارجية، ورغم أنها لم تعطي نتائج إيجابية، كالشراكة الأورو متوسطية انطلاقا من اتفاق برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط، فقد عمدت إلى عقد اتفاقيات ثنائية وجماعية إقليمية مع دول الجوار، على غرار القمة الأوروبية – الأفريقية، وكذا الأوروبية – التركية . هذه الأخير قد تساهم في إيجاد مقارباتٍ لحلّ أزمة الهجرة غير الشرعية التي تحولت إلى أزمةٍ سياسية داخلية في أكثر من دولة أوروبية، كما أنه قد يحقق منافع سياسية واقتصادية بالنسبة إلى تركيا الهادفة إلى إعادة تفعيل طلب انضمامها إلى أوروبا، لكن انعكاسات الاتفاق السلبية على اللاجئين والمهاجرين ستكون كبيرة، ولذلك تعرّض الاتفاق لانتقادات كبيرة من الحقوقيين والناشطين في مجال الهجرة واللجوء ومنظمات حقوق الإنسان، ولا تزال الإشكاليّة عديدة

موضع نقاش بالنسبة للرأي العام الأوروبي بسبب تعارض الاتفاق مع منظومة القوانين الناظمة لمسألة الهجرة وحق اللجوء في دول الاتحاد والمعايير والقيم التي تتبناها بروكسل في مجال حقوق الإنسان.

رغم كل هذه المجهودات تجاه الهجرة غير الشرعية، فإن الحل لا يكون بين عشية وضحاها، يجب أن تتظافر الجهود وتصدق النيات، وإجماع على تصور شامل يراعى فيه الفوارق الاقتصادية والامكانيات المادية لكل الدول، المصدرة و المستقبلة للمهاجرين و دول العبور، كما يجب أن لا تكون الحلول على حساب حقوق المهاجرين ودويهم ،وحقوق الانسان بصفة عامة.

الفصل الرابع :

تقييم آليات الاستراتيجية الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية

حاولت أوروبا القضاء على الهجرة غير الشرعية أو التقليل منها خاصة في السنوات الأخيرة، مند الحراك العربي أو ما يعرف بالربيع العربي، أين عرفت تدفقات كبيرة للمهاجرين لم يسبق لها مثيل مند الحرب العالمية الثانية ،فوضعت استراتيجية لذلك تمثلت في أليات عديدة ومتعددة محلية وخارجية فردية وجماعية، بالتعاون مع الدول المصدرة للمهاجرين ودول العبور ،ومع المنظمات الدولية والإقليمية رغم ذلك تصل إلى النتائج المرجوة، والدليل على ذلك هو الزيادة في عدد المهاجرين غير الشرعيين من سنة لأخرى، بدل التقليص منها ،وهو ما يفرض تقديم تفسيرات وتقييم للآليات المتبعة ضمن استراتيجية الدول الأوروبية عن طريق الاتحاد الأوروبي وحكوماتها في هذا الفصل وفق الخطة التالية :

المبحث الأول : تقييم الآليات الأمنية الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: حرية التنقل و حماية المهاجرين من زاوية حقوق الإنسان

المبحث الثالث: تقييم أليات الشراكة والجوار الأوروبية مع دول الجنوب

المبحث الأول : تقييم الآليات الأمنية الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية

اغلب دول الاتحاد الأوروبي تتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية كمسالة أمنية بالدرجة الأولى، و لذلك تبنت عدة آليات في محاولة جادة لمكافحة هذه الظاهرة وقد سلطنا الضوء على أهما، وتبن أن نتائجها كانت دون المطلوب وهو ما نبينه وفصله في ما يلي:

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الأوروبية

تقوم المقاربة الأمنية على خلفية رئيسية مفادها أن هناك ارتباطا مباشرا أو غير مباشر للهجرة غير الشرعية بالعديد من الأخطار والمشاكل التي أخذت تعيشها الدول الأوربية في السنين الأخيرة، وعلى هذا الأساس لا يمكن التغلب على هذه الظاهرة ومخاطرها المتعددة، إلا باعتماد حزمة من التدابير والإجراءات الصارمة، من قبيل: احتجاز المهاجرين غير الشرعيين في مراكز اعتقال شبيهة بالسجون، الترحيل في إطار ما يسمى باتفاقات إعادة القبول، المراقبة الأمنية والعسكرية للحدود الخارجية للاتحاد الأوربي، وهي التدابير التي يتم اللجوء إليها بالموازاة مع الاستعانة بآليات خارجية لمراقبة تدفقات الهجرة غير الشرعية أو من خلال الوكالات الأوربية المخصصة لهذا الغرض كوكالة "فرونتيكس" و منظمة " اليوروبول."

أولا– الربط بين الهجرة غير الشرعية وتهديدات الأمن الأوربي: يمكن ملامسة تجليات هذا الربط من خلال ما يلي:

1.يتم النظر إلى تدفقات الهجرة على أنها تهديد للتوازن أو للحدود الجيوسكانية من منظور استراتيجي، حيث تنتج عنها آثار تساهم في إعادة تشكيل وجه الجغرافيات السكانية في أوربا، بما يؤدي إلى تهديد التوازنات الجيو ثقافية فيها، وذلك من خلال إدخال عناصر ثقافية أخرى مغايرة للهوية الثقافية الأوربية، قد تتحول إلى أقليات إثنية أو دينية قد لا تتوانى– مستغلة في ذلك رحابة الأفق الديمقراطي في أوربا – في الدفاع عن حقوقها ومصالحها.[1]

2.تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى الإخلال بالنواحي الأمنية بسبب انتشار ظاهرة الإجرام التي أضحت تهدد استقرار وأمن المجتمعات الأوربية، وتجارة المخدرات، وشبكات تهريب والإتجار بالبشر، والدعارة وجرائم السرقة والاعتداء، وجرائم تزوير وثائق الهوية الأوربية مما يصعب معه التعرف على المجرمين،

[1] – كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت 2013، ص 228 .

إضافة إلى تنامي الأحياء الهامشية والعشوائية، وتدني الخدمات الضرورية، وظهور عادات غريبة على المجتمع الأوربي، كالتسكع، والتسول، إضافة إلى الزواج الصوري... إلخ.[1]

3. تسبب تدفقات الهجرة غير الشرعية مشكلا أساسيا وخللا في سوق العمل الأوربية باعتبارها منافسا قويا لليد العاملة الشرعية والمحلية، وذلك بسبب قبولها الاشتغال بأجور زهيدة وفي غياب الحقوق والضمانات الاجتماعية، وهو ما يؤدي إلى تفشي البطالة في اليد العاملة المحلية، هذا فضلا عن تسببها في ظهور اقتصاد غير رسمي غير خاضع للتشريعات الضريبية الرسمية ، مما يؤدي إلى خلق توترات اجتماعية تغديها ظاهرة العنصرية والتمييز ضد الأجانب كتعبير عن انخفاض حاد في سقف التسامح في الغرب.[2]

4.إقحام الهجرة غير الشرعية ضمن لائحة المخاطر الجديدة التي أصبحت تهدد الأمن الأوربي، إلى جانب انتشار أسلحة الدمار الشامل، التطرف، المخدرات والإرهاب، حيث ازدادت مخاوف الدول الأوروبية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م من استعانة المنظمات الإرهابية بمهاجرين غير شرعيين ينتمون إلى جماعات مسلحة شاركت في القتال في أحد مناطق النزاع في افريقيا أو آسيا للقيام بأعمال إرهابية داخل أوربا، أو قيام بعض المهاجرين بإيواء عناصر إرهابية دخلت بشكل غير شرعي إلى أوربا والحصول لهم على الوثائق المزيفة لتأمين إقامتهم فيها.[3]

5.إن إدارة الهجرة غير الشرعية هي عملية جد مكلفة، فمختلف الإجراءات الزجرية المعتمدة لمواجهتها، من قبيل تشديد الحراسة على الحدود بمختلف السبل والآليات، وملاحقة المهاجرين غير الشرعيين واحتجازهم في مراكز الاحتجاز حتى يتم إعادة ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، إضافة إلى تمويل البرامج الأمنية والتنموية لا سيما في بلدان المنشأ والعبور، كل هذا يتطلب تمويلا إضافيا ودائما ونفقات كبيرة تشكل عبئا على ميزانيات الدول الأوربية.[4]

---

[1] – بشرى شيبوط، تهديدات الهجرة غير النظامية على الأمن الأوربي،مقال نشر في المجلة الافريقية للعلوم السياسية الالكترونية ، يوم: 2013/12/31 ، تاريخ التصفح على الموقع: 2016 /03/20.
http://www.bchaib.net/mas/indexphp?option=com

[2] – تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول أشغال منتدى " الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية" 2013، ص 18-19.

[3] – علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت، 2005، ص 289 وما يليها.

[4] – تقرير فرانسوا كريبو، حول: الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي وأثرها على حقوق الإنسان للمهاجرين، مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 23 – 24 أبريل 2013. ص 3.موقع الأمم المتحدة:
http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=25567#.Vzj1eDXhDIU

6. وعلى أساس كل ما قيل، ولما كانت الهجرة غير الشرعية- من وجهة نظر أوربا - عمل إجرامي يضر بأمن وهوية دول الاستقبال الأوربية، فإن محاربتها بكل الوسائل المتاحة هو عمل سيادي يدخل في إطار ممارسة الدولة لحقوقها التي يخولها لها مبدأ السيادة المعترف به من طرف القانون الدولي، والذي بمقتضاه تتمتع الدولة بحق حصري لإصدار التشريعات المنظمة لحركة الأجانب على أراضيها - دخولا وخروجا-، وكذلك الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حدودها والمحافظة على أمنها، حيث تسجل الباحثة "ساسكيا ساسن" أنه على الرغم من الإجماع المتنامي بين الدول المتقدمة حول تسهيل تدفقات السلع والأخبار ورأس المال، إلا أنه حينما يتعلق الأمر بالأشخاص فإن الدول الوطنية تستعيد عظمتها القديمة لتأكيد حقها السيادي في مراقبة الحدود، وذلك في تناقض واضح مع توجهات العولمة والعلاقات عبر الوطنية ومع المناخ الفكري العام السائد في العالم حاليا والذي يتحدث عن "عالم بلا حدود" و"عالم بلا سيادة" و"نهاية الجغرافيا".[1]

بهذه الكيفية تحولت الهجرة إلى مرجعية لتحليل المسائل الأمنية ولم يعد ممكنا الحديث عن الأمن دون الإشارة إليها في إحدى دلالاتها، فالهجرة تحمل كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في أوربا، وهو ما يفسر اختيار دولها للمقاربة الأمنية في التعاطي معها، وهي المقاربة التي ظلت تشكل أحد الثوابت الجاثمة على أجندة سياسة الاتحاد الأوربي الداخلية و الخارجية سواء في إطار الشراكة الأور ومتوسطية أو في إطار سياسة الجوار والشراكة الأوربية[2].

ثانيا- الاستعانة بآليات خارجية لمراقبة تدفقات الهجرة غير الشرعية:

تعمل الدول الأوربية بمقتضى هذه الاستراتيجية على تصدير مراقبة تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى الخارج، وذلك في إطار ما يسمى بـ "إضفاء الطابع الخارجي على مراقبة الهجرة والحدود"، الهدف منها عدم القيام بالمراقبة الحدودية على الحدود المادية المباشرة للاتحاد الأوربي، وإنما نقل مسؤولية القيام بذلك إلى بلدان أخرى وهي بلدان المصدر أو العبور، ولا سيما في شمال افريقيا وعلى امتداد الساحل التركي، وذلك من خلال الدخول معها في شراكات واتفاقات أمنية ثنائية بهدف القمع الاستباقي للهجرة غير الشرعية ومنعها من أن تصل إلى أراضي الاتحاد الأوربي.[3]

---

[1] - سعيد الصديقي، تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2013، ص 91 - 92.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - Abdelkarim Belgendouz : EU-MAROC-AFRIQUE migrante : politique europeénne de voisinage barrage aux sudistes. De Shengen à Barelone + 10, imprimerie Beni znassen, Salé, 2005, p .26 et ss

حيث يتم دعم قدرات حراس السواحل في هذه البلدان على اعتراض ومنع قوارب المهاجرين من الدخول إلى المياه الأوربية تماما، وتعقب المهاجرين وعصابات التهريب والاتجار بالبشر، وذلك بتزويدهم بالمعدات والأجهزة اللازمة كأجهزة الرادار الساحلية، ومناظر الرؤية الليلية، والزوارق السريعة، والطائرات المروحية، وعقد دورات تدريبية لحرس الحدود المكلفين بمكافحة الهجرة غير النظامية، بالإضافة إلى إنشاء بنك معلوماتي لتبادل المعلومات المرتبطة بهذا النوع من الهجرة.[1]

إن سياسة "الاستعانة بآليات خارجية" التي تجعل من دول شمال إفريقيا وغيرها بمثابة دركيي أروبا بالرغم من نفيها المتكرر، والتي تهدف إلى قمع الهجرة غير الشرعية، وتجفيفها عند المصدر، إنما تعمل في واقع الأمر على تغيير مكان المشكلة بإبعادها إلى الخارج، وبالتالي دفع الرأي العام الأوربي إلى عدم الانشغال بتراجيديا الهجرة التي تجري بمحاذات سواحله الجنوبية.

كما أن تحويل مسؤولية مراقبة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدان خارج الاتحاد الأوروبي، سيجعل لجوء هؤلاء المهاجرين إلى آليات حقوق الإنسان داخل الاتحاد الأوربي أمرا مقيدا من الناحية القانونية ومستحيلا من الناحية العملية، فضلا عن أن وضع هؤلاء المهاجرين تحت مراقبة محكمة من جانب بلدان غير أعضاء في الاتحاد الأوربي سيعفي هذا الاتحاد من مسؤولية ضمان حقوق الإنسان للأشخاص الذين يحاولون الوصول إليه، وهو ما جعلها هذه السياسة محط انتقاد من طرف المنظمات الحقوقية التي اعتبرتها بأنها تقيد الحق أو حرية التنقل الذي تنص عليه المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

بل الأكثر من ذلك، فإن هذه السياسة تنسف مقولة وفلسفة التعاون والشراكة مع دول المتوسط الجنوبية من الأساس، إذ كيف يمكن تطوير هذا التعاون والشراكة من جهة، والحد من حرية حركة وتنقل الأشخاص من جهة ثانية؟. [2]

ثالثا- الاحتجاز كوسيلة لمراقبة الهجرة غير النظامية: الاحتجاز هو تقييد حرية التحرك، ويتم عادة من خلال إقدام السلطات الحكومية على زجّ أحد الأفراد في السجن الاجباري، غير أن مصطلح "الاحتجاز" يستخدم في هذا السياق بمعنى الاحتجاز الاداري، كطريقة لضمان تطبيق إجراء إداري آخر .[3]

لقد أصبح احتجاز المهاجرين غير الشرعيين بشكل منهجي يعتبر الآن بمثابة أداة مشروعة في إطار مراقبة وإدارة الهجرة ضمن دول الاتحاد الأوربي، على الرغم من عدم وجود أي دليل على أن الاحتجاز يفيد كأداة للردع، وهذا الأسلوب الذي يعمل على احتجاز هؤلاء المهاجرين بغرض إعادتهم إلى بلدانهم

[1] تقرير فرانسوا كريبو، مرجع سابق ، ص 20.

[2] – كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 232.

[3] – وثيقة عمل الدول العربية والاوروبية الشريكة حول الادارة المشتركة لتدفقات الهجرة المختلطة، تحث عنوان: "الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط: نحو رد شامل على تدفقات الهجرة المختلطة. (لاهاي، المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، واليورو بول وفرو نتكس بالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، 2008م)، ص 15.

بشكل قسري ازداد اللجوء إليه في السنوات الأخيرة، كما ازداد عدد مراكز الاحتجاز أو الاعتقال التي تتوزع على إسبانيا، سلوفينيا، ألمانيا، بلغاريا، لا تافيا، إيطاليا (جزيرة صقلية)، اليونان، وهي كلها مراكز اعتقال مدعومة وممولة من طرف الاتحاد الأوربي، الذي يعمل كذلك على دعم وتشجيع بناء مراكز الاحتجاز في الدول الواقعة على حدوده الخارجية كوسيلة لضمان إيقاف المهاجرين غير الشرعيين في بلدان ثالثة قبل دخولهم إلى الاتحاد الأوربي، وهو حال تركيا وليبيا وألبانيا وعيرها، كما سمح القانون الصادر عن البرلمان الأوربي عام 2008 باحتجاز المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم ويستمر هذا الحجز أو الاعتقال لمدة قد تصل إلى عام ونصف، وأحيانا قد يطول بسبب عدم إمكانية الإبعاد، مع منح السلطات الأوربية إمكانية منعهم من الدخول إلى دول الاتحاد لمدة خمس سنوات.[1]

هذا وتجدر الإشارة إلى إن الإجراءات القضائية المتعلقة باتخاذ قرار حول احتجاز المهاجرين غير النظاميين تتم في ظل غياب اي تعريف واضح لمقومات الاحتجاز الاساسية المناسبة، بل وحتى انعدام اي تعريف لمدة الاحتجاز الملائمة الواجب تطبيقها، فضلا عن المعايير الدنيا التي ترعى هذا التطبيق، وحتى في حالة وجود هذه المعايير الدنيا الجائز تطبيقها على الاحتجاز، فإنها مع ذلك، تبقى غير مفصلة " بنسخة واحدة تناسب قياس الجميع"، مما يؤدي إلى اختلاف هنا وهناك، يعكس مبدأ سيادة الدولة.[2]

كل هذا جعل سياسة الاحتجاز هذه تتعرض لانتقادات شديدة من طرف الأجهزة الأممية حيث لاحظ المقرر الخاص "فرانسوا كريبو" في تقريره حول "الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي وآثرها على حقوق الإنسان للمهاجرين" لعام 2013، أن زيادة احتجاز المهاجرين داخل وخارج الاتحاد الأوربي لا يكون مقرونا بصورة تلقائية بتأمين حصول المحتجزين على ضمانات قانونية وحماية لحقوق الإنسان الأساسية، حيث لاحظ غياب الالتزام بإجراءات الاحتجاز القانونية من طرف السلطات المحتجزة، بما في ذلك تأمين التمثيل القانوني الصحيح، وعدم وصول المحتجزين إلى الخدمات القنصلية وخدمات الترجمة الشفوية أو التحريرية، وعدم اتباع إجراءات مناسبة للكشف عن الأشخاص المستضعفين، وعدم إتاحة اللجوء إلى سبل إنصاف فعالة.[3]

---

[1] – تقرير فرانسوا كريبو، مرجع سابق. ، ص 17.

[2] – الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط، مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة واليوروبول وفرونتكس: نحو رد شامل على تدفقات الهجرة المختلطة ، المؤتمر الختامي للمشروع، جنيف سويسرا 30-31جانفي 2008م ، ص 31.

[3] – المرجع نفسه.

كما وجه التقرير العديد من الانتقادات لمراكز الاحتجاز هاته التي تم بناؤها على طراز المباني الأمنية المشددة التي تشبه المباني العسكرية، حيث ظروف الرعاية الصحية فيها سيئة، ويتم فيها بصورة منتظمة تطبيق أقصى فترات الاحتجاز، والذي قد يشمل حتى الأطفال والنساء التي تكون أكثر عرضة للمعاملة اللاإنسانية والمهينة ولا سيما الاعتداءات الجنسية.[1]

كما رفضت محكمة العدل الأوربية بدورها هذه السياسة، معتبرة في حكمها بخصوص إحدى قضايا الاحتجاز أنه لا يجوز احتجاز المهاجر غير النظامي في الاتحاد الأوربي بسبب إقامته غير النظامية، وذلك حتى إذا لم يكن قد استجاب لأمر مغادرة البلد، وخلصت المحكمة إلى أن الاحتجاز في حالة عدم اتباع إجراءات الترحيل، وقد انتقدت العديد من المنظمات الحقوقية العالمية سياسة الاحتجاز، وعلى رأسها: منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" التي اعتبرتها مفرطة وتؤدي إلى الاضرار بحقوق وحريات المهاجرين.

– كما تصدت "منظمة العفو الدولية" لإنشاء مراكز احتجاز خارج حدود الدول الأوربية يحتجز بها طالبي اللجوء، ريثما يتم البث في طلباتهم، وكان الاقتراح البريطاني يقضي بإنشاء هذه المراكز في الخارج لتجنب الالتزامات القانونية الدولية الخاصة بحماية اللاجئين، فكان لنشر تقرير المنظمة الذي يندد بهذا الاقتراح دوره الكبير في فضح هذه الممارسات.[2]

رابعا– الترحيل أو اتفاقات إعادة القبول: يعد الترحيل أو الطرد أو ما يسمى بـ"اتفاقات إعادة القبول" التي يعقدها الاتحاد الأوروبي مع بلدان ثالثة، من أكثر الأدوات التي يستخدمها الاتحاد بشأن موضوع الهجرة غير النظامية. وتستند هذه السياسة إلى القانونين الأوربيين الشهيرين حول الهجرة.

الأول يدعى "**الاتفاق الأوربي الخاص بالهجرة**" الصادر عن المجلس الأوربي في أكتوبر من عام 2008م وهو حجر أساس في الإدارة الأوربية للهجرة، والذي يفرض رقابة أشد على لم شمل أسر المهاجرين ويدعو دول الاتحاد الأوربي إلى السعي لتبني الطرد ودفع تعويضات مالية للمهاجرين لكي يعودوا إلى بلادهم، فضلا عن دعوته دول الاتحاد للدخول في اتفاقات مع دول الأصل وحتى العبور لإبعاد المهاجرين الشرعيين.

أما الثاني، فهو **قرار البرلمان الأوربي** ليونيو 2008 حول المعايير والإجراءات المشتركة للدول الأعضاء الخاصة بإعادة مواطني الدول الثالثة المقيمين بصفة غير شرعية والمعروف باسم "**قرار الإعادات.**"

[1] – بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة، عن: حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يوجدون في حالة غير نظامية، جينيف 30 سبتمبر 2010م، ص 1، 2.

[2] – حمدي شعبان، الهجرة غير النظامية: الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني ، القاهرة 2001. ص 18.

وترمي اتفاقات إعادة القبول هذه إلى ضمان عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدان المنشأ وبلدان العبور. كما قد تتضمن التزامات إضافية بإمكانية إعادة مواطني بلد ثالث وأشخاص عديمي الجنسية إلى البلد الذي دخلوا منه إلى الاتحاد الأوربي. وحتى يومنا هذا يطبق 13 بلد من بلدان الاتحاد الأوربي اتفاقات ثنائية لإعادة القبول لا سيما مع دول المغرب العربي ومصر والأردن وتركيا، كما تندرج أحكام إعادة القبول أو الترحيل في اتفاقات عديدة أخرى للاتحاد الأوربي أهمها اتفاق كوتونو مع 79 بلد من أفريقيا ومنظمة الكرايبي والمحيط الهادئ، بل الأكثر من ذلك، وتأثرا بشعار "من ليس معنا فهو ضدنا" السيء الذكر، طرحت إسبانيا في قمة الاتحاد الأوربي باشبيلية في عام 2002، مشروعا يقضي بمعاقبة الدول المصدرة للهجرة إذا لم تقبل استقبال المهاجرين المطرودين، وهو ما حذا بمنظمة العفو الدولية إلى وصف هذه القمة المتشددة بأنها بمثابة "**حرب شاملة على الهجرة**" محذرة من مخاطر الانغلاق المتزايد لأوروبا[1]

هذا، ولقد أثارت اتفاقات الترحيل العديد من الانتقادات والمخاوف كتلك التي عبرت عنها منظمة مراقبة حقوق الإنسان، لا سيما بشأن أثرها المحتمل على الحق في الحياة الأسرية، والحظر على إعادة المهاجرين إلى خطر الاضطهاد أو المعاملة السيئة في بلدانهم الأصلية. كما عبر مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوربا "توماس هاماربرغ" في شتنبر 2009 عن قلقه العميق إزاء "النزعة السائدة في أوربا كافة والقاضية بترحيل المهاجرين غير النظاميين بأي ثمن بالرغم من تعريض حياتهم لخطر كبير، وذلك في إطار الإدارة المزعومة للهجرة في معظم الأحيان". ومن جهته اعتبر المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة "ويليام سوينج" في وصفه لما يحدث حيال المهاجرين غير النظاميين بأنها "واحدة من أهم وأكبر عمليات الترحيل في التاريخ".[2]

كما وجهت الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الإنسان انتقادها إلى هذه الآلية، واعتبرت أنه لا يتم الإعلان دائما عن هذه الاتفاقات التي قد تختلف طبيعتها من "ترتيب شفهي" بسيط واتفاق ملزم قانونا، كما أن برلمانات الدول الموقعة لا تصادق عليه دائما، ومن ناحية أخرى تتوفر معلومات قليلة جدا عن تنفيذ هذه الاتفاقات، وهو ما يثير المخاوف بشأن الإجراءات الملموسة لإعادة القبول التي تنفذ، ومصير الأجانب والرعايا المحليين المرحلين إلى بلدان ثالثة، وهو ما حدا بالشبكة إلى مطالبة دول الاتحاد الأوربي بالتوقف عن التفاوض على هذا النوع من الاتفاقات، كما وجهت الشبكة انتقادات إلى طريقة تعامل بلدان

[1] – أحمد إسماعيل، قراءة في ظاهرة الهجرة غير النظامية من افريقيا إلى الغرب، مجلة قراءات إفريقية، العدد 11، يناير – مارس 2012، ص ص 72،73.

2– أحمد طاهر، اختبار شنجن: سياسة الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الأوربية، السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011، ص 107.

الجنوب المتوسطي التي وقعت معها اتفاقات الإعادة إلى الحدود، مع المهاجرين الذين ينتمون إلى بلد ثالث حيث اعتبرت أنه قد يجبرون على السير إلى الدول المجاورة في ظل ظروف يمكن وصفها في بعض الأحيان بأنها من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة، كالترحيل ليلا في مناطق يمارس فيها مجرمون أنشطة تستهدف المهاجرين على وجه التحديد، والطرد إلى مناطق صحراوية دون ماء وغذاء، مع وجود ألغام خاصة على الحدود الموريتانية.[1]

وعلى المستوى الرسمي تحفظت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية في تقريرها حول "الهجرة غير الشرعية عبر البحر في منطقة اليورو ميد" في أكتوبر 2013 على هذه السياسة، واعتبرتها بأنها تتعارض مع المادة 19 من الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية التي تحظر علنا الطرد الجماعي وتضمن عدم نقل أو طرد أو نفي أي شخص إلى أي دولة يكون معرضا فيها للخطر أو للعقاب بالموت أو التعذيب أو غيرها من المعاملات أو العقوبات اللاإنسانية أو المهينة – مبدأ عدم العودة القسرية: المادتين 4 و 19 من الميثاق.

كما شددت اللجنة على ضرورة أن يخضع ترحيل المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم للضمانات القانونية التي اقرها المجلس الأوربي بخصوص توجيهات العودة لعام 2008، مثل سبل الإنصاف الفعالة للطعن في القرارات المتعلقة بالعودة أمام أي هيئة قضائية أو إدارية معنية أو هيئة مستقلة خاصة، بالإضافة إلى التمثيل القانوني المجاني وتقديم المساعدة وبعض الضمانات المتعلقة بشأن العودة وشروط الاحتجاز. وتقترح اللجنة في المقابل بأن تعمل السياسة الأوربية للعودة على تعزيز التوجه الطوعي وان تستند خاصة على القيم الإنسانية بأفضل صورة ممكنة.[2]

وعموما، فالمخاوف الانسانية تبقى حاضرة وبقوة عند تطبيق تدابير توقيف المهاجرين غير النظاميين واعتقالهم، مما يفرض ضرورة تجنب تطبيق هذه التدابير بطريقة تخالف الاتفاقيات الدولية حول احترام حقوق الاشخاص المحتاجين فعلا إلى الحماية الدولية، وذلك بأن لا تؤدي هذه التدابير إلى ترحيل المهاجرين غير النظاميين او اللاجئين ثانية إلى الدول حيث كانت حياتهم او حريتهم معرضة للخطر، بل حري بها ان تتيح لهم الانتفاع من اجراء ات اللجوء بطريقة آمنة ومجردة من العراقيل.[3]

---

[1] – الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، كوبنهاغن: ديسمبر 2010، ص ص 29،64،75.

[2] – رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية حول: الهجرة غير النظامية عبر البحر في منطقة اليوروميد ، (المقرر: باناغيوتيس خوفاس) REX/375-CES 2533-2012-00-00-TRA-AS، ص 2.

[3] – الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط: نحو رد شامل على تدفقات الهجرة المختلطة ، مرجع سبق ذكره، ص 31.

خامسا- "فرونتيكس" وعسكرة مراقبة الهجرة والحدود: تكمن مهمة فرونتكس الأساسية في تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء لإدارة حدود الاتحاد الأوربي الخارجية ، ومساعدة الدول الأعضاء في حالات تتطلب "مساعدة تقنية وميدانية معززة" بالتنسيق مع فرق التدخل السريع الحدودية **RABIT** والمؤلفة من حوالي 600 فرد من الحرس الحدودي المدعوين إلى التدخل في حال بروز "ضغط مفاجئ واستثنائي لحركة الهجرة". كذلك تقدم فرونتيكس الدعم لعمليات "العودة المشتركة" (قيام الدول الأعضاء بترحيل الأجانب). وفي العام 2010 تقرر إعادة النظر في سلطة الوكالة لتعزيز دورها في هذا المجال عبر تخويلها استئجار طائرات خاصة لتنظيم عمليات الترحيل، ومنذ العام 2010 ارتفعت ميزانيتها لتصل إلى 87 مليون يورو بعدما لم تكن تتجاوز 5 ملايين يورو عام 2005، وهو ما مكنها من مضاعفة عناصرها وارتفاع عدد وسائلها واتساع مجال تدخلها، وذلك بفعل اعتمادها على العديد من الأجهزة والمعدات العالية التقنية لضبط الحدود كالرادارات المتحركة، وآلات التصوير الحرارية، وأجهزة قياس نبضات القلب، كما تعزز أسطولها الذي أصبح يضم 26 طائرة مروحية و 22 طائرة خفيفة و 113 سفينة، وقد وضعت هذه الوسائل في خدمة عدد في ازدياد مستمر من العمليات المشتركة التي حملت أسماء موحية (مثل زرادشت، مينيرفا، الوشق، بوسيدون، هيرا، نوتيلوس وعملية المطرقة...). هذه الأخيرة التي تمت في عام 2008 وشاركت فيها 25 دولة من الاتحاد الأوربي علاوة على مكتب الشرطة الأوروبية (يوروبول) والشرطة الدولية (الأنتربول) والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[1]

هذا وتجدر الإشارة إلى أن فرونتيكس إذا كانت تصدر بيانات تذكر فيها الوسائل التي تلجأ إليها، إلى انها تتحفظ على تفاصيل نتائج عملياتها، كما انها لا تشرح الظروف التي تتم فيها عمليات المراقبة، فضلا عن عدم تحديدها لمعايير تدخل الدوريات في المياه الاقليمية التابعة لدول مستقلة.

وكغيرها من الآليات الأوروبية المعتمدة في إدارة قضية الهجرة غير الشرعية، فقد أثار عمل هذه الوكالة العديد من الانتقادات، حيث طالبها البرلمان الأوربي في ديسمبر 2008م بأن تشمل "مهمتها وجوب احترام المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان وواجب الاهتمام بطالبي اللجوء في أثناء عمليات الإنقاذ في أعالي البحار"، كما دعا إلى مراجعة هذه المهمة" بغية سد الثغرات القانونية لا سيما شروط عمليات الإنقاذ البحري القانونية الدقيقة".[2]

[1] – كلير روديه، فرونتيكس: الجناح المسلح للمعقل الأوربي، في: أوضاع العالم 2011، ترجمة، برتراند بادي و دومينيك فيدال، (مؤسسة الفكر العربي، بيروت)،2011، ص 208 .

[2] – المرجع نفسه، ص 210

ومن جهته شدد الميثاق الاوربي بشان اللجوء والهجرة الذي تبنته الدول الاعضاء في اكتوبر 2008م على انه: "لا يجوز لتعزيز المراقبة على الحدود الاوربية ان يحول دون وصول الاشخاص المخولين إلى انظمة الحماية التي يحق لهم الاستفادة منها.[1]

كما طالبها تقرير "فرانسوا كريبو" كذلك بضرورة ضمان احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين في جميع عملياتها، وذلك من خلال تطبيق نهج يقوم على حقوق الإنسان بالنسبة لأنشطة مثل بناء القدرات والتدريب والرصد والإبلاغ عن الحالات ونشر مفوضين لزيارة المواقع، وتعزيز دور واستقلالية هؤلاء المفوضين المعنيين بالحقوق الأساسية، وكذا ضمان أن تتم جميع المقابلات التي يجريها المفوضون الزوار لوكالة فرونتيكس مع المهاجرين في مراكز الاحتجاز وفقا للإطار القانوني الذي ينص على تقديم ضمانات مناسبة لحقوق الإنسان.[2]

ومن جهتها، شددت اللجنة الاقتصادية الاجتماعية الاوربية في تقريرها، على وجوب احترام حقوق الانسان بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين في جميع الاوقات، إذا ما تم إنقاذهم او القبض عليهم، او إذا منحوا الحماية او كان سيتم ترحيلهم إلى بلدهم الاصلي، وان يتم رصد انشطة مراقبة الحدود وعمليات فرونتيكس من طرف وكالة الحقوق الاساسية التابعة للاتحاد الاوربي، واخضاعها للتدقيق الديمقراطي من طرف ا لبرلمان الاوربي.[3]

وعلى مستوى المنظمات الحقوقية الأوروبية، فقد طالبت الشبكة الأوربية – المتوسطية لحقوق الإنسان بضرورة زيادة الشفافية بشأن أنشطة فرونتيكس في المنطقة، لا سيما من خلال نشر تقارير عن الأنشطة ومشاريع الاتفاقات، وطالبتها بضرورة أن تقترن كافة مشاريع التعاون مع البلدان المعنية بدارسة للأثر تتضمن تقييما لآثار هذا التعاون العملياتي على حالة الحقوق الأساسية للمهاجرين واللاجئين.[4]

سادسا– الاستعانة بخدمات منظمة الشرطة الأوروبية(اليورو بول): تعد منظمة الشرطة الأوروبية "اليورو بول" مسؤولة عن حفظ الأمن في أوربا عن طريق تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية الأوربية في مختلف المجالات التي يفترض أنها تهدد الأمن الأوربي، مثل الإرهاب، الجريمة العابرة للحدود، غسيل الأموال، المخدرات، وكذا الهجرة غير النظامية، حيث تتولى هذه المنظمة في مجال مكافحتها للهجرة غير الشرعية بتنسيق التحركات والتحقيقات حولها التي تتم على مستوى الاتحاد الأوربي ودعم فرق البحث

[1] – المرجع السابق، ص210.

[2] – تقرير فرانسوا كريبو، مرجع سابق، ص 30 .

[3] – رأي اللجنة الإقتصادية والإجتماعية الأوروبية حول: الهجرة غير النظامية عبر البحر في منطقة اليوروميد ، مرجع سابق، ص 4– 5.

[4] – كلير روديه، المرجع السابق ، ص 210.

المشتركة، مع احترامها لمبدأ سيادة كل دولة أوربية بخصوص إجراءات القبض والتفتيش والمطاردة للمهاجرين غير الشرعيين.[1]

وبالفعل، قامت هذه المنظمة الأمنية بمساعدة العديد من الدول الأوربية في إلقاء القبض على العديد من المهاجرين غير الشرعيين في النمسا والمجر وإيطاليا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا واليونان والنرويج، وذلك من خلال تقديم خبرات تقنية وإعداد تقارير استخباراتية وتبادل المعلومات لصالح الأجهزة الأمنية لهذه الدول، ودول أخرى غير أعضاء في الاتحاد الأوربي كأستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول العربية. كما تستضيف المنظمة وتشارك في العديد من اللقاءات والحوارات التي تهدف إلى بحث سبل وآليات الرد على تدفقات الهجرة غير النظامية عبر المتوسط، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول والوكالات المعنية بمكافحة شبكات تهريب والإتجار بالبشر كمؤسسة التعاون القضائي «**EUROJUST** » و فرونتيكس .[2]

هذا ولقد قادت اليورو بول منذ عام 2010 العديد من العمليات الهادفة إلى محاربة عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين، والتي تمكنت خلالها من اعتقال العديد من المهاجرين، ومن بين هذه العمليات: عملية **L'ile fantastique** التي استهدفت المهاجرين القادمين من فيتنام إلى الاتحاد الأوربي.

وعملية **Alcazar** التي ساعدت فيها السلطات الألمانية والاسبانية على إلقاء القبض على عصابة لتهريب المهاجرين غير النظاميين من جنوب شرق أسيا، وغيرها من العمليات المتنوعة.[3]

المطلب الثاني: الإجراءات الأمنية بين الفشل والتشكيك

يعتبر تشديد الرقابة على الحدود وتدابير مكافحة الهجرة غير الشرعية محاور أساسية، ولكن لا يمكن تقديمها على الالتزامات الدولية (كاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والاتفاقية الدولية لسلامة الحياة في البحر **SOLAS**، واتفاقية البحث والإنقاذ **SAR**)) للإنقاذ واحترام حقوق الإنسان، أو الحق في طلب اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي، والذي ينبغي أن يظل ملجأ لأولئك الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية[4]، ومن ناحية أخري، فقد أثبتت هذه التدابير عدم كفايتها لمنع الخسائر في الأرواح وطرق الهجرة غير الإنسانية، كما تعترف المنظمة الدولية للهجرة، بأن عدم وجود قنوات قانونية للوصول إلى أوروبا أدى

[1] – حمدي شعبان، مرجع سابق، ص 14.

[2] – Frontex : Présentation du rôle actuel et à venir de l'agence, Europa official, 2013/4/3 web site

[3] – بشرى شيبوط، مرجع سابق ، ص 6.

[4] – رأي CIVEX-V-027 على "النهج العالمي لمعالجة الهجرة والتنقل"، الذي اعتمد في الجلسة العامة يومي 18 و19 يوليو، 2012 (المقرر: نيشي فيندولا)، رأي CIVEX-V-047 على "السياسات المستقبلية للاتحاد الأوروبي بشأن القضاء والشؤون الداخلية"، الذي اعتمد في الجلسة العامة يومي 25 و26 يونيو 2014 (المقرر: لوتا هاكنسون هارجو).

بالمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بالتوجه إلى شبكات التهريب التي تجعلهم يسلكون طرقًا محفوفة بالمخاطر أكثر فأكثر[1]، ولذلك لابد من اتخاذ التدابير اللازمة والتي من شأنها ضمان الحماية الفعالة للاجئين ولتجنب الخسائر في الأرواح البشرية والتي تُعد تعبيراً عن التضامن مع تلك المناطق الأكثر تضرراً والمشاركة الحقيقية للمسؤوليات.

زيادة عن الاختلافات القائمة التي تعرقل تنفيذ القوانين الدولية وحماية حقوق الإنسان وحقّه في التنقل والبحث عن العيش الكريم، فإنّ عموم البلدان الأوروبية تسعى إلى تفعيل المزيد من ترسانات القوانين التي تحصر حرية التنقل بين أعضاء الاتحاد، حيث لا يخفى أنّ ميزانية "فرونتكس"، الوكالة الأوروبية المكلفة بحماية الحدود الخارجية لفضاء شينغن، تم رفعها من 19 مليون يورو إلى 120 مليون يورو في عام 2011م، إلّا أن التدابير الأمنية للهجرة السائدة حاليا، أثبتت فشلها كليا.

منذ إنشاء "**فرق التدخل السريع على الحدود**" في عام 2007م، فضلا عن عمليات "**هيرمس**" المشتركة في وسط المتوسط، وعملية "**هيرا** " في جزر الكناري وأفريقيا الغربية، وعملية "**بوسيدون**" في شرق المتوسط، ثم عملية "**بحرنا**" الإيطالية في عام 2012م، والتي كلفت البحرية الإيطالية حوالي 9 مليون يورو شهريا (انتهت مع نهاية أكتوبر 2014م وأنقذت حوالي 100 ألف مهاجر من موت محقّق)، فضلا عن عملية "**تريتون**" الأوروبية التي تلتها، وكانت تكلفتها 9.1 مليون يورو شهريا، فضلا عن مشاركة الولايات المتحدة الأميركية في العام 2013م لمدّة أكثر من خمسة أشهر في عملية "**إندالو**" في غرب المتوسط، بالإضافة إلى عملية "**نظام المراقبة المتكامل**" بين عامي 2002م و2009م، التي حاولت إسبانيا من خلالها الحدّ من استقبال المهاجرين غير الشرعيين (أنقذت حوالي 90 ألف مهاجر من قوارب الموت)، سعي الاتحاد الأوروبي إلى استخدام وسائل تقنية متطورة للمراقبة واعتراض وطرد المهاجرين غير الشرعيين، سواء عبر نظام "**مراقبة الحدود البحرية**" ونظام "**الدورية المستقلة القابلة للنقل لنظام مراقبة الحدود البرية**"، أو " **الرصد البحري الجوي للمساحات الواسعة**"، لكنها لم تحقق الأهداف التي كانت مرجوّة منها وظلت حبيسة الدفاع عن المصالح الخاصة لكل بلد[2].

---

[1] – توصيات المنظمة الدولية للهجرة للرئاسة الايطالية للاتحاد الأوروبي (من يوليو إلى ديسمبر 2014) ،مناقشة ورقة المنظمة الدولية للهجرة "تدفقات الهجرة مجمع التمسك بحقوق المهاجرين على طول الطريق وسط البحر الأبيض المتوسط، إدارة تدفقات الهجرة المعقدة وللدفاع عن حقوق المهاجرين على طول الطرق للبحر الأبيض المتوسط الغرب (21 أكتوبر 2013).

http://eea.iom.int/index.php/news-events/214-iom-recommendations-to-the-italian-presidency-of-the-council-of-the-european-union

[2] – حسن مصدق، الهجرة السرية معضلة أوروبا حلها منوط بمساعدة بلدان المصدر والعبور ،جريدة العرب ، لندن، نُشر في 2015/06/18، العدد: 9952، ص6.

وقد أثبتت الأزمات التي عرفها المتوسط، إجمالا، سواء في تلك التي أعقبت الهجوم الإسرائيلي على غزة أو تلك التي انجرّت عن أحداث ما سمي ب"الربيع العربي" خاصة في سوريا، اليمن، تونس وليبيا، بالإضافة إلى عدم الاستقرار في بلدان ساحل الصحراء، فشل كل التدابير الأمنية للحدّ من الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط في ظل ارتفاع وتيرة نشاط تهريب البشر، ونسبة الهجرة السرية بشكل ملحوظ لدى الشبكات الإجرامية القادمة من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، حيث تقدر المنظمة الدولية للهجرة عدد المهاجرين الذين عبروا إلى إيطاليا عبر البحر بحوالي 12.460 مهاجر في شهر ماي 2015، فيما يقدر العدد الإجمالي للذين وصلوا إلى الأراضي الإيطالية من مداخل متفرّقة بنحو 40 ألف مهاجر، حيث تم مؤخرا، إنقاذ 5000 مهاجر في نهاية شهر ماي 2015، فيما بلغ عدد المهاجرين في إيطاليا حوالي 54.000 ألف مهاجر منذ بداية العام 2015 ووصلت عمليات الإنقاذ البحرية إلى 15 ألف عملية بحرية في عام 2014.[1]

إذن فالحل ليس أمنياً وإنما يكمُن في صياغة بدائل تنموية بين أوروبا وبلدان الجنوب تساعد على امتصاص آثار التحول الديموغرافي، حيث تبين توقعات المنظمة الدولية للهجرة أنّ عدد النازحين في تزايد مطّرد، على إثر العنف في سوريا والعراق، فضلا عن إرتيريا وأفغانستان وليبيا والصومال ودول ساحل الصحراء.

إذ تَستقبل أوروبا سنويا أكثر من مليون ونصف المليون مهاجر شرعي، بينما تُقدر الإحصاءات في الفصل الثالث من عام 2014، وُصول حوالي 128.725 مهاجر غير شرعي إلى أراضيها، فيما قد يصل عدد طالبي اللجوء السياسي إلى 700 ألف (بزيادة 28%)، حسب الإدارة العامّة للمفوضية الأوروبية المكلفة بالمعلومات الإحصائية.

وقُدّر أعداد المهاجرين غير الشرعيين في عام 2014م لوحده بحوالي 276.113 في الأراضي الأوروبية (60 ألفا منهم وصلوا عن طريق البحر)، حيث حطم هذا العدد جميع الأرقام القياسية بزيادة تقدر 170 بالمئة بالقياس مع عام 2013، كما تشير أغلب التوقّعات بأنّ الرقم مرشح للارتفاع في عام 2015 بحوالي 200 بالمئة مقارنة بالعام 2014. لكن المأزق الحقيقي الّذي يؤرّق الرأي العام الأوروبي، هو الارتفاع الصّاروخي في عدد ضحايا قوارب الموت، حيث يُقدر عدد الغارقين بحوالي 21.439 مهاجر (1988م- 2014م)، حسب إحصائيات الصحفي الإيطالي غابرييل ديل غراند، فيما تذهب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة إلى تقدير عدد الضحايا بين 2000م – 2014م بنحو 22 ألف مهاجر. كما أنّ إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتحدث عن 3500 غريق. لكن الرقم الأكبر سُجّل في شهر أبريل من عام 2015، حيث بلغ عدد الضحايا 1700 ضحية، فضلا

[1] – المرجع السابق، ص6..

عن كون أنّ البحر الأبيض المتوسط عرف، مؤخرا أكبر كارثة في السنوات الأخيرة، تمثّلت في غرق أكثر من 800 مهاجر في نهاية شهر أبريل الماضي.

وهو الأمر الّذي كشف عن مدى التخبط الكامن في سياسة الهجرة لدى الاتحاد الأوروبي، الذي يجابه معضلة استخدام الهجرة كشماعة للأزمة الاقتصادية، بينما أطلقت البحرية التجارية الدولية في عرض المتوسط نداء استغاثة لقادة الدول والحكومات أمام الصعود الصاروخي لأعداد ضحايا القوارب السرية، حيث ساهمت لوحدها في إنقاذ أكثر من 40 ألف شخص في عام 2014م من الغرق[1].

إن غالبية المشروعات الأوروبية التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية تقوم علي الحلول الأمنية، وهذه الحلول غير عملية، كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية، ومن ناحية أخري، فإن هذا النوع من الحلول مكلف بالفعل، فقد رأينا أن هناك اتفاقات ثنائية بين دول مثل إيطاليا وليبيا، وأخري بين الاتحاد الأوروبي ككل ومصر والمغرب والجزائر، يدفع الاتحاد بموجبها الملايين من أجل مشروعات مثل: رفع قدرات الحراسة علي الحدود، والدعم اللوجيستي المتمثل في طائرات المراقبة، وبناء معسكرات الاحتجاز. فالاتحاد الأوروبي ينفق بالفعل أموالا طائلة ولكن في الطريق الخطأ. وبدلا من ذلك، فمن الأوفق التركيز علي دعم مشروعات تنموية، يكون عمادها مؤسسات المجتمع المدني، خاصة في القري والأرياف. أما الحل الأمني، فقد أثبتت التجارب أنه لا يؤدي إلي نتائج إيجابية. ولعل "الورقة الخضراء" التي أصدرها المجلس الأوروبي في 11 فيفري 2005 تبين أوجه القصور في الرؤية الأوروبية، إذ تتضمن الورقة الخطوط العامة لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة. غير أنها لم تتحدث، في واقع الأمر، سوي عن العمالة الشرعية المهاجرة، التي يحتاج إليها السوق الأوروبي، دون الحديث عن أسباب ودوافع الهجرة من دول الجنوب إلي أوروبا. [(2)]

كما أن هذه الإجراءات الأمنية المتشددة فشلت في تحقيق الهدف منها، وهو الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حسب الباحث **شتيفان ألشر** من معهد دراسات الهجرة المقارنة، إذ يقول في هذا الصدد: "هذه الإجراءات لن تؤدي سوي إلي تغيير طرق الهجرة غير الشرعية وليس وقفها، فعلي سبيل المثال، بعد تشديد المراقبة علي مضيق جبل طارق، يتبع المهاجرون الآن طريقا بحريا آخر شرقي الأندلس في جنوب إسبانيا، ونظرا لصعوبة الطريق وسوء حالة المراكب، يتعرض الكثير منهم إلي الغرق في البحر، وهو ما يؤدي فعليا إلي إتاحة الفرصة لخلق عصابات محترفة تسهل نقل المهاجرين بتكلفة أعلي، وبالتالي، تحقق الإجراءات المتشددة للاتحاد الأوروبي نتائج هي عكس النتائج المرجوة تماما، في حين تبقي الأسباب الرئيسية، مثل الفارق الهائل في الوضع الاقتصادي بين الدول الأوروبية وأوطان المهاجرين، بدون

[1] – المرجع السابق،ص6.

[2] – عبدالله تركماني، إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو – متوسطية، مجلة مقاربات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2006 – http://www.mokarabat.com/s.1437htm

إصلاح". كما أن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تكون معالجة أمنية تلاحق المتسللين وتعتقلهم، بل يجب أن تتبع من حوار شامل، ومن مقاربة تضامنية وإنسانية، تسمح بحرية تنقل الأشخاص والتبادل الإنساني، حتي لا تظل الشراكة الأورو – متوسطية حبيسة التبادل التجاري والسلعي.

من جهة أخري، تتعارض هذه الإجراءات الأمنية مع المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فالدول الأوروبية التي تتحدث عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعيا وكونيا، هي ذاتها التي تقيد الحق في التنقل الذي تنادي به المواثيق والعهود الدولية. فالمادة **الثالثة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** تنص علي: "حق أي شخص في اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء". كما تؤكد أن "لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة إلي بلده الأصلي". كما أن هذه الدول الأوروبية هي التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين السريين والشرعيين المتواجدين فوق أراضيها، وهي التي تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية، بامتهان كرامتهم وتمريغها في وحل التمييز العنصري. كما أن دول الاتحاد الأوروبي لم تصدق حتي اليوم علي اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2003.[1]

المطلب الثالث: الحلول المقترحة

يعتبر تشديد الرقابة على الحدود وتدابير مكافحة الهجرة غير الشرعية محاور أساسية ولكن لا يمكن تقديمها على الالتزامات الدولية (كاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقية الدولية لسلامة الحياة في البحرSOLAS ، واتفاقية البحث والإنقاذ ((SAR للإنقاذ واحترام حقوق الإنسان، أو الحق في طلب اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي، والذي ينبغي أن يظل ملجأ لأولئك الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية[2]. ومن ناحية أخري، فقد أثبتت هذه التدابير عدم كفايتها لمنع الخسائر في الأرواح وطرق الهجرة غير الإنسانية. كما تعترف المنظمة الدولية للهجرة، بأن عدم وجود قنوات قانونية للوصول إلى أوروبا أدى بالمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء بالتوجه إلى شبكات التهريب التي تجعلهم يسلكون طرقًا محفوفة بالمخاطر أكثر فأكثر.[3] ولذلك فلابد من اتخاذ التدابير اللازمة والتي من شأنها ضمان الحماية الفعالة للاجئين ولتجنب الخسائر في الأرواح البشرية والتي تُعد تعبيراً عن التضامن مع تلك المناطق الأكثر تضرراً والمشاركة الحقيقية للمسؤوليات.

[1] – شايفة بديعة ، بحث بعنوان : أزمة الهجرة غير الشرعية ودول الاتحاد الاوروبي ، مجلة القانون والاعمال ، جامعة الحسن الأول ،2016/2015 .

[2] – رأي CIVEX-V-027 على "النهج العالمي لمعالجة الهجرة والتنقل"، رأي CIVEX-V-047 على "السياسات المستقبلية للاتحاد الأوروبي بشأن القضاء والشؤون الداخلية"، مرجع سابق.

[3] – توصيات المنظمة الدولية للهجرة للرئاسة الايطالية للاتحاد الأوروبي (من يوليو إلى ديسمبر 2014)،مرجع سابق.

وفي هذا السياق، فإن توسيع نطاق برنامج الحماية الإقليمية في جنوب المتوسط وإعداد برنامجاً إقليمياً جديداً للتطوير والحماية من أجل تحسين حماية اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين يساعد على تعزيز قدرات الحماية في المنطقة، ويجب أيضا أن تكون الزيادة في إعادة توطينهم في الاتحاد الأوروبي جزءا لا يتجزأ من جهود الاتحاد الأوروبي لمساعدة دول جنوب وشرق المتوسط والتي تواجه تدفقات كبيرة للاجئين والمهاجرين، وهذا هو أحد المجالات التي لعبت فيه المدن والمناطق الأوروبية دورا هاما في تعزيز الإدماج في المجتمعات المحلية واتخاذ التدابير لتعزيز التماسك الاجتماعي.

ومع ذلك ، يجب دراسة التدابير للحدّ من الهجرة غير الشرعية، وذلك عن طريق إنشاء طرق محلية وآمنة للهجرة إلى أوروبا من أجل تجنب المزيد من الوفيات في الرحلات المحفوفة بالمخاطر، فعلى سبيل المثال إنشاء "ممر إنساني" من خلال التوسع في استخدام التأشيرات لأسباب إنسانية وإنشاء مراكز استقبال في بلدان العبور لمعالجة طلبات اللجوء أو تحديد الأهلية للدخول المشروع إلى الاتحاد الأوروبي، ويمكن للمجتمعات المحلية والإقليمية أيضا تقديم الدعم في هذا المجال.

وعلى المدى الطويل ينبغي أن يستند النموذج الفعال لإدارة تدفقات الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط على استراتيجية الهجرة الشرعية، وكجزء من سياق وجود علاقة إيجابية بين الهجرة والتنمية[1]، ومع وجود تعاون أكثر فعالية مع بلدان العبور والأصل في جميع المجالات ذات الصلة بالهجرة، بما في ذلك التدابير الخاصة بمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية (كالفقر وانتهاك حقوق الإنسان والإدارة السيئة والصراع وانعدام الفرص الاقتصادية والبطالة وسوء ظروف العمل، وما إلى ذلك). ومن هذا المنظور، فإن استراتيجية 2014-2017 والتي تم التعرض لها في إعلان الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول الهجرة والتنقل، والتي تم اعتمادها في القمة الرابعة للاتحاد الأوروبي وأفريقيا يومي 2 و3 أبريل 2014، تُمثل خطوة هامة نحو إتباع نهج شامل للهجرة.

[1] – ريكارد زاباتا– باريرو، البعد الخارجي لسياسة الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المبني على المناقشة المعيارية، معهد ديل اسبانيول دي استاجيوس، رقم 2/2013.

المبحث الثاني : حرية التنقل و حماية المهاجرين من زاوية حقوق الإنسان

صرح مدير منظمة العفو الدولية لأوروبا وآسيا الوسطى "**جون دالهاوزن**" ، يوم 17 نوفمبر 2015 معلقا على اجراءات حماية الحدود الأوروبية ومنع دخول المهاجرين واللاجئين قائلا : "لقد نجحت السياجات على طول حدود أوروبا فقط في ترسيخ انتهاكات حقوق الإنسان.

وقال "لاجئون حاولوا دخول اليونان وبلغاريا وإسبانيا "تم صدهم من قبل سلطات الحدود من دون السماح لهم بالوصول إلى إجراءات اللجوء أو السماح لهم بفرصة الطعن على عودتهم، مما يعد انتهاك مباشرا للقانون الدولي".

وقال" إن محاولات صد اللاجئين كثيرا ما يصاحبها عنف وتعريض حياة الناس للخطر ".[1]

هذه التصريح يعتبر شهادة صادقة على انتهاكات حقوق الانسان مما يتطلب حماية خاصة للمهاجرين واللاجئين الذي يعود أصلا للإجراءات الأمنية الأوروبية لذلك خصصنا في هذا المبحث حيزا لذلك في ثلاثة مطالب كما يلي:

المطلب الأول : تهديد حرية التنقل بين دول أوروبا

حذر مفوض الاتحاد الأوروبي للهجرة **ديميتريش أفراموبولوس** من انهيار تام لنظام شنغن الذي يتيح حرية التنقل بين 26 دولة أوروبية بينها 4 من خارج الاتحاد ، وقال **أفراموبولوس** في تصريحات نقلتها صحيفة "**بوليتيكو**": "في الأيام القادمة نحتاج لنتائج ملموسة وواضحة علي الأرض وإلا فهناك خطر انهيار النظام الخاص بالهجرة بين دول أوروبا بشكل كامل". وجاءت تصريحات **أفراموبولوس** بعد اجتماع وزراء الداخلية بدول الاتحاد الأوروبي في مقر الاتحاد بالعاصمة البلجيكية بروكسل سعيا لوضع حل أوروبي لأزمة الهجرة.

بحث قادة دول الاتحاد الأوروبي بشأن كيفية التعامل مع أزمة المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين خاصة، خلال القمة المنعقدة مؤخرا في مارس 2016 للدفع باستراتيجية مدعومة من جانب ألمانيا والمفوضية الأوروبية لصد تدفق اللاجئين[2].

لكن النتائج مازالت لم تظهر بعد لعدم وجود حل شامل .

---

[1] – مقال من موقع إذاعة ألمانيا الناطقة بالعربية، تاريخ التصفح ، يوم 2016/04/19، 14:00
http://www.dw.com/ar

[2] – حرية التنقل بين دول أوروبا .. مهددة، مقال من جريدة المساء المصرية، تاريخ النشر يوم : 2016/26/2 8:02:36 ، تاريخ التصفح على الموقع، يوم:2016/04/03 سا 17:45
http://almessa.net.eg/main_messa.asp?v_article_id=224369#.VwC5kZyLTIU

كل الأدوات الرئيسية لحقوق الإنسان تقريبا توضح الحق في حرية التنقل، منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعلن الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الناس، كما هو مبين في **المادة 13** منه.

" لكل شخص الحق في حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة."

" لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وله الحق في العودة إليه."

إذ يصف في هاتين الجملتين القصيرتين التزام البلاد بالسماح بحرية حركة الأفراد داخل البلاد، و عبر حدودها، والعودة مره اخري .

كما أن **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** قد توسع في تعريف هذا الحق في **المادة 12**. داخل حدود بلد ما، " كل شخص لديه صفة قانونية داخل إقليم دولة ما، في أرض هذه الدولة، لديه الحق في حرية التنقل فيها وحرية اختيار مكان إقامته ". وكما في الإعلان، فإنه يعلق على الحق في التنقل خارج البلد والعودة مرة أخرى، قائلا: " لكل فرد حرية مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده" و" لا يجوز حرمان أحد تعسفا من حق الدخول إلى بلده ". [1]

ان هذه الحقوق تكون محدودة عن طريق قيود القانون، وحماية الأمن القومي، وحفظ النظام العام أو الصحة العامة، وتدابير حماية حقوق الآخرين، ومع ذلك، فإن إدراج الموضوع في العهد يرى على أنه حقا مدنيا أساسيا.

تشدد **الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز** أيضا على المساواة في هذا الحق، **المادة 5** من الاتفاقية تلزم الدول الأطراف بضمان المساواة في التمتع بهذه الحرية، كما ينبغي ان يضمنوا حظر التمييز المتعلق بالعنصرية ، اللون ، العرق، والجنسية

و تشير الاتفاقية للحقوق المدنية الحيوية إلى :

- الحق في حرية التنقل واختيار محل الاقامة داخل حدود الدولة.
- الحق في مغادرة أي بلد و العودة إليها ، بما في ذلك بلده .

و قدمت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مساهمة قيمة في فهم هذا الحق من خلال تعليقها العام "حرية التنقل" (1999) ، و صدر تعليق فيما يتعلق **بالمادة 12** من العهد الدولي، على النحو المذكور أعلاه، وأكد التعليق على الترابط فيما بين الحقوق، و أن هذا الحق يرتبط بالعديد من الحقوق الاخرى عندما يذكر هذا في حالات الإهمال من قبل الدولة، وينبغي عدم وجود قيود مفروضة على حرية التنقل و الحركة من قبل الدولة إلا في ظل الظروف الاستثنائية، التي يمكن عندها تقييد حرية الاجانب

[1] – الكسندرا جروليموند ، تقرير الشبكة الدولية للحقوق و التنمية– GNRD– جنيف، على الموقع :
http://www.gnrd.net/ar/seemore.php?id=847 تاريخ التصفح، يوم 2016/04/03، سا 15:00

في التنقل، وللإشارة إن **المادة 13** "لا تعترف بحق الأجانب في الدخول أو الإقامة في أراضي دولة طرف في الاتفاقية ... ومن حيث المبدأ فإن هذه مسألة تخص الدولة حيث انها هي التي تقرر من تقبل دخولهم إلى أراضيها ... واعطاء الموافقة على الدخول يمكن أن يخضع لشروط، على سبيل المثال، التنقل والإقامة والعمل ... ومع ذلك عندما يسمح للأجانب بالدخول لأراضي دولة طرف في العهد فإنهم يتمتعون بجميع الحقوق المنصوص عليها فى العهد."

إذن من حيث المبدأ فالأجنبي أو المهاجر له حق التنقل وحق العودة ، والدولة المستقبلة لها حق منح الموافقة أو الرفض حسب الظروف والامكانيات ، وتكون حماية حقوق الانسان تقديرية من قبل الدولة، لكن يجب أن تكفل الحق في التنقل، والحق في الاقامة ويضيف تعليق لجنة حقوق الانسان" ومع ذلك، وفي ظروف معينة يمكن أن يتمتع الأجنبي بحماية حتى فيما يتعلق بالدخول أو الإقامة". [1]

لجميع الشعوب الحق في حرية التنقل وهو حق أساسي من حقوق الانسان، وعلى الدول و الحكومات احترام هذا الحق عن طريق الحد من القيود المفروضة على التنقل والنظر في وضع غير المواطنين على أساس كل حالة على حدة.

المطلب الثاني :حماية المهاجرين واللاجئين من التهريب

يعتبر تهريب المهاجرين تجارة مربحة بشكل كبير مع تزايد الطلب عليها حيث ما يقدر بنحو ثلاثة ملايين مهاجر غير شرعي ينجحون في العبور من أمريكا اللاتينية ودخول الولايات المتحدة الأمريكية كل عام، وحوالي المليون يدخلون تقريبا سنويا أوروبا، ما جعل ارتكاب هذا الجرم يدرّ مليارات الدولارات من العائدات سنويا للمجرمين بحيث تجاوز دخلهم سقف 06 مليارات دولار سنويا.

وعلى هذا الأساس دقت منظمة الأمم المتحدة ناقوس الخطر، فأعدت بروتوكولا متعلقا بمكافحة تهريب المهاجرين والذي من خلاله تبدي و تعلن الدول الأطراف استعدادها باتخاذ التدابير الفعالة لمنع هذه الجريمة ذات الطابع العابر للبلدان والقارات. [(2)]

ومن خلال هذه المعطيات نبرز الأبعاد القانونية والاطار العام لاعتماده التي جاء بها بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين ودوره في كبح جماح الشبكات الإجرامية والحد من نشاطها غير المشروع .

[1] – الكسندرا جروليموند، المرجع السابق .

[2] – دحماني عبد السلام ، ،ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الهجرة واللجوء من سوريا ودول الساحل الإفريقي إلى الجزائر، بعنوان : تهريب المهاجرين من منظور القانون الدولي ، جامعة جيجل ، أفريل 2015 ،ص2.

أولا- الأبعاد القانونية لبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين: في 15 نوفمبر من سنة 2000 تم اعتماد البروتوكول الذي يهدف إلى منع ومكافحة تهريب المهاجرين، مشكلا بذلك آلية من آليات المواجهة ذات أساس قانوني دولي، تجدر الإشارة إلى توافر بعض الظروف التي ساهمت في بلورة مشروع البروتوكول إلى حقيقة من خلال مضمون يلبي ما كانت الدول التي مستها الجريمة بالدرجة الأولى تطمح لتحقيقه، وسوف نتناول هذه النقطة في ما يلي:

ثانيا- الإطار العام لاعتماد بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين: من بين المسؤوليات المثارة في مسألة تهريب المهاجرين هي مسؤولية الأمم المتحدة، حيث إذا نظرنا في ميثاقها نجد أن هذه المنظمة تقوم أساسا على فكرة التعاون الدولي وتتحمل مسؤولية في مجال حقوق الإنسان الأساسية وبكرامته ويضطلع بهذه المسؤولية بالإضافة إلى الدول الأعضاء عدد من أجهزة المنظمة على رأسها الجمعية العامة التي تتحمل مسؤولية مباشرة عن تعزيز واحترام حقوق الإنسان وحرياته الاساسية باعتبارها هيئة التداول الرئيسة بالأمم المتحدة. [1]

ونظرا لتزايد اهتمام المجتمع الدولي بهذه الظاهرة القديمة والجديدة في آن واحد والتي تفاقمت بعد بدية الألفية الثالثة نبهت **النمسا وإيطاليا** إلى خطورة الجريمة ببعدها الحقوقي والجنائي فقدمتا مشروع بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أول دورة للجنة المختصة المنعقدة بفيينا في جانفي 1999 وشارك في المفاوضات 120 دولة وممثلين عن المجتمع المدني واستمرت المناقشات إلى غاية أكتوبر 2000 وهو دليل على بغية التوصل إلى اتفاق ملزم للدول الأطراف لاحتواء الظاهرة الإجرامية. [2]

ثالثا- دور البروتوكول في محاربة شبكات تهريب المهاجرين: إن فعالية هذا البروتوكول لا يكمن في الانضمام والتوقيع عليه ، بل يتطلب توفر الارادة وكييف النصوص القانونية التي تسمح بمتابعة الشبكات المتخصصة في تهريب المهاجرين، ومن تم يتم توفير الوسائل المادية لذلك، لكن الدول تتحرك حسب أهمية الفعل والمخاطر التي تتعرض لها من جراء ذلك ، فالمتفحص للقوانين الداخلية يجد أنها تختلف في كيفية المعالجة والعقوبة المطبقة على مقترفي هذه الجريمة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أغلب الدول خاصة من جنوب المتوسط ليست لها الامكانيات اللازمة لرصد المجرمين المهربين، لذلك فالمتفحص للبروتوكول يجد أنه نص في **المادة 18/** منه على التدابير الخاصة بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو "يجوز للدولة الطرف التي تكون لديها أسباب معقولة للاشتباه في أن إحدى السفن التي ترفع علمها أو...ضالعة في تهريب مهاجرين عن طريق البحر أن تطلب مساعدة دول أطراف أخرى لقمع استعمال السفينة في ذلك الغرض، وتبادر الدول الأطراف التي يطلب منها ذلك

[1] - المرجعالسابق، ص3.

[2] - المرجع نفسه، ص2.

إلى تقديم تلك المساعدة بالقدر الممكن في حدود إمكاناتها ".[1] إلا أن التدخل لهذا الغرض محتشم، بل يمكن القول أن هناك تواطؤ من بعض الدول مع عصابات التهريب، لذلك فهذا النشاط ازداد في السنوات الاخيرة ،وازداد إقبال المهاجرين على الهجرة رغم خطورتها ، وهذا لأن البروتوكول هو منظم، وليس له سلطة الإلزام، وهو ما يستدعي تعاون الدول في اطار الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية اتخاد مواقف حازمة لمحاربة هذه الظاهرة .

المطلب الثالث : الحماية من الاتجار بالبشر

يعرفه بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وحظر معاقبة الأشخاص الذين يتاجرون بالبشر وبخاصة النساء والأطفال الاتجار بالبشر بأنه " تجنيد ونقل وإيواء واستقبال الأشخاص من خلال وسائل التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أساليب القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو سوء استخدام السلطة أو موقف ضعف أو إعطاء أو استلام دفعات مالية أو خدمات للحصول على مواقف الشخص على أن يسيطر عليه شخص آخر من أجل استغلاله" والاستغلال في حده الأدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسرا والاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق او الاستعباد أو نزع الأعضاء [(2)]. ولجريمة الاتجار بالبشر صور وخصائص تميزه عن جريمة تهريب المهاجرين نبينه فيما يلي:

أولا. صور جريمة الاتجار بالبشر:

تتعدد صور الاتجار بالأشخاص، ويبدو أنها لن تكون قابلة للحصر بسهولة لأن التطور العلمي والتقني سيفرزان صورا ومظاهر مستحدثة لم تكن مألوفة ولا متوقعة.

وقد حددت الأمم المتحدة صور ومظاهر الاتجار بالبشر بأنها تشمل استغلال الأشخاص للعمل في البغاء أو أية أشكال أخرى من الاستغلال الجنسي او الإكراه على العمل (العبودية) أو ممارسات مشابهة للعبودية أو إزالة الأعضاء[(3)].

والظاهر أن المهاجرين دائما يكونون في موقف ضعف، وبالتالي فهم معرضون لكل الاستغلال، مما يتطلب تدخل الدولة المستقبلة للحماية وإلا كانت انعكاسات سلبية على المجتمع والدولة في جميع المجالات، وعل المهاجرين على حد سواء.

[1] - المادة 18 فقرة 1 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين.

[2] – دنايب آسيا ، جريمة الاتجار بالبشر العابرة للحدود: مظهر لهجرة الأزمات،(ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الهجرة واللجوء من سوريا ودول الساحل الإفريقي إلى الجزائر)، جامعة جيجل ، أفريل 2015، ص4.

[3] – المرجع نفسه، ص5.

ثانيا- تمييز جريمة الاتجار بالبشر عن جريمة تهريب المهاجرين:

تتشابه جريمة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين لكون السلوك الاجرامي ينصب في كلتي الحالتين على نقل الأفراد كسبا للربح، ما صعب التفرقة بينهما كما أن غياب المعلومات الدقيقة أمر صعب خاصة من الدول التي يعبر منها المهجّرون أو المهرّبون فالضحية قد توافق مبدئيا على نقلها داخل حدود الدولة أو غيرها من الدول، و يتطلب التمييز بين النشاطين، توفر معلومات مفصلة حول ظروف الضحية النهائية، فإن كان القصد من التهريب عموما جلب الأشخاص ونقلهم إلى دولة أخرى بطريقة غير قانونية بهدف الربح فإن تسهيل دخول الأشخاص إلى دولة أو المرور من خلالها بطريقة غير قانونية لا يعتبر اتجار بالبشر رغم ان تنفيذه يتم في ظروف خطرة أو مهينة ويستلزم تهريب المهاجرين موافقة المهاجرين على القيام بالعمل، بينما لا يتضمن الاتجار بالبشر موافقة الضحايا أو إذا تم الحصول على موافقتهم في البداية وغالبا ما يجهل ضحايا الاتجار أنهم سيجبرون على العمل في البغاء ويستغلون في أعمال مختلفة ولذلك من الممكن أن يتحول تهريب البشر ليدخل ضمن مفهوم الاتجار بهم ، كما يستوجب الاتجار أن ينطوي على شكل غير سليم من أشكال التجنيد كالخداع والاكراه والاستغلال غير أن الشخص المهرب أو المتجر به لا يُسأل جنائيا، ومن الممكن أن يسأل المهرب عن الدخول غير الشرعي لأراضي دولة أجنبية[1].

[1] – دنايب آسيا، المرجع السابق، ص11.

المبحث الثالث : تقييم آليات الشراكة الاوربية مع دول الجنوب

اطلق الاتحاد الأوروبي عدة مشاريع شراكة مع دول جنوب المتوسط مند تسعينات القرن الماضي، انطلاقا من مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط كان مضمونها ضمان الأمن والتنمية في المنطقة، وحماية حقوق الانسان والديموقراطية، وهذا ظاهرها، لكن باطنها حماية مصالح أوروبا وبناء جدار يؤمنها، لذلك كانت النتائج مخيبة، وما التدفق المتزايد للمهاجرين نحو أوروبا من سنة لأخرى إلا دليل على ذلك، وهو ما سنبينه في المطلبين التاليين:

المطلب الأول : سياسة الشراكة الأور ومتوسطية

كانت سياسة الشراكة الأورو–المتوسطيّة قد أرسيت في برشلونة سنة 1995، في سياق مؤتمر مدريد للسلام العربي الإسرائيلي بعيد حرب تحرير الكويت، وتمّ تقديمها حينها على أنّها ستُمكِّن من ترسيخ الاستقرار عبر المتوسّط وستشكّل نوعاً من مشروع مارشال نحو البلدان العربيّة، سيكون المقابل لاتفاقيات سلامٍ دائمٍ مع إسرائيل، التي سيبقى لأوروبا علاقات خاصّة بها، هذا لم يحصل كما كان متوقّعاً، حتّى جاء التقييم السلبيّ لنتائج هذه الشراكة، بالرغم من كلّ المليارات التي دفعها الاتحاد الأوروبي، ودفع الرئيس الفرنسي في 2005، السيّد نيكولا ساركوزي، إلى اقتراح مشروع « الاتحاد من أجل المتوسّط ». أُرسيَت له أرضيّة وأنشئت له مفوضيّة، ولكنّه بقي غير ذي فعاليّة، لأنّ الآليّة الأوروبيّة أصبحت راسخة، وحتّى أقوى من الدول التي تنضمّ تحت لوائها[1].

إذاً يُمكن القول أن الآليات والسياسات المنتهجة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي للحد من الهجرة غير الشرعية باءت بالفشل، وما يؤكد ذلك هو إقدام وزيرة خارجيّة الاتحاد الأوروبي الجديدة، السيّدة **فيديريكا موغيريني** على إطلاق ورشة عمل ضخمة ضمن المفوضيّة الأوروبيّة لإعادة صياغة سياسة جوار أوروبيّة أي سياسات التعاون والشراكة خاصّة مع الدول العربيّة في جنوب وشرق المتوسّط.

هذه المراجعة الأوروبيّة لسياساتها ضمنيّاً تنمّ على إشكاليّة كبيرة لا يُمكن حلّها بسهولة، إذ أنّ الشراكة مع دول جنوب المتوسّط جاءت لتغطّي على توجّه أوروبا نحو شرقها بعد انهيار جدار برلين، عبر سياسة اندماجٍ كاملٍ ومعايير وآليّات واستثمارات كبيرة، إلاّ أنّ هذا الاندفاع نحو الشرق قد اصطدم اليوم بحدود ما يمكن دمجه ضمن منطق أوروبا موحّدة: تركيا الدولة الإسلاميّة التي دفعها رفض دمجها إلى إعادة بناء حلمها الامبراطوريّ الخاصّ، وأوكرانيا نصف الروسيّة التي تطرح مسألة هل روسيا هي أوروبيّة أم أنّها المجال الحيويّ المنافس، وتهدّد بانفجار يُعيد إلى الواقع الحروب الكبرى على أرض أوروبا، واليونان

[1] – سمير العيطة، لماذا شراكة أوروبيّة–متوسطيّة جديدة، مقال في جريدة البيان الاماراتية ، منشور يوم: 2015–02–23 العدد 1.2318061، تاريخ التصفح يوم : 2016/04/12 سا 10:50 .
http://www.albayan.ae/knowledge/2015-02-23-1.2318061

المتوسطيّة التي تمّ إفلاسها بعد سنينٍ من الرعاية والتي تفتح مع انتصار أقصى اليسار في انتخاباتها مجالاً لتغيير كلّ المنظومة الاقتصادية–السياسية لأوروبا انطلاقاً من جنوبها.[1]

وبالتالي، تطرح هذه المراجعة حدود الرؤية لما هي أوروبا ككيان، ولتعاملها ليس فقط مع محيطها شرقاً وجنوباً، بل مع ذاتها.

ففي الجنوب، تطرح المراجعة تفاقم إشكاليّة أخرى، فالشراكة الأورو–متوسطيّة التي سادت حتّى الآن كانت في الأساس شراكة بين قارّة تندمج وتتماسك... مع البحر، وليس مع مجموعة من الدول العربيّة تمتدّ على قارتي إفريقيا وآسيا، يمكنها أن تتماسك وتستقر في مشروعٍ معقول، بل تعاملت أوروبا ككيانٍ ضخم مع كلّ دولة على حدة، حسب خصوصيّات هذه الدولة، تفرض عليها شروطاً للشراكة تشابه شروط الاندماج دون أن يكون في الأفق أيّ اندماج، لا ضمن أوروبا ولا بين الدول العربيّة ذاتها، كذلك تمّ فصل الشراكة المتوسطيّة عن الشراكة مع دول مجلس التعاون الخليجيّ النفطية، تغاضياً عن أي رابطٍ بين المجموعتين، بالتالي تمّ الفصل بين الدول الثريّة بالموارد النفطيّة والماليّة وتلك الكثيفة السكّان.

من ناحية أخرى، كان الخبراء الأوروبيّون يعرفون منذ 1995، أنّ سكّان جنوب وشرق المتوسّط يزدادون عدداً كي يصبح حجمهم بحجم كلّ سكّان القارة الأوروبية في القرن الواحد والعشرين، وأنّ القفزة الديموغرافية وهجرة الريف إلى المدن موجة قادمة كما قدمت عليهم في الستينات باضطراباتها الاجتماعيّة. مع ذلك، لم تهتمّ الشراكة سوى بانفتاح الأسواق، وبإصلاح مؤسسات دولة أثبتت الأحداث الأخيرة قلّة جدواها، و ركّزت جهدها على التجارة والمال ونسيت البشر والشباب وسوق العمل، حتّى أضحى الشباب والشابّات هم أغلبيّة السكّان في الجنوب، دون أملٍ في تشغيلٍ كريم، وحتّى توسّع انتشارٍ كلّ ما هو غير نظاميّ حتّى فيما يخصّ سوق العمل، وأشعل البوعزيزي انفجار الإحباط في اضطرابات لن تنتهي إلاّ عندما يجد شباب وشابّات الجنوب ما يشغلهم عن التظاهر وحمل السلاح وإيديولوجيّات اليأس أو الهروب إلى شواطئ الشمال.

اليوم لم تعُد ناجعة سياسات التعاون وغضّ النظر مع أنظمة مستبدّة تكبح مواطنيها عن الهجرة، ولم يعُد كافياً نشر عشرات الفرقاطات على حدود المياه الإقليميّة في برنامجٍ مثل فرونتيكس لمنع القوارب من حوض البحر الجميل، ومشكلة الهجرة وصراع الحضارات التي لوّثت السياسة الداخليّة الأوروبيّة أضحت، بالرغم من سخاء بعض الدول كالسويد وألمانيا في استقبال المهاجرين، متواضعة أمام ما يعيشه الجنوب من هجرات ونزوح داخلي من جرّاء الحرب وما يشهده من صعودٍ للتطرّف كي يصنع مع داعش شبه دول[2].

[1]– سمير العيطة، المرجع السابق.

[2] – المرجع نفسه .

لا بدّ إذاً من مقاربة أوروبيّة جديدة لأسس التعاون بين أوروبا والدول العربيّة خاصة تلك الموجودة على الساحل الجنوبي للمتوسط، أحد هذه الأسس هي زيادة وتيرة الاستثمار بشكلٍ ملحوظ، بداية لإنقاذ أوروبا من أزمتها الاقتصادية في عالمٍ متغيّر، ففي النهاية، كان مشروع مارشال الأمريكي الذي نهض بأوروبا الغربية بعيد الحرب العالميّة الثانيّة، خطّة اقتصادية لإنقاذ الولايات المتحدة من الوقوع في الركود بعد توقّف عجلة المصانع العسكريّة، ولخلق وتيرة نموّ لديها تبتلع الدين العام الذي بلغ نسباً غير مستدامة، والبلدان العربيّة تحتاج للنهوض بمشاريع بناها التّحتية بشكلٍ نوعيّ، وتحتاج لإعادة توازن النموّ بين بعضها وفي داخلها بين المراكز والأطراف، أي ما يمكن أن يُسمى إعادة إعمار حتّى لو لم يكن هناك خرابٌ ناتج عن الحروب.[1]

وهذه المقاربة الجديدة يجب أن يقابلها مقاربة من الطرف الآخر، تساهم في طرح التحديات وتقديم حلول الآن، وليس عندما يتمّ اعتماد السياسات من الطرف الأوروبي.[2]

إن تنمية اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية تعد إحدى الطرق الكفيلة بإيقاف الهجرة غير الشرعية، أو على الأقل التقليل منها اعتماد على التنمية باعتبارها العامل المساعد في توفير مناصب الشغل و إزالة الفوارق في المعيشة بينها و بين الدول المستقبلة ،مما يؤدي إلى إيقاف ضغط الهجرة، و تتم التنمية عن طريق دعم الإصلاحات الهيكلية و الاقتصادية و تشجيع دعم الاستثمار الأجنبي الأوروبي إلى المنطقة المتوسطية و كذا تحرير المبادلات التجارية.[3]

لا شك أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة ارهقت كل من الدول المصدرة والمستقبلة على حد سواء، وبمأن دول الشمال تعمل على تحقيق مصالحها وتأمين نفسها، فعلى دول جنوب المتوسط العمل على تحسين أوضاع شعوبها و الأخذ بعين الاعتبار مطالبها، دون الاتكال على غيرها، و ذلك باتخاذ مجموعة من التدابير من بينها:

- التركيز على التربية على المواطنة في البرامج المدرسية لتحفيز الشباب على التعلق بوطنهم و عدم التفريط فيه.
- الاهتمام بالمؤهلات الشبابية من خلال توفير بعض الامتيازات كوسائل المواصلات و المسكن و التأمين الصحي، حتى لا يكون هناك إغراء بالذهاب إلى البلدان الأخرى.
- توفير فضاءات ملائمة للدراسة و التكوين و تحفيز الشباب على الاختراع و البحث العلمي و ذلك من خلال تقديم بعض الجوائز و المنحات.
- القضاء على المحسوبية و الزبونية، و إدماج مبدأ المساواة و العدل.

[1] – ا سمير العيطة ، لمرجع السابق.

[2] – المرجع نفسه .

[3] – بن بوعزيز آسية، مرجع سابق.

- توفير فرص للشغل مع ضمان العدالة في الأجور.
- فتح مجالات لاستثمار المؤهلات الشبابية كالنوادي الثقافية و الجمعيات، و تحفيز الشباب على المشاركة في الحياة السياسية.

المطلب الثاني: إدارة الهجرة على المستوى المحلي كسبيل للحد من الهجرة غير الشرعية

وتشكل الهجرة في المنطقة الأور ومتوسطية تحدياً ولكن الأهم من ذلك، فهي تعتبر فرصة لأنها تُعد مصدراً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمناطق والمدن الموجه إليها (لتغطية احتياجات الأيدي العاملة، والجدوى المستدامة لنظم الضمان الاجتماعي وزيادة الأعمال والاستهلاك والتجارة العرقية، على سبيل المثال) والبلاد الأصلية (التحويلات المالية ونقل الخبرات واستثمارات المغتربين، الخ)، وعلى كلا الجانبين من البحر الأبيض المتوسط.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن العديد من بلدان جنوب المتوسط هي البلدان المستضيفة للهجرة ولكن أيضا ما زالت هي بلد المنشأ، يجب أن تعود الهجرة الشرعية التي تُدار بشكل جيد من الشاطئ الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا بالنفع ليس فقط على البلد المضيف ولكن أيضا على البلد المنشأ، وذلك من خلال اتخاذ تدابير ضمان التنقل ونقل المعرفة، والاستثمار المنتج وتنظيم المشاريع ككسب العقول أو كسب الأدمغة، وهنا أيضا، ينبغي الاعتراف بالدور الفعال للمجتمعات المحلية والإقليمية في سياق النهج الشامل لإدارة الهجرة.

وبدون المساس بالميزات الدستورية لكل دولة من الدول الأعضاء والتوزيع الداخلي للاختصاصات على المستوى الوطني، يؤدي التأثير على الصعيد المحلي للهجرة الدولية إلى أن تلعب المدن والمناطق دورا حاسما في نظام إدارة الهجرة، وذلك لأنها مسؤولة بشكل عام لاستقبال وإدماج المهاجرين، كما أن لها صوت أكبر في سياق تطوير سياسات الهجرة[1].

وفي إطار العمليات المحلية للإدماج، تعتمد المجتمعات المحلية والإقليمية الخطط وتضع الهياكل وتنفذ تدابير الاستقبال، وتوفر الخدمات الأساسية لإدماج المهاجرين وحماية حقوقهم في (التعليم والإسكان

[1] – مؤتمر حول "السياسة المشتركة تجاه الهجرة لأوروبا" 455 (2011) COM النهائي، 20.07.2011، CONST-IV-017 ،الرأي المعتمد في الجلسة العامة يومي 26 و27 نوفمبر 2008 (المقرر: السيد جيستميه) والاستعراضات CIVEX-V-027 على "النهج العالمي لمعالجة الهجرة والتنقل"، الذي اعتمد في الجلسة العامة يومي 18 و 19 يوليو، 2012 (المقرر: نيشي فيندولا). بيان منتدى رؤساء البلديات على التنقل والهجرة والتنمية، الذي عقد 20 يونيو 2014.

والرفاهية والمساعدة القانونية، والمساعدة في البحث عن عمل، وتمويل المشاريع الصغيرة وحملات التوعية، الخ)، وتتخذ إجراءات ضد التمييز والتفرقة وتعزيز الحوار بين الثقافات والتماسك الاجتماعي، بل هي أيضا التي تقوم بتعزيز مشاريع التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، وهذه الممارسات الجيدة وغيرها تستحق أن تكون أكثر شهرة ومشاركة.

وتشير الاتجاهات إلى أن الهجرة لا تتم فقط بين الدول بل أيضا بين المدن والمناطق، لأن المهاجرين من مدينة أو منطقة معينة يميلون للتجمع في بعض المدن أو المناطق في البلد المضيف.[1]

ونظرا لهذا البعد المحلي العابر للهجرة، ينبغي أن تشجع إقامة "الشراكة من أجل الاندماج" بين المدن والمناطق في بلدان المنشأ والعبور من أجل زيادة التعاون وتعزيز الثقة المتبادلة، وبالتالي ضمان الإدارة الأكثر للامركزية الهجرة وذلك من منظور الاستفادة الثلاثية لـ (المهاجر، مكان المنشأ والوجهة). ويمكن أن تشمل هذه الشراكات التدابير التحضيرية كدورات اللغة والتعليم الثقافي والحضاري والمشاريع الفردية للهجرة الخ فعلى سبيل المثال البرنامج التدريبي للعاملين التونسيين المعينون للعمل في إيطاليا، وتنفيذ برامج العودة الطوعية وإعادة الاندماج للمهاجرين، وعلى أساس من التجارب مثل شبكة البحر الأبيض المتوسط للهجرة، فإنه ينبغي إنشاء شبكات للتعاون وتبادل أفضل للممارسات بين المجتمعات المحلية والإقليمية في المنطقة الأور ومتوسطية.

وأيضا على المستوى المحلي يمكن وصف وتحديد الاحتياجات الأفضل لرأس المال البشري وبالتالي فالمدن والمناطق يمكنها أن تتخذ خطوات لجذب العمال ورجال الأعمال المهاجرين التي تحتاجها لتنشيط الاقتصاد المحلي ، من حيث الحصول على السكن وفصول اللغة، والمساعدة بالتشاور مع الأنظمة الوطنية، والحصول على الائتمان، وشبكات الاتصالات، وغيرها ، وتتأثر العديد من المدن والمناطق من

[1] – سيسيل Riallant جوان ايرفين، لويجي فابري، المنظمة الدولية للهجرة، (الحكومات المحلية: الحلقة المفقودة للاستفادة من إمكانات الهجرة من أجل التنمية)، متاحة على الموقع :
http://www.iom.int/cms/en/sites/iom/home/what-we-do/migration-policy-and-research/migration-policy-1/migration-policy-practice/issues/december-2012january-2013/local-authorities-the-missing-l.hmli

ظاهرة " التنقل الفائق"، مما يعني تكييف سياساتها التكاملية على الهجرة المؤقتة (الطلاب الدوليين والعمال الموسميين، على سبيل المثال) ومشروع الهجرة الدورية[1].

وفي عصر العولمة والتنافس على المواهب في الصعيد العالمي، تعتبر هجرة الأشخاص من ذوي المهارات العالية هي أيضا تحديا للمجتمعات المحلية والإقليمية ، والتي تحاول اعتماد تدابير للحد من "هجرة العقول "وتحفيز الآثار الإيجابية لهذا النوع من الهجرة " كسب العقول " وتعزيز فرص العمل؛ وهي تدابير من شأنها تشجيع وتسهيل مشاركة المغتربين في المشاريع الاستثمارية المحلية، مثل مشاريع التقارب مع المغتربين "التونسيين من الجانبين"، على سبيل المثال، ومشاريع لتعزيز العودة وإعادة الإدماج للأعضاء المغتربين مشروع " استعادة الأدمغة في منطقة أمبريا " على سبيل المثال، مع دعم الاعتراف بالمهارات المهنية وذلك من أجل تجنب "إهدار الكفاءات"، وتعزيز برامج الهجرة الدورية، الخ...وهناك جانب آخر بالغ الأهمية في سياسات الإدماج المتعلقة بالمشاركة النشطة للمهاجرين في حياة المجتمع المضيف، وفي هذا الصدد، يمكن للمجتمعات المحلية والإقليمية أن تلعب دورا هاما في تعزيز جمعيات المهاجرين وفي تحقيق العضوية بالنقابات، وفي حصولهم على مناصب في الإدارة العامة، الخ. وعلى الرغم من أن منح حق التصويت (الايجابي والسلبي) للمهاجرين في بلد المقصد ومشاركتهم في العمليات الانتخابية في بلدانهم الأصلية تعتمد على التشريعات الوطنية، فإن الجمعية الأور ومتوسطية الإقليمية ترى أن تشجيع الحق في التصويت للمهاجرين في انتخابات البلد المضيف وفي وطنهم الأصلي يدعم اندماجهم ويحافظ على علاقاتهم مع بلدهم الأصلي ويقوي عموما الديمقراطية في المنطقة الأورومتوسطية[2].

ويحتاج كل هذا إلى تعريف صحيح في سياق نهج شامل ومتكامل للهجرة بمنطقة البحر المتوسط، والتي تساهم في الاندماج الاجتماعي والاقتصادي الحقيقي للمنطقة الأورو متوسطية وتعترف بالدور الحاسم للمجتمعات المحلية والإقليمية إعادة النظر في الهجرة ككل بضرورة عقد اتفاقيات عمل ثنائية بين الدول المصدرة للعمالة وتلك التي في إدارة سياسات الهجرة وحماية اللاجئين والتكامل والتنمية.

[1] – جوان ايرفين، لويجي فابري ،المرجع السابق.

[2] – المرجع نفسه.

خلاصة:

إن غالبية المشروعات الأوروبية التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية تقوم على الحلول الأمنية، وهذه الحلول غير عملية، كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية، ومن ناحية أخري، فإن هذا النوع من الحلول مكلف بالفعل، فقد رأينا أن هناك اتفاقات ثنائية، يدفع الاتحاد بموجبها الملايين من أجل مشروعات مثل: رفع قدرات الحراسة علي الحدود، والدعم اللوجيستي المتمثل في طائرات المراقبة، وبناء معسكرات الاحتجاز، وبدلا من ذلك، فمن الأوفق التركيز على دعم مشروعات تنموية، يكون عمادها مؤسسات المجتمع المدني، وتساعد على امتصاص آثار التحول الديموغرافي، فتنمية اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية تعد إحدى الطرق الكفيلة بإيقاف الهجرة غير الشرعية، أو على الأقل التقليل منها، باعتبارها العامل المساعد في توفير مناصب الشغل و إزالة الفوارق في المعيشة بينها و بين الدول المستقبلة، مما يؤدي إلى إيقاف ضغط الهجرة ، ولا تتم التنمية إلا عن طريق دعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية و تشجيع دعم الاستثمار الأجنبي الأوروبي إلى المنطقة المتوسطية و كذا تحرير المبادلات التجارية.

إن الإجراءات الأمنية المتبعة لم تحد الهجرة غير الشرعية ، فالأعداد الكبيرة التي تصل إلى سواحل شمال المتوسط بشكل سرّي لدليل على فشل كل التدابير الأمنية للحدّ من الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط ، في ظل ارتفاع وتيرة نشاط تهريب البشر لدى الشبكات الإجرامية من شمال أفريقيا والشرق الأوسط، والتي تتعارض مع المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

كما أن السياسة التنموية في إطار الشراكة الأورو– متوسطيّة التي سادت حتّى الآن كانت في الأساس شراكة وفق خصوصيّات، فدول الشمال تفرض على دول الجنوب شروطاً للشراكة تشابه شروط الاندماج دون أن يكون في الأفق أيّ اندماج، ويغلب عليها طابع المصلحة من الجانب الأوروبي شمال المتوسط ، و هو محاولة لاحتواء الأثار السلبية الاجتماعية في الدول المتوسطية جنوب المتوسط مثل العنف و الهجرة ، زيادة على نيتها في توسيع أسواقها التي تستقبل فائض إنتاجها ، فدول الاتحاد الأوروبي الغنية و المتقدمة لم تبذل كل ما بذلت سعيا إلى حوار و مشاركة مع دول جنوب المتوسط حبا فيها، أو عن رغبة في مساعدتها للخروج من أزماتها المتراكمة، و لكنها تسعى لذلك الحوار و المشاركة إتقاءا لتصدير هذه الأزمات إليها، و هي ترى بأنه لم يبقى للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية ما تصدره لأوروبا الشمالية سوى مشاكل التطرف و الإرهاب و الهجرة غير المشروعة، لذلك بادر الاتحاد الأوروبي بطرح مشروعه البديل، والاستراتيجية النقيضة التي قوامها الظاهري المشاركة والتعاون، ومحتواها

الحقيقي هو اتقاء شرّ دول جنوب للمتوسط، وهذا ما يبرر الإخفاق في الحد من الهجرة غير الشرعية، وهو مرشح للاستمرار.

إذن فمشروع الشراكة الاورو متوسطية يعبّر عن عمق الرؤية الأوروبية وإدراكها المبكر للتأثيرات المحتملة لهشاشة البنية السياسية– الاقتصادية والأمنية لدول الضفة الجنوبية ,ومن ثمة فقد عملت على وضع استراتيجية مسبقة تمكنها من احتواء مستجدات المنطقة والتأثيرات السلبية القادمة من الجنوب ,وفق ما يخدم مشاريعها المستقبلية الساعية إلى تجسيد طموح الوحدة الأوروبية وجعل الفضاء الاورو متوسطي مجال حيوي أوروبي بامتياز, ومنه يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى آفاق أوسع من مجرد شراكة مع دول الضفة الجنوبية , وهذه الشراكة ماهي إلا استراتيجية مساعدة لبلوغ تلك الأهداف بأيسر التكاليف.

أخيرا وفي نهاية الدراسة وبعد تقصي الحقائق ومعرفة الآليات الأوروبية التي واجهت بها الهجرة غير الشرعية وكإجابة عن الفرضيات التي وضعت استخلصنا النتائج التالية:

1. الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا مردها مشاكل دول الجنوب التي كان دورها سلبيا تجاه مكافحة هذه الظاهرة وعلى الحلول التي يطرحها الاتحاد الأوروبي.
2. الحراك العربي كان له أثر على زيادة تدفق الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا مما شكل عنصر المفاجأة وتطلب مراجعة للسياسات المطروحة بدعوى تعزيز مقاربة النهج العالمي.
3. الهجرة غير الشرعية لها آثار سلبية على الأفراد والمجتمعات والدولة.
4. عدم وجود إرادة سياسية لذى الأوروبيين لمحاربة الهجرة غير الشرعية بالقضاء على أسبابها، لارتباط بعض مصالحها بها كاليد العاملة الرخيصة والنمو الديموغرافي.
5. تعرض المهاجرين للتمييز العنصري، وانتهاكات لحقوق الانسان.
6. إن الاتحاد الأوروبي يركز اهتمامه إلى حد كبير على وقف الهجرة غير الشرعية من خلال تعزيز عمليات الرقابة على الحدود الخارجية.
7. اعتمدت أوروبا على مستوى الدول الوطنية وعلى المستوى الإقليمي للاتحاد مقاربة الأمن الصلبة بدلا من مقاربة التنمية وكذلك سياسة البعد الخارجي وتجاهلت في معالجتها جوهر الظاهرة في حد ذاته، المتمحور في أسبابها.
8. على الرغم من تشديد وتكثيف الحلول الأمنية لإبعاد المهاجرين غير المرغوب فيهم، فإن الاتحاد الأوروبي لم يوقف تدفقات الهجرة غير الشرعية.

الخاتمة

الخاتمة

استفحلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العقود الأخيرة وأصبحت تشكل تهديدا للأمن في العالم وخاصة في أوروبا بصفتها أكبر المناطق استقطابا واستقبالا، ونظرا للتدفقات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي خاصة بعد الحراك العربي 2011م، وما ظهر من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، مست الدول والمجتمعات والأفراد، فقد دأبت على البحث عن الآليات الاستراتيجية مند التسعينات، لكن مازالت أغلب دول الاتحاد الأوروبي تتعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية كمسألة أمنية بالدرجة الأولى وتربط بين الهجرة وظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، بدلا من التركيز على مساعدة دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها، والتعاون مع كل الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين وكذا دول العبور والمنظمات الدولية والإقليمية، وهو ما جعل كل الآليات المتبعة سابقا تبوء بالفشل ، لأن الأعداد الهائلة التي تعبر البحر المتوسط سنويا هي خير تأكيد على ذلك، وبمأن الإجراءات والآليات الأمنية هي السائدة على الأخرى، فمن المنطق أن تحد من حرية التنقل، وتنتهك حقوق الإنسان التي طالما تبجحت بها الدول الغربية، ولهذه الأسباب وأخرى تتعلق بالنمو الديموغرافي والتوازن السكاني والقدرة الاقتصادية والسمة الإيديولوجية الأوروبية فقد ظهر اختلاف واضح بين دول الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة غير الشرعية، حتى وصلت بعضها حدّ المطالبة بالانسحاب من الاتحاد، وهدّدت أخرى بعدم الالتزام باتفاقية شنغن على غرار سويسرا التي صوت مواطنيها على إلغاء العمل بالاتفاقية، ومنه فإن تقييمنا للاستراتيجية الاوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية، كانت تصب في خانة إعادة النظر في آلياتها، سواء في شقها الأمني أو التنموي.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

الاتفاقيات:

1. اتفاقية كوتونو تربط الاتحاد الاوروبي والدول الافريقية ودول جزر الكاريبي والمحيط الهادي، موقعة في 23 جوان 2000، ومنقحة في عام 2005، تحل محل نظام اتفاقيات لومي الذي بدأ في 1975.
2. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم رقم158، اعتمدت بقرار الجمعية العامة 45 المؤرخ في 18 كانون الأول / ديسمبر 1990
3. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
4. اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000م.
5. بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000م.

الكتب

6. أحمد عبد العزيز الأصغر وآخرون، مكافحة الهجرة غير الشرعية ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،ط1، الرياض،2010.
7. أسامة غزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث،الكويت،المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1987.
8. باقر سلمان النجار، حلم الهجرة للثروة : الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
9. ت. لين. سميث ، أساسيات علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب، فؤاد اسكندر، الإسكندرية، دار الفكر العربي، 1971 .
10. حسن تركماني، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين،دمشق الأولى للنشر والتوزيع ، 2004.
11. حسين عمر، الجات والخصخصة الكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية، القاهرة، دار الكتاب الحديث، د.ت.
12. حمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي ، ط5 ، الجزائر ، دار هومة ، 2002
13. عبد الباسط عبد المعطى وآخرون، السكان والمجتمع ,دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1994 .

14. عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدينة، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1992.

15. عزت حمد الشيشني، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010 .

16. على عبد الرازق جلبي، علم اجتماع السكان ، ط1، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، 1998 .

17. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت، 2005.

18. علياء شكري وآخرون ، دراسات في علم السكان، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2000.

19. كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت 2013.

20. ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، تر: الهيثم الأيوبي، بيروت ، دار الطليعة ، 1967.

21. محمد الغريب عبد الكريم ، سيسيولوجيا السكان، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1982.

22. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2002 .

23. محمد عبد الغني حسن هلال، مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي: كيف تربط بين الحاضر والمستقبل، مصر، مركز تطوير الآداء والتنمية ، 2007.

24. محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1986.

25. مروان عبد المجيد ابراهيم ، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،الاردن، عمان، دت.

26. منير البعلبكي، قاموس المورد، بيروت، دار العلم للملايين، 2000.

27. هشام صاغور ، السياسة الخارجة للاتحاد الأوربي تجاه الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية ،الإسكندرية ،1988-2008.

تقارير دولية:

28. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 1994 ، الحرية الثّقافية في عالمنا المتنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

29. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول أشغال منتدى " الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية" 2013.

30. المنظمة الدولية للهجرة، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التقرير السنوي 2013.

وثائق وبيانات وآراء ومؤتمرات دولية:

31. الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط، مشروع مشترك بين المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة واليوروبول وفرونتكس: نحو رد شامل على تدفقات الهجرة المختلطة ، المؤتمر الختامي للمشروع، جنيف سويسرا 30-31جانفي 2008م.

32. بيان الفريق العالمي المعني بالهجرة، عن: حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يوجدون في حالة غير نظامية، جينيف 30 سبتمبر 2010م.

33. رأي CIVEX-V-027 على "النهج العالمي لمعالجة الهجرة والتنقل"، الذي اعتمد في الجلسة العامة يومي 18 و19 يوليو، 2012 (المقرر: نيشي فيندولا)، رأي CIVEX-V-047 على "السياسات المستقبلية للاتحاد الأوروبي بشأن القضاء والشؤون الداخلية"، الذي اعتمد في الجلسة العامة يومي 25 و26 يونيو 2014 (المقرر: لوتا هاكنسون هارجو).

34. رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية حول: الهجرة غير النظامية عبر البحر في منطقة اليورو ميد ، (المقرر: باناغيوتيس خوفاس) REX/375-CES 2533-2012-00-00-TRA-AS.

35. ريكارد زاباتا-باريرو، البعد الخارجي لسياسة الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المبني على المناقشة المعيارية، معهد ديل اسبانيول دي استاجيوس، رقم 2013/2.

36. مؤتمر حول "السياسة المشتركة تجاه الهجرة لأوروبا" 455 (2011) COM النهائي، 20.07.2011، CONST-IV-017 ،الرأي المعتمد في الجلسة العامة يومي 26 و27 نوفمبر 2008 (المقرر: السيد جيستميه) والاستعراضات CIVEX-V-027 على "النهج العالمي لمعالجة الهجرة والتنقل"، الذي اعتمد في الجلسة العامة يومي 18 و 19 يوليو، 2012 (المقرر: نيشي فيندولا). بيان منتدى رؤساء البلديات على التنقل والهجرة والتنمية، الذي عقد 20 يونيو 2014.

37. وثيقة عمل الدول العربية والاوروبية الشريكة حول الادارة المشتركة لتدفقات الهجرة المختلطة، تحث عنوان: "الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط: نحو رد شامل على تدفقات الهجرة المختلطة. (لاهاي، المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، واليوروبول وفرونتكس بالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، 2008م).

38. ورقة المنظمة الدولية للهجرة "تدفقات الهجرة مجمع التمسك بحقوق المهاجرين على طول الطريق وسط البحر الأبيض المتوسط، إدارة تدفقات الهجرة المعقدة وللدفاع عن حقوق المهاجرين على طول الطرق للبحر الأبيض المتوسط الغرب (21 أكتوبر 2013)

الاطروحات والرسائل:

39. ا.صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014).

40. بتقة خديجة ، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2014/2013).

41. ختو فايزة ،البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 2010 –1995 ،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية : تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، 2011/2010).

42. خديجة محمد عرفة، مفهوم الأمن الإنساني، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، السلسلة : مفاهيم، العدد 13، جانفي 2006.

43. زهيرة حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم لهندسة إقليمية،دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن ،باتنة: جامعة الأخضر ،2011/2010).

44. سحر مصطفى حافظ ، الهجرة غير الشرعية ، المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية ، مجلة هرمس ،المجلد2، العدد2، (2013).

45. صايش عبد المالك، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، (رسالة ماجستير في القانون ،تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق ، جامعة باجي مختار ،عنابة ،2007/2006).

46. عايد لمين، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، ، (رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2003/2004).

47. عياد محمد سمير، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 3، ماي. 2008 .

48. فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، (مذكرة شهادة الماجستير في الحقوق ،تخصص علم الإجرام والعقاب، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة الحاج لخضى ،باتنة، 2012/2011.

49. فريجه لدمية، استراتيجية الاتحاد الاوربي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة : الهجرة غير الشرعية أنموذجا، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2009).

50. قريب بلال ، السياسة الامنية للاتحاد الاوربي من منظور اقطابه : التحديات والرهانات ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2011/2010).

المجلات:

51. أحمد أبو الوفا، حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1990، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 21، أفريل 1997.

52. أحمد إسماعيل، قراءة في ظاهرة الهجرة غير النظامية من افريقيا إلى الغرب، مجلة قراءات إفريقية، العدد 11، يناير – مارس 2012.

53. أحمد طاهر، اختبار شنجن: سياسة الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الأوربية، السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011.

54. بن بوعزيز آسية، سياسة الاتحاد الاوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، النسخة الالكترونية ، العدد 18، جامعة باتنة ،2015.

55. جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19،ديسمبر 2014.

56. سعيد الصديقي، تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2013.

57. سعيد الصديقي، تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية"، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول، العدد 03 ، 2013.

58. شايفة بديعة ، بحث بعنوان : أزمة الهجرة غير الشرعية ودول الاتحاد الاوروبي ، مجلة القانون والاعمال ، جامعة الحسن الأول ،2016/2015 .

59. محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد الرابع، جانفي 2011.

60. محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد الرابع، جانفي 2011 ،ص ص 260 -261

61. منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، (رسالة ماجستير في القانون العام، تخصص: حقوق الإنسان والأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سطيف 2، 2014/2013).

62. ناصر حامد، اشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي ، مجلة السياسة الدولية، مصر: مؤسسة الأهرام ، ج 2، المجلد41، العدد 159، جانفي 2005.

63. ناصر حامد، المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب و مشكلة الاندماج، مجلة السياسة الدولية، مصر ، مؤسسة الأهرام العدد 163، المجلد42 ، جانفي 2006.

64. نذير بطاطاش ، التعاون الأوروبي– الأفريقي ببن الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا، (رسالة ماجستير في القانون تخصص قانون تعاون دولي، معهد الحقوق ،المركز الجامعي أكلي محند ولحاج – بالبويرة ،2010).

65. وليد الشيخ، معضلة الهوية والهجرة والديمقراطية في أوروبا مجلة السياسة الدولية ، مصر: مؤسسة الأهرام ،العدد 165 ، المجلد 41 ، 2006.

الجرائد:

66. حسن مصدق، الهجرة السرية معضلة أوروبا حلها منوط بمساعدة بلدان المصدر والعبور، جريدة العرب ، لندن، نُشر في 2015/06/18، العدد: 9952.

67. عبد الله مصطفى، قمة مالطا : اتفاق لمعالجة الأسباب الجدرية للهجرة، مقال بجريدة الشرق الأوسط ، نشر بتاريخ: 2015/11/13 العدد 13499، قسم الأخبار/ أوروبا.

68. عبد الله مصطفى، قمة مالطا : اتفاق لمعالجة الأسباب الجدرية للهجرة، مقال بجريدة الشرق الأوسط ، نشر بتاريخ: 2015/11/13 العدد 13499، قسم الأخبار/ أوروبا

الملتقيات والدراسات :

69. بوسنان سفيان، الاتحاد الاوروبي والهجرة غير الشرعية : دراسة في أمننة الظاهرة أوروبيا ، مداخلة في ملتقى وطني حول (الهجرة واللجوء من سوريا ودول الساحل الافريقي إلى الجزائر، جامعة جيجل، أفريل 2015).

70. حمدي شعبان، الهجرة غير النظامية: الضرورة والحاجة، مركز الإعلام الأمني ، القاهرة 2001م.

71. دحماني عبد السلام ، ،(ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الهجرة واللجوء من سوريا ودول الساحل الإفريقي إلى الجزائر، بعنوان : تهريب المهاجرين من منظور القانون الدولي) ، جامعة جيجل ، أفريل 2015.

72. دحماني عبد السلام ،تهريب المهاجرين من منظور القانون الدولي، (ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: الهجرة واللجوء من سوريا ودول الساحل الإفريقي إلى الجزائر)، جامعة جيجل، أفريل 2015) .

73. دنايب آسيا ، جريمة الاتجار بالبشر العابرة للحدود: مظهر لهجرة الأزمات، (ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول الهجرة واللجوء من سوريا ودول الساحل الإفريقي إلى الجزائر)، جامعة جيجل ، أفريل 2015.

74. ساسي جمال، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط،(ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط :واقع و آفاق ،قسنطينة: منتوري،2008).

75. الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي: أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، كوبنهاغن: ديسمبر 2010.

76. صلاح نيوف ، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي ، (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، كلية العلوم السياسية ، (د.ت)).

77. علي معمر عبد المؤمن، التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع الليبي، (منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، 2006).

78. عياد محمد سمير، الجزائر والأمن في المتوسط، (ملتقى دولي بجامعة قسنطينة ، الجزائر، 29 – 30 أفريل 2008)

79. كلير روديه، فرونتيكس: الجناح المسلح للمعقل الأوربي، في: أوضاع العالم 2011، تحت إشراف، برتراند بادي و دومينيك فيدال، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2011.

80. المنظمة الدولية للهجرة – المغرب ، دليل خاص بالتكوين الأساسي، التحرك لمناهضة التجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين،(د.ت).

وثائق بالعربية على مواقع الانترنت:

79 . http://annabaa.org/arabic/rights/3897

80 . /http://www.e3lm.com

82. http://www.iom.int/cms/en/sites/iom/home/what-we-do/migration-policy-and-research/migration-policy-1/migration-policy-

practice/issues/december-2012january-2013/local-authorities-the-missing-l.hmli.

81 http://eea.iom.int/index.php/news-events/214-iom-recommendations-to-the-italian-presidency-of-the-council-of-the-european-union

.83 http://www.moheet.com/2013/07/14/1796245

.84 http://www.tanmia.ma/ar/2012-08-08-11-23-18 /

.85 https://www.tlscontact.com/lb2ch/help.php?id=schengen_area&l

86.الاتحاد من أجل المتوسط، مقال على الموقع : HTTP://WWW.ENPI-INFO.EU/MEDPORTAL/CONTENT//400

.87 احمد البلعيشي، الريف والهجرة: مسارات وتحديات (سياسات الاتحاد الأوربي اتجاه المهاجرين)http://www.hunarif.com/ar/index.php/activit-royal/696-22

.88 الاذاعة الجزائرية ، قمة أوروبا – افريقيا بمالطا : الجزائر ترافع من أجل حلول شاملة و متوازنة لظاهرة الهجرة، مقال منشور يوم :2015/11/11 http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20151111/57835.html

.89 إذاعة ألمانيا الناطقة بالعربية الموقع : http://www.dw.com/ar

.90 أنغانا بانيرجي، وآخرون، العاطلون عن العمل في أوروبا، التمويل والتنمية ،مجلة تصدر عن صندوق النقد الدولي ، مارس 2015 /http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2015/03

.91 بشرى شيبوط، تهديدات الهجرة غير النظامية على الأمن الأوربي،مقال نشر في المجلة الافريقية للعلوم السياسية الالكترونية ، تاريخ التصفح على الموقع: 03/20/ 2016. http://www.bchaib.net/mas/indexphp?option

.92 بهاء الدين م ، تعليق تأشيرات شينغن غير مجدٍ في مكافحة الإرهاب، مقال منشور في البلاد أون لاين http://www.elbilad.net/article/detail?id=50419

93.تقرير فرانسوا كريبو، حول: الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي وأثرها على حقوق الإنسان للمهاجرين، مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 23 – 24 أبريل 2013. ص 3. موقع الأمم المتحدة:

HTTP://WWW.UN.ORG/ARABIC/NEWS/STORY.ASP?NEWSID=25567

#.VZJ1EDXHDIU

94. توصيات المنظمة الدولية للهجرة للرئاسة الايطالية للاتحاد الأوروبي (من يوليو إلى ديسمبر 2014).

95. جريدة المساء المصرية:

http://almessa.net.eg/main_messa.asp?v_article_id=224369#.VwC5kZy

LTIU

96. جيروم شاهين، الهجرة غير الشرعية بين العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة، مجلة المستقبل الالكترونية ،على الموقع :

http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=510492

97.حاتم خاطر، الهجرة متعددة الثقافات خطر يهدد هوية الحضارات، على الموقع:

HTTP://WWW.MOHEET.COM/2013/07/14/1796245

98. خورشيد دلي، شارك: الاتفاق التركي الأوروبي بين رفض وقبول:

/http://www.aljazeera.net/news/survey/2016/3/17

99. سمير العيطة، لماذا شراكة أوروبيّة–متوسطيّة جديدة، مقال في جريدة البيان الاماراتية ، منشور يوم: 2015–02–23 العدد 1.2318061

http://www.albayan.ae/knowledge/2015-02-23-1.2318061

100. عبد الوهاب عاصي، أثر أحداث 13 نوفمبر (باريس) على اللاجئين السوريين في أوروبا:http://microsyria.com/2015/11/17

101. عبدالله تركماني، إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو – متوسطية، مجلة مقاربات، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2006 –

http://www.mokarabat.com/s.1437htm

102. عمر يحيى أحمد ، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوربي المعاصر: الجزائر دراسة حالة ،المجلة الافريقية للعلوم السياسية، الالكترونية ،منشور بتاريخ 07 اوت 2015.

http://www.maspolitiques.com

103. فرنسا توقف «تأشيرة شنغن»: الدخول للأوروبيين فقط، جريدة البلاد الجزائرية http://www.elbilad.net/article/detail?id=4708

104. قارح فايزة، اتفاق تعاون غير مسبوق بين فرنسا وبريطانيا لمواجهة أزمة الهجرة في كاليه: http://arabic.euronews.com/

105. قاموس الجوار الأوروبي، صادر عن مركز معلومات الجوار الأوروبي . http://www.enpi-info.eu/index.php

106. الكسندرا جروليموند ، تقرير الشبكة الدولية للحقوق و التنمية- GNRD- جنيف، على الموقع :http://www.gnrd.net/ar/seemore.php?id=847

107. محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، المستقبل العربي .

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_431_mhmd_mtw3.pdf

108. محمد نصحي ابراهيم ، الاستراتيجية (تعريفها ،وظائفها ، أنواعها ، أسس بنائها) ، على الانترنت : http://kenanaonline.com/users/drnoshy/posts/269419

109. مقال بعنوان: ابرز نتائج القمة الأوروبية التركية: http://www.xendan.org/arabic/drejaa.aspx?Jmara=18598

110. موقع الاتحاد الأوربي : http://europa.eu/index_en.htm

111. موقع الاتحاد من اجل المتوسط . http://ufmsecretariat.org/ar/ufm-countries/

112. موقع جريدة السفير اللبنانية : http://assafir.com/Article/1/456400

113. موقع مقاتل من الصحراء: http://www.enpi-info.eu/index.php

114. نادية ليتيم، فتحية ليتيم ، أوروبا تتصدى للهجرة غير الشرعية بالإجراءات الأمنية ،على الموقع الالكتروني لصحيفة الحقول إلكترونية، تاريخ التصفح 2016/03/25 : http://www.alhoukoul.com/article/4679

115. هجمات باريس (نوفمبر 2015) موقع ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki

116. هجمات-باريس هل تغير سياسة أوروبا تجاه اللاجئين، موقع الجزيرة تاريخ التصفح 2016/04/01 10:05. http://www.aljazeera.net

117. وكالة الأنباء الجزائرية، خطة أوروبية جديدة لمواجهة الهجرة غير الشرعية وانتقادات للسياسات الأوروبية في الأبيض المتوسط، دولي، نشر في 04-05-2016: http://www.aps.dz/ar/monde/15106-

قائمة المراجع باللغة القرنسية:

الكتب:

118. Abdelkarim Belgendouz: EU-MAROC-AFRIQUE migrante : politique europeénne de voisinage barrage aux sudistes. De Shengen à Barelone + 10, imprimerie Beni znassen, Salé, 2005.

119. Charlton Laird,webester,s new world the saurus,NewYork: Simon and schuster,1997.

120. ioannis m varvitsiotis, politique d'immigration en europe, vers une politique commune en matiere d'immigration au sein de l'union europeenne evolution1999-2005,belgique , groupe du ppe-de au parlement europeen service documentation-publications recherche,2005.

الدراسات:

121. Charles-Philippe David et Afef Benssaieh, « La paix par l'intégration ? théories sur l'interdépendance et les nouveaux problème de sécurité ». Étude internationales, vol.28, n°2, 1997.

وثائق بالفرنسية على المواقع الالكترونية:

122. Frontex : Présentation du rôle actuel et à venir de l'agence, Europa official, web site ,http ://europa.eu

قائمة المصادر والمراجع بالانجليزية:

الكتب:

123. 111.Jack C.plano and Roy Olton, The International Relations Dictionary, Santa Barbara : ABC-CLIO,1982

124. Jeanna Parkin, the difficult road to the schengen information system II: the legacy of laboratories and the scot for fundamental rights and the rule of lw CEPS paper in liberty and security in Europe, CEPS, 2011,p01

125. Richard Falk,Pursuing the quest for human security, in Majid Tehranian, ed. : Worlds apart: Human security and global governance, London: IB Tauris, 1999.

الجرائد:

126. Lydia E. Gonzalez, Richard M. Bride, "Fortress Europe: Fear of Immigration? Present and Future of Immigration Law and Policy in Spain ", Journal of International Law and Policy, UC Davis, vol 6, no 2, 2000..

وثائق بالانجليزية على المواقع الالكترونية

127. Farnosina Delgi Affari Esteri, Immigration Emergency: Italy-Tunisia accord boat landings repatriation , Available at,

156http://www.esteri.it/MAE/EN/Sala_Stampa .128

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

تشكر

إهداء

ملخص.....أ ، ب، ج، د

خطة البحث.....هـ، و، ز، ح

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري.....**12**

المبحث الاول : مفاهيم الدراسة 14

المطلب الأول : مفهوم الاستراتيجية 14

أولا– التعريف اللغوي والاصطلاحي.....14

ثانيا – أنواع الاستراتيجية.....16

ثالثا– خصائص الاستراتيجية.....16

رابعا– علاقة الاستراتيجية القومية بالأمن القومي.....17

خامسا– علاقة الاستراتيجية بسياسة الدولة.....17

المطلب الثـاني : مفهوم الاتحاد الأوربي 17

أولا – النشأة.....17

ثانيا – أهداف الجماعة الاقتصادية.....18

ثالثا– الدول الأعضاء.....19

رابعا– الهيكل التنظيمي.....19

خامسا –المقر الرسمي.....19

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية ضمن التهديدات الأمنية الجديدة.....20

أولا– التصنيف القطاعي للتهديدات الأمنية.....20

ثانيا– تعريف الهجرة والمصطلحات المشابهة.....23

المبحث الثـاني : دوافع ومسار وانعكاسات الهجرة غير الشرعية 27

المطلب الأول : دوافع الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا 27

أولا – المتغيرات الدافعة للهجرة غير الشرعية من داخل مجتمعات الجنوب.....27

ثانيا – مجتمعات الاتحاد الأوروبي كسياقات جاذبة للهجرة غير الشرعية.....29

ثالثا – عوامل محفزة للهجرة غير الشرعية.....29

المطلب الثـاني : مسار الهجرة غير الشرعية.....31
أولا – مجموعة الطرق الغربية والوسطى للهجرة غير الشرعية.....31
ثانيا – مجموعة الطرق الشرقية للهجرة غير الشرعية.....32
ثالثا – آليات الهجرة غير الشرعية وطرق التهريب.....33
المطلب الثالث : انعكاسات الهجرة غير الشرعية 34
أولا– الانعكاسات الاقتصادية.....34
ثانيا – انعكاس الهجرة غير الشرعية علي الجانب القانوني.....36
ثالثا– انعكاس الهجرة علي حجم الالتزامات الأوروبية تجاه دول المتوسط.....36
رابعا– الانعكاسات الأمنية.....38
خامسا :انعكاس الهجرة غير الشرعية على الجانب الاجتماعي الثقافي.....39
المبحث الثالث: المقاربات النظرية للهجرة غير الشرعية كتهديد أمني جديد.....42
المطلب الأول : الهجرة غير الشرعية من منظور مقاربة الأمن الإنساني.....42
المطلب الثـــاني : الهجرة غير الشرعية من منظور مقاربة الأمن الشامل.....45
خلاصة الفصل:.....49
الفصل الثاني :الآليات الأوربية تجاه الهجرة غير الشرعية على المستوى المحلي.....50
المبحث الأول: ألآليات الوطنية لدول الاتحاد الأوربي تجاه الهجرة غير الشرعية.....52
المطلب الأول: الآليات الوطنية الفرنسية تجاه الهجرة غير الشرعية 52
أولا– قانون نيكولا ساركوزي.....53
ثانيا – سياسة التعاون الفرنسي الأورو متوسطي.....54
ثالثا – تأثير أحداث باريس (نوفمبر2015)على العمل باتفاقية شنغن.....56
المطلب الثاني: الآليات الوطنية الإيطالية تجاه الهجرة غير الشرعية.....58
أولا – السياسة الإيطالية الأمنية تجاه الهجرة غير الشرعية.....59
ثانيا – التعاون الإيطالي مع دول الجنوب.....60
ثالثا – آليات وإجراءات إيطالية تجاه الهجرة غير الشرعية وأثرها على اتفاقية شنغن.....62
المطلب الثالث : الآليات الوطنية الإسبانية تجاه الهجرة غير الشرعية.....63
أولا – الإطار التنظيمي للهجرة في اسبانيا.....64
ثانيا – الإجراءات الأمنية الإسبانية.....65
ثالثا – سياسة التعاون الإسباني الأورو متوسطي.....66
المبحث الثاني: آليات الاتحاد الأوربي تجاه الهجرة غير الشرعية 68

المطلب الأول: آليات الاتحاد الأوربي الأمنية تجاه الهجرة غير الشرعية.....68
أولا– الشرطة الأوربية (اليورو بول.....68
ثانيا– الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (فرونتكس).....69
ثالثا– تشكيل قوات الأورو فورس.....70
رابعا– الإجراءات الأمنية بتشديد الحراسة الأمنية على الحدود الأوروبية.....70
خامسا – بنك المعلومات الأوروبي.....71
سادسا إنشاء مراكز الاعتقال.....71
سابعا – الترحيل أو اتفاقات إعادة القبول.....73
المطلب الثاني: آليات الاتحاد الأوربي التنظيمية تجاه الهجرة غير الشرعية 74
أولا – نظام شنغن.....74
ثانيا – الميثاق الاوروبي للهجرة واللجوء.....77
ثالثا – موقف المجلس الأوربي لشؤون الهجرة واللجوء.....78
المطلب الثالث: الاقتراب الأوربي الجديد الخاص بالهجرة والحركة.....79
أولا – الاقتراب الأوربي تجاه الهجرة غير الشرعية عملا وهدفا.....79
ثانيا – الدعامات الأساسية للاقتراب الأوربي.....80
المبحث الثالث: مدى تعارض وتوافق الآليات الاوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية.....82
المطلب الأول : مجال توافق السياسات الأوربية.....82
المطلب الثاني: المعارضة والتشكيك في السياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية.....83
أولا– المعارضة في السياسات الأوروبية.....83
ثانيا – التعارض والتشكيك في السياسة الأوروبية 86
خلاصة الفصل الثاني.....88
الفصل الثالث: الآليات الأوربية تجاه الهجرة غير الشرعية على المستوى الخارجي.....89
المبحث الأول: آليات التعاون في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية تجاه الهجرة غير الشرعية.....91
المطلب الأول: الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.....91
أولا– دعم تنمية الهجرة الشرعية.....91
ثانيا – محاربة الهجرة غير الشرعية.....93
المطلب الثاني : اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.....95
أولا– حماية المهاجرين واللاجئين من التهريب.....95

ثانيا – تدابير مكافحة المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البر.....97
ثالثا– تدابير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر.....98
المطلب الثالث: اللجنة العالمية للهجرة الدولية.....99
المطلب الرابع: المنظمة الدولية للهجرة.....100
المبحث الثاني: آليات التعاون الإقليمي تجاه الهجرة غير الشرعية.....102
المطلب الأول: التعاون الأور ومتوسطي.....102
أولا– الشراكة الاورو متوسطية و الهجرة غير الشرعية:.....102
ثانيا– مبادرة 5+5.....106
المطلب الثاني : القمة الأوروبية الإفريقية (مالطا 2015).....108
المطلب الثالث : القمة الأوروبية التركية للحد من الهجرة غير الشرعية.....111
خلاصة الفصل الثالث.....116
الفصل الرابع: تقييم الأليات الأوربية تجاه الهجرة غير الشرعية.....118
المبحث الأول : تقييم الآليات الأمنية الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية 120
المطلب الأول: المقاربات الأمنية الأوروبية.....120
أولا– الربط بين الهجرة غير الشرعية وتهديدات الأمن الأوربي.....120
ثانيا– الاستعانة بآليات خارجية لمراقبة تدفقات الهجرة غير الشرعية.....122
ثالثا– الاحتجاز كوسيلة لمراقبة الهجرة غير النظامية.....123
رابعا– الترحيل أو اتفاقات إعادة القبول.....125
خامسا– "فرونتيكس" وعسكرة مراقبة الهجرة والحدود.....128
سادسا– الاستعانة بخدمات منظمة الشرطة الأوروبية(اليورو بول).....129
المطلب الثاني: الإجراءات الأمنية بين الفشل والتشكيك 130
المطلب الثالث: الحلول المقترحة.....134
المبحث الثاني : حرية التنقل و حماية المهاجرين من زاوية حقوق الإنسان..... 136
المطلب الأول : تهديد حرية التنقل بين دول أوروبا.....136
المطلب الثاني: حماية المهاجرين واللاجئين من التهريب.....138
أولا– الأبعاد القانونية لبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين.....139
ثانيا– الاطار العام لاعتماد بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين.....139
ثالثا– دور البروتوكول في محاربة شبكات تهريب المهاجرين.....139
المطلب الثالث: الحماية من الاتجار بالبشر.....140
أولا. صور جريمة الاتجار بالبشر.....140
ثانيا– تمييز جريمة الاتجار بالبشر عن جريمة تهريب المهاجرين.....141

المبحث الثالث: تقييم أليات الشراكة والجوار الأوروبية مع دول الجنوب 142
المطلب الأول: سياسة الشراكة الأورو متوسطية.....142
المطلب الثاني: إدارة الهجرة على المستوى المحلي كسبيل للحد من الهجرة غير الشرعية.....145
خلاصة الفصل الرابع.....148
الخاتمة.....151
قائمة المصادر والمراجع.....150
الفهرس.....163